

بسم الله الرحمن الرحيم

"تقديم"

هناك اعتقاد شائع عن الدراسة الجغرافية لمصر ، وعن معالجة الملامح الجغرافية ، والشخصية المكانية لها ، وتناول هذا بالدراسة والتحليل ، فحوى هذا الاعتقاد . ان جغرافية مصر تتميز بالبساطة والسهولة . ان مصر تتمتع بموقع جغرافي متميز بين قارات العالم القديم ، وأنه لم تطرأ تغيرات جوهرية على حدود الدولة المصرية ، ولا شكلها العام ، منذ الدولة القديمة . كما أن التغيرات التي طرأت على الرقعة الزراعية أو المعمور فيها ، هي تغيرات محدودة للغاية . فقد ظلت الظروف الصحراوية الجافة سائدة على جانبي الوادي والدلتا منذ أقدم العصور . وأن هذه الظروف سائدة حتي الوقت الحاضر . دون أي تغيير .

كذلك فقد عكف سكان مصر منذ العصور القديمة على تركيز نشاطهم في الاستخدامات الزراعية للأرض . وجهودهم في ذلك سابقة غير مسبقة . وهي زراعة فيضية ، بدأت حوضية ، وتطورت إلى فيضية كثيفة ، ثم إلى زراعة ري أشد كثافة . يدعمها نظام فلكي في ورود الماء بانتظام ، وفي تحديد مواسم الزراعة والمحاصيل . ولا يزال النشاط الزراعي الكثيف سائدا حتى اليوم ، بالرغم من تغيرات كثيرة طرأت على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للسكان . فالزراعة لم تنزل أكبر نشاط اقتصادي منفرد في البلاد ، سواء من حيث حيز استخدامات الأرض ، أو عدد المشتغلين . أو من حيث حجم هذا النشاط ، وتنوع قطاعاته الاقتصادية .

وكان من الطبيعي ، نتيجة للأسباب السابقة ، أن تهين هذه الظروف الجغرافية المثالية والرائعة . مع المناخ الدفء ، بيئة نموذجية لتفاعل الحضارة الانسانية ، وارتقاؤها في مصر منذ أقدم العصور .

ولندفئ الأسباب السابقة ، فقد ظل المهتمون بالدراسات المصرية ، أو بدراسات عن مصر ، ظلوا يعتقدون أن " الدراسة الجغرافية لمصر " لاتعدو أو تتجاوز ، مجموعة الحقائق البسيطة العامة التي أشرنا إليها فيما سبق . ولذا فهي تبدو دراسة بسيطة للغاية . ونتيجة لذلك ، فقط اتجه معظم الدارسين للمسائل المصرية ، إلى التركيز على

الجانب التاريخي ، باعتباره الميدان الأفسح ، والحقل الأعمق ، الغني بل والمفعم — بالاحداث والتطورات التاريخية الهامة ، والرصيد الذاهر بالمعرفة الانسانية ، السدي تتشابه فيه الحلقات التاريخية في تسلسل الحضارات الانسانية المتلاحقة .

ومسألة أخرى ينبغي أن ننوه لها ، وهي أن كل شيء في مصر بحكم طبيعتها ، وتكوينها ، له طبيعة مركزة : فالعمران في مصر مركز في الوادي والدلتا ، دون بقية الأراضي الشاسعة المحيطة بهما من الشرق والغرب . ونسبة المعمور في مصر الى المساحة الكلية للبلاد لا تعدو ٣٦ ٪ . كذلك فان مصادر المياه في مصر تتركز في مصدر واحد ، أو قل في نهر واحد هو النيل ، ذو الاتجاه الواحد ، الذي يسعى فيه النهر الى الشمال وكأنما يسعى الى القطب .

كذلك فان ورود الماء الى مصر أو وصوله اليها ، انما ظل يحدث في موسم واحد تتجمع فيه محصلة السنة كلها . فتأتي محصلة الثروة والمائية للبلاد دفعة واحدة . كذلك فان الزراعة في البلاد ذات نمط واحد متميز . كانت في الماضي زراعة فيضية كثيفة ، تحولت بعد ذلك الى زراعة ري دائم أشد كثافة . وأصبح السكان لا يتركون شهرا واحدا من أرض النيل السوداء الا وزرعوه بالمحاصيل والبساتين .

والسكان أيضا متجانسون ، ومتميزون في جوهرهم ، متشابهون في خصائصهم وملامحهم الجسمية والحسية ، وفي السحنة واللون ، ويكادوا يتركزون أو قل يختصرون في مجموعة اثنوغرافية واحدة في النهاية . ولا ينبغي أن نقلل هنا من أهمية واقع الانصهار العرقي ، بل والدموي بين العرب الوافدين منذ الفتح العربي الاسلامي وبين السكان الأصليين . وهذه حقيقة تاريخية ثابتة ، وبعيدة المدى . وقد عرفت مصر العرب قبل الفتح العربي ، فقد وفدت اليها جماعات العرب القحطانيين الزراع الذين كانه يعبرون البحر ويستقرون في الوادي ، وعرفت مصر أيضا العرب العدنانيين الرحل ، الذين كانوا يجوبون المراعي المصرية في سبيلهم وشمال شرقي البلاد وفي شرقي الدلتا . ومعنى هذا أن المؤشرات العربية كانت قبل الفتح العربي ودخول الاسلام ، ولكن جاء الفتح العربي كخطوة حاسمة ، وهؤلاء جميعا ، صهرتهم البوتقة السكانية المصرية .

ومصر في النهاية اقليم واحد ، اذا نحن تكلمنا عن جغرافيتها . فنلاحظ أن مصر تتركز كلها في اقليم طبيعي واحد ، أو تختصر في اقليم طبيعي واحد ان صح التعبير ، هو "الوادي" أو "السهل الفيضي" . أما الحديث عن الصحاري المصرية وسيناء فليست له نفس الأهمية ، انما هو لازم لشمولية الدراسة ، وعدم اغفال أجزاء من البلاد دون تناولها بالدراسة . ولكن الدراسة الجغرافية الحقيقية فتتركز في اقليم واحد لاغير هو الوادي .

ومصر تعني عند أهلها وادي النيل . ويكتسب اسمها تركزا اضافيا ليعني في الوقت نفسه الدولة والبلاد والعاصمة . أما القاهرة فهو اسم العاصمة عند الرسميين والمثقفين ، وهو عند عامة الناس "مصر" . سواء كنت في الدلتا أو الصعيد .

ومن الملاحظ أيضا أن كل من أهتم بدراسة مصر في الماضي أو الحاضر ، قد سحره تاريخها الطويل ، بل وجذبتهم أحداثه الغنية المتنوعة ، فتاريخ مصر ، مفرط في القدم ضارب في بعد الزمن ، ولا يقل التاريخ المصري غير المكتوب أهمية عن التاريخ المكتوب . وحضارات عصرا قبل التاريخ لها نفس الأهمية . وهو تاريخ غني سواء في الحضارة أو الأدب أو الفلسفة أو التاريخ أو السياسة . إذ لا نجد في الجغرافيا كتابا مفردا عن مصر . وكتاب وصف مصر ، لعلماء الحملة الفرنسية تشرح حضاري وانشروبولوجي ووصف عام لأحوال البلاد وأهلها في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي . أكثر من دراسة جغرافية والكتابات الانجليزية والفرنسية في الفترة الحديثة عن جغرافية مصر . هي بحوث متفرقة ، من أبرزها كتابات جون هول " اضافات الى جغرافية مصر " وأعمال بيدنل ، وساندفورد واركل ، ومسكيتون شومبسون وجاردنر . وكارل بوتزر وهيوم ، ولوزاك وغيرهم . وهي كتابات في موضوعات متفرقة عن الوادي أو الصحاري المصرية أو الواحات أو الجيولوجيا . ثم نجد في المكتبة العربية للفترة المعاصرة كتابات في صورة دراسات عن مصر ، أو عن جغرافية مصر التي توجها ببراعة واتقان جمال حمدان في موسوعته الشاملة عن : " شخصية مصر " .

(١) انظر قائمة المراجع الأجنبية

- (٢) أبوبكر عبدالحادي : دراسات في جغرافية مصر الألف كتاب القاهرة ١٩٥٧
- (٣) محمد محمود الصياد : عن الجمهورية العربية المتحدة دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٠
- (٤) جمال حمدان : شخصية مصر دراسة عبقرية المكان الجزء الأول عالم الكتب ١٩٧٠
- جمال حمدان : شخصية مصر دراسة عبقرية المكان الجزئين الثالث والرابع ١٩٨٤

وللانصاف فان "جغرافية مصر" تواجه صعوبات في كتابتها والبحث فيها وتحتاج في الحقيقة الى جهود مخلصه ، وأقلام متعددة ، وأفكار من أهلها تعبر عن واقعها الجغرافي البسيط الممتنع . لتخرج لنا دراسة حقيقية " لجغرافية مصر " . والبساحث عندما يضع هذه السطور بين يدي القاري إنما يضيف مجرد دراسة الى ما سبقتها من دراسات وجهود سابقة أضنى وأشق . وما هذه الا مجرد دراسة أخرى في جغرافية مصر . وعن تاريخها المكتوب ، وصف العالم اليوناني هيرودوت مصر بأنها " هبة النيل " وكانت درة الامبراطورية اليونانية ، وتوج بها الاسكندر الاكبر المقدوني امبراطوريته . كذلك تسابق الى الوصول اليها والسيطرة على خيراتها الفرس والرومان ،

وكان الفتح العربي الاسلامي لمصر نقطة تحول في تاريخها . أعزها الله بالاسلام ، وانخرطت الغالبية العظمى من أهلها في دين الله ^(١) . وأصبحت منطلقا للدعوة فاتجهت من مصر الى شمال أفريقيا والاندلس . وجنوبها الى حوض النيل وشرق أفريقيا . ومكانة مصر الاسلامية منذ الفتح العربي وحتى الوقت الحاضر غنية عن الشرح والتفسير . وبصماتها واضحة في الفكر وعلوم الدين والعمارة . وكذلك دور الأزهر الشريف الذي ظل نبراسا للمعرفة والثقافة الاسلامية والفقه والعلوم الشرعية لنيف وألف عام .

وتجدر الاشارة هنا الى أن كل من حاول أن يكتب في جغرافية مصر من عרב أو غيرهم ، وجد نفسه يتكئ عن تاريخ مصر . حيث سلب التاريخ اهتمام الكتاب ، وصرهم عن الاهتمام الجغرافي الأصلي . أو لأنهم لم يجدوا ما يستحق المعالجة . في محيط جغرافي بسيط المعالم . وهنا قيل أن لمصر تاريخ وليس لها جغرافيا .

وفي الوقت الذي تزخر به المكتبات بعشرات ومئات الكتب عن تاريخ مصر، نجد أنها تكاد تكون خالية من أي دراسة جغرافية متكاملة ، سواء في الكتابات القديمة أو الحديثة . ومعظم ما نستقيهِ من معرفة جغرافية ، استخرجت من كتابات تاريخية .

(١) تشير الاحصاءات الرسمية التي تضمها كراسات التعداد العام للسكان في مصر بأن ٩٣ ٪ من جملة السكان من المسلمين السنة . أما النسبة الباقية فهي من المصريين المسيحيين الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . كراسات التعداد العام لسنة ١٩٧٦م

الموقع والخصائص الجغرافية العامة

يترقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية ، وقد أثر موقعها هذا في تكوين شخصيتها الجغرافية ، وكذلك كان له أثر كبير في توجيه دورها التاريخي والحضاري في منطقة الشرق الأدنى ، والعالم القديم بصفة عامة . ومصر وإن كانت تقع في أفريقيا ، فإن لها واجهة أسيوية قوية ، وكذلك واجهة متوسطية ، حيث تلاطم سواحلها مياه البحر المتوسط ، وهو البحر الذي يعتبره المؤرخون بحق بحيرة الحضارات القديمة . وإلى الشرق منها تقع الأراضي الفلسطينية عتبة الشرق إلى الشام وأرض الرافدين وجزيرة العرب . أما في الغرب فتقع الأراضي الليبية التي تتصل بمصر عن طريق الشريط الساحلي الملاطم للبحر المتوسط ، وفي الجنوب تقع الأراضي السودانية ، ومنابع النهر العظيم ، نهر النيل . كما يحف بالواجهة الشرقية لمصر من نقطة حدودها البرية مع فلسطين في الشرق خليج العقبة فالبحر الأحمر .

وأبعاد الحدود السياسية لمصر لم تتغير منذ أقدم العصور ، إلا في بعض التفاصيل الدقيقة لخطوط الحدود ، عندما حددت الحدود السياسية الحديثة للمنطقة ، وإن كان الشغل الأقليمي والتراخي للنفوذ والسيادة قد ظل بدون تغيير لقرون ، حتى عندما خضعت مصر للسيادة الأجنبية ظلت حدودها السياسية كما هي . ويبلغ طول الحدود السياسية لمصر من الجنوب إلى الشمال نحو ١٠٧٣ كيلومتر ، أما أطوال السواحل الشمالية للبلاد على البحر المتوسط فتصل إلى نحو ١٢٦٢ كيلومتر ، ولهذا نجدها مربعة الشكل تقريبا . أو للانصاف تكاد تكون مربعة الشكل .

الأراضي المصرية :

ومساحة الأراضي المصرية نحو مليون كيلومتر مربع أو بدقة (١٠١٩٦٠٠ كم) وهذه المساحة نحو ٣ ٪ من جملة مساحة القارة الأفريقية . ومن حيث درجات العرض والطول ، فإن مصر تشغل من سطح الكرة الأرضية نحو عشرة درجات عرضية تقريبا . إذ تبدأ من الجنوب عن خط عرض ٢٢ شمالا ، وتنتهي عند خط عرض ٣٢ شمالا عند بلوغها مياه البحر المتوسط . ويمر بها خط مدار السرطان قرب مدينة أسوان في جنوب البلاد .

وربع الأراضي المصرية واقع الى الجنوب من مدار السرطان . ومعنى هذا الكلام من الناحية الفلكية أن مصر تقع في الاقليم الصحراوي الجاف ، اللهم اذا استثنينا الشريط الساحلي الضيق في شمال مصر الواقع على البحر المتوسط ، والذي يدخل تجاوزا في نظام البحر المتوسط المناخي .

وكان من الطبيعي للأسباب السابقة . أن تسود الظروف الصحراوية ومعظم الأراضي المصرية . وتحتل الصحراء من مصر مساحة تصل الى نحو ٩٦٥ ٪ من اجمالي مساحة البلاد بينما يقتصر الجزء المأهول على ٣٥ ٪ فقط . والمساحة المأهولة من الأراضي المصرية هي عبارة عن وادي النيل ودلتاه ، وشرزمة من المراكز العمرانية الصغيرة المتناشرة على البحر الاحمر والساحل الشمالي الغربي وسيناء . مضافا اليها طبعا النواياح العمرانية الصغيرة والقليلة في واحات الصحراء الغربية .

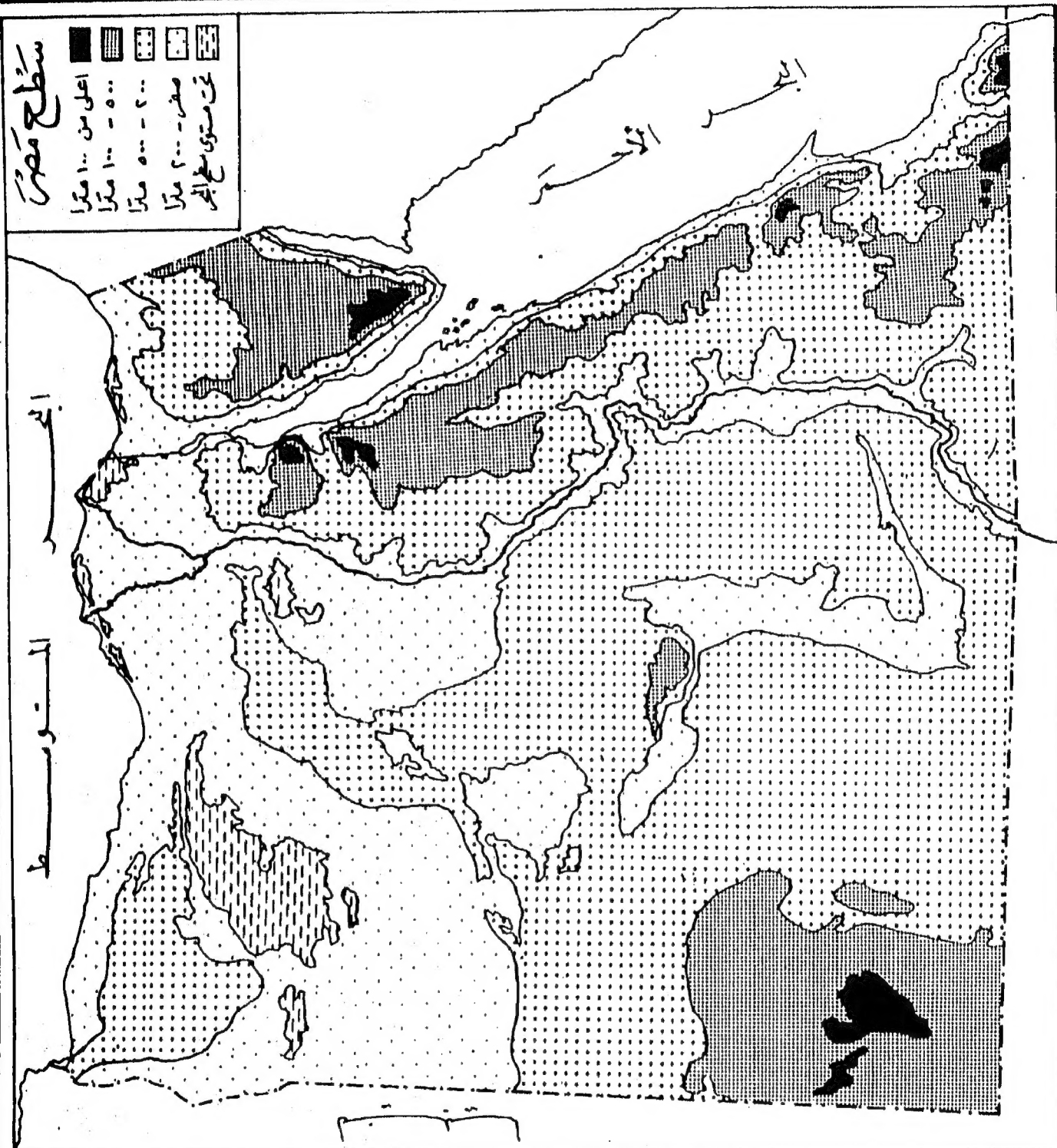
وادي النيل في مصر:

وفي وادي النيل الادني وفي الدلتا ، تجمعت منذ أقدم العصور جماعات السكان التي نشطت اقتصاديا وحضاريا منذ ما يزيد على عشرة آلاف سنة قبل الميلاد كما تشير جميع الدلائل الى أن الزراعة قد اكتشفت ، أو أعيد اكتشافها فوق الأراضي الطينية لوادي النيل . وسهله الفيضي الخصيب . وذلك منذ العصر الحجري الحديث " Neolithic " ما بين ٧٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، (وربما ايضا قبل ذلك حسب اعتقاد البعض) وفوق هذا الوادي شرعرت أقدم الحضارات الانسانية ، وأكثرها تقدما في التاريخ على الإطلاق .

والفضل يرجع في ذلك الى أن الله سبحانه وتعالى قد ساق هذا النهر العظيم بمياهه الغامرة الى هذه الارض وأهلها ، من منابعه الاستوائية والحبشية . وبعد مسيرة طويلة تجاوز الاربعة آلاف وستمائة كيلومترا يدرك هذا النهر البحر المتوسط ، حيث تصل مياهه الى البحر عبر فرعين رئيسيين حاليا . وكانت للنيل فروع كثيرة في الدلتا في الأزمنة القديمة . ومعروف من هذه الفروع سبعة على الأقل ، لها اسمائها المعروفة في الجغرافيا

سطح مصر

■	أعلى من ١٠٠٠ متراً
▨	٥٠٠ - ١٠٠٠ متراً
▤	٢٠٠ - ٥٠٠ متراً
▥	مضفر - ٢٠٠ متراً
░	تحت مستوى سطح البحر



التاريخية للدلتا المصرية (١) . ولا تزال أجزاء من هذه الفروع القديمة تستخدم حاليا حيث تمت الاستفادة منها عند حفر قنوات الري الرئيسية الحديثة ، بعد تطبيق نظام الري الدائم في مصر . وقد تم فعلا تعميق وتجهيز أجزاء من تلك الفروع القديمة للنهر، فدخلت في شبكة قنوات الري الكبرى في مصر . أما الجزء الأعظم من هذه الفروع القديمة للنيل في الدلتا ، فقد أطميت ، وهذا أمر طبيعي في مصر . حيث أن الحمولة التي كانت ترسبها فروع النيل في الدلتا ، كبيرة بالقدر الذي جعل مجرى النهر بهاجر دائما من مجراه الأصلي ، تاركا واره ما يسمى بالبحيرات النهرية المقطعة وكانت مواسم الفيضان تساعد على طمر هذه المجاري المهجورة بالطمي حتى اندثرت . ومجمل القول أن هذه الفروع القديمة لا وجود لها حاليا بعد أن أطميت ، وانما الحديث عنها من باب توضيح الجوانب التاريخية للدلتا .

الدلتا المصرية :

والنيل يتفرع حاليا الى فرعين رئيسيين فقط ، الفرع الشرقي هو فرع دمياط والغربى الأكثر عمقا واتساعا هو فرع رشيد . وهذه التسميات نسبة الى المدن التي تقع عند مصب كل فرع . أو التي كانت تقع عند المصب . إذ أن مصب هذين الفرعين حاليا يقع الى الشمال من هاتين المدينتين بنحو ما بين ١١ ، ١٣ كيلومتر . وتقع نقطة تفرع النيل الى فرعيه في الدلتا عند بلدة القناطر الخيرية ، وتسمى قمة الدلتا . وتقع الى الشمال من مدينة القاهرة بنحو ثمانية وعشرون كيلومترا . ونتيجة لهذا التقسيم الطبيعي للدلتا . . يصبح لدينا ثلاثة أقسام للدلتا المصرية ، الدلتا الشرقية والتي تسمى شرق الدلتا ، ووسط الدلتا ، والدلتا الغربية أو غرب الدلتا . وهذه الأقسام الثلاثة تكاد تكون الأقسام الجغرافية الوحيدة المتميزة في شمال مصر . وأي محاولات لتقسيم الدلتا الى أقسام جغرافية خارج هذا الإطار النهري قد فشلت ، لأن الدلتا في الواقع ما هي الا إقليم جغرافي واحد متكامل ومتجانس ، وموحد في التكوين الطبيعي ، وفي النظام المائي ، وفي صور النشاط السكاني والاقتصادي . ومن ثم تقسم الدلتا تجاوزا الى شرق ووسط وغرب وهو تصنيف أكثر من تقسيم اقليمي .

(١) ابراهيم أحمد زرقانه : " الجغرافيا التاريخية لشرق الدلتا " رسالة دكتوراه

غير منشورة ، قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة ١٩٤ ص ٦٤ - ٨٤

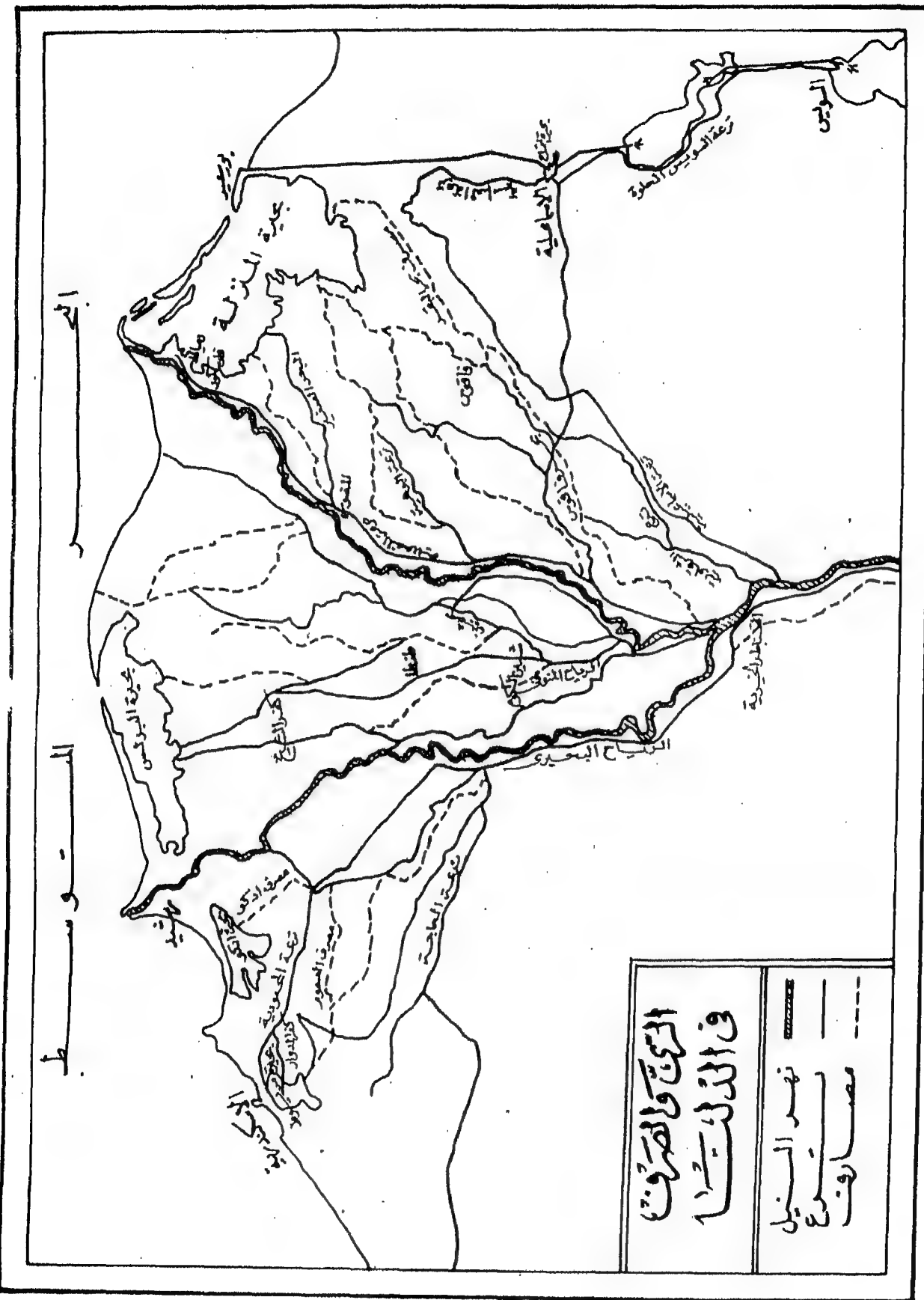
نهر النيل:

قبل بناء السد العالي جنوب أسوان ، كان النيل يدخل الأراضي المصرية قادما من الجنوب عند قرية أدندان . عند نقطة الحدود المصرية السودانية ، طبعاً لا يزال النيل من فضل الله تعالى يدخل الأراضي المصرية بانتظام عند نفس النقطة . ولكن هذه النقطة تغطيها حالياً مياه بحيرة السد العالي . التي تشغل في الوقت الحاضر مسطحاً طويلاً يبدأ من نقطة السد العالي (ستة كيلومترات جنوب مدينة أسوان المصرية) ويمتد هذا المسطح المائي للبحيرة جنوباً متعمقاً داخل الأراضي السودانية لمسافة بعيدة . المهم أن طول البحيرة هو ١٩٥ ميلاً ، أو ما يزيد على ٣١٠ كيلومتر . وقد أغرقت بحيرة السد العالي مساحات كبيرة من الأراضي المصرية والسودانية لخدمة مائتي البلدين .

ويجري النيل على أية حال من نقطة الحدود المصرية السودانية في الجنوب إلى مصبه في البحر المتوسط مسافة تبلغ نحو ١٥٣٠ كيلومتر . وأهم ما يميز مجرى النيل في الأراضي المصرية عن بقية قطاعات النهر أو أجزائه الأخرى ، أنه لا يتصل في مصر بأية روافد على الإطلاق . والمعروف أن النيل في أجزائه العليا والوسطى ، في المنطقة الاستوائية والحشية ، يتصل بروافد عديدة تغذيه بكميات هائلة من الماء . وتندفع هذه المياه في مسارها الطبيعي نحو الشمال لتجدد شباب النهر وقوته ولتجدد أيضاً شباب الأراضي المصرية وعافيتها . وتؤمن التغذية المستمرة لمصدر من أهم المصادر المائية في العالم .

الارسابات الطينية:

ومن أهم خصائص نهر النيل هو ما يأتي به النهر سنوياً إلى الأراضي المصرية من الغرين أو الطمي التي ظل النهر يرسبها فوق السهل الفيضي لعشرات الآلاف من السنين وفي الواقع فإن السهل الفيضي كله مكون من هذه الرسابات الطينية . وأنه بسبب هذا الغرين أصبحت دلتا نهر النيل وواديه في مصر من أخصب وأغنى تربة العالم ، إذ تتميز بخصوبة فائقة ، وذلك بسبب المكونات المعدنية الغنية التي يتكون منها الغرين . وهي بالطبع مفيدة جداً في الزراعة . فضلاً عن الوفرة الغامرة لمياه النهر التي لا تنقطع ، ولا ينضب



الرياح والصفوف	
في الدلتا	
نهر النيل	مصارف

ط - و - ط

لها معين ، استوائية في الشتاء والربيع وحشية في الصيف والخريف .

وتقدر كميات الفرين التي كان يأتي بها نهر النيل الى الأراضي المصرية في كل عام بنحو ١١٠ مليون طن ، وهذه الكمية من الارسابات كان يجلبها النهر ، من نحتته للصخور البركانية الحشية ، وبقية التكوينات الأخرى في شرق أفريقيا . ويقدر أن إجمالي كمية الطين كانت تأتي الى مصر كانت ترسب على مراحل مختلفة ، ٣٣ % من حمولة النهر من الطين كانت ترسب في قاع النهر ، ١٥ % من الحمولة كانت ترسب في الوادي عن طريق مضخات لرفع المياه من النهر ، ٥٢ % من الحمولة كانت توزعها قنوات الري الرئيسية والفرعية فوق الأراضي الزراعية في الدلتا^(١) .

وحتى سنة ١٩٦٨م كانت ولا تزال مياه الفيضان تنقل نحو ٥٥ مليون طن من الطمي خلال موسم الفيضان وحده . أما حمولة النهر في بقية الشهور فكانت تقدر بنحو ١٥ مليون طن . هذا الى جانب الكمية الكبيرة من الحمولة التي نقلها النهر الى الأراضي المصرية في صورة مذابة . وكان يقدر ما يصل منها الى نقطة مدينة القاهرة بنحو ٧٥ مليون طن ، كانت تأتي في موسم الفيضان وحده ، أما ما كان يأتي به النهر مذابا خلال بقية شهور السنة فلا تزيد على ١٤٠٠٠ طن فقط .

ومن أهم المواد المذابة والعالقة بماء النهر كانت تكوينات الكالسيوم ، وكاربهات الماغنيسيوم ، وكلوريد الصوديوم . ولذلك نرى أن فيضان النهر كان هاما جدا لـ^(٢)س للماء فقط ، ولكن لما يأتي به الماء معه ، وبسبب الارسابات الطينية الخصبية .

وتقدر معدلات الترسيب الطيني في مصر في الماضي وما تمثله من عمر السهل الفيضي في الوادي والدلتا . حسب المعدلات التالية :-

-
1. Fisher, W.B. "The Middle East" a physical, social and regional geography", London, Methuen & Co. Ltd., 1971, PP 486-88.
 2. Fisher, W.B. Ibid, PP 485-86.

في مصر العليا	أراضي الحياض	كل ١٠ سم من الطين تمثل ١٠٠ سنة
في مصر الدنيا	أراضي الحياض	كل ٣ سم من الطين تمثل ١٠٠ سنة
في مصر الدنيا	أراضي الري الدائم	كل ٥ سم من الطين تمثل ١٠٠ سنة

وفي وسط هذا الاقليم الصحراوي الجاف (الشديد الجاف في الواقع) الذي لا تسقط عليه أمطار تذكر ، ومعروف أن الايام الممطرة في مصر معدودة للغاية باستثناء الشريط الساحلي المتوسطي . نجد أن مصر من الناحية الفلكية جافة ولكنها في نفس الوقت موسمية غنية بالمياه العذبة والاستوائية على مدار السنة . ذات تربة غنية وزراعية كثيفة . أشبه ما تكون بالواحة .

ماشية النيل:

وقبل بناء السد العالي جنوب أسوان ، كانت مياه النهر تصل الى أدنى مستوى لها في مصر في شهري مايو ويونيو ، وكانت المياه التي تصل الى الأراضي المصرية في الفترة ما بين بداية الاسبوع الرابع من شهر يونيو وبداية موسم الفيضان ، كانت المياه التي تصل الى مصر في تلك الفترة يميل لونها الى الاخضرار ، وهي المياه القادمة من النيل الابيض وأعلى النيل ، وكانت تصحب معها الطحالب من منطقة السدود . ولكن مع وصول مياه الفيضان القادمة الى مصر من النيل الأزرق وفرع عطبرة ، مع وصول هذه المياه تتحول مياه النهر الى اللون الأحمر ، أو البني المشرب بحمره ، ويرتفع منسوب الماء في المجرى ليصل الى أعلى مستوى له في شهر سبتمبر . والمدة التي كانت تستغرقها مياه الفيضان للوصول من أسوان الى قمة الدلتا هي ستة أيام . بينما بقية شهور السنة خارج موسم الفيضان ، تستغرق المياه مدة ١٢ يوما لتصل من أسوان الى قمة الدلتا .

وكان تصرف مياه النهر في الاوقات العادية - خارج موسم الفيضان - يسير بمعدل ٥٠٠ متر مكعب في الثانية ، أما زمن الفيضان فان تدفق المياه يزيد في السرعة والكمية . اذ كانت تصل كمية المياه المتصرفة نحو ٨٠٠٠ متر مكعب في الثانية ^(١) وكانت مواسم

1. Fisher, W.B. Ibid. PP 486-87.

الفيضان تتفاوتت تفاوتاً كبيراً من سنة إلى أخرى ففي عام ١٩١٣ كانت كمية مياه الفيضان أقل من نصف الكمية المعتادة في كل عام . أما في عامي ١٨٧٨ ، ١٨٧٩ ، فكانت كمية مياه الفيضان مرة ونصف قدر الكمية المعتادة في كل عام . إذ كانت تتصرف عند مدينة أسوان بمعدل ١٣٥٠٠ متر مكعب في الثانية .

ولأسباب سابقة الذكر حرص المصريون منذ أقدم العصور على عمل مقاييس للنهر ، لمراقبة التغيرات التي تطرأ على منسوب الماء في النهر يوماً بيوم بل ساعة بساعة ، وترقب التغيرات التي تطرأ على مائتيه ، وعمل الترتيبات اللازمة لمواجهة هذه التغيرات ، وأشهرها مقياس النيل في الروضة ، وهي في أقصى جنوب جزيرة منيل الروضة بالقاهرة . وكان منسوب الماء في النهر يرتفع من وقت الفيضان بين ٦٤ متر إلى عشرة أمتار حسب طبيعة وفاء النيل بالماء في كل سنة . وهذه الزيادة فوق منسوب الماء في النهر قبل بدء الفيضان .

ومع تقدم مياه النهر شمالاً إلى بقية الأراضي المصرية ، نجدها تفقد كمية كبيرة من المفتتات (الحمولة) ، وكذلك تفقد كمية هائلة من الماء عن طريق البحر ، وكانت كمية المياه التي يفقدها النهر نتيجة البحر في المسافة ما بين أسوان والقاهرة تصل إلى ١٥ ٪ من إجمالي كمية الماء به في موسم الشتاء والربيع ونحو ٢٧ ٪ من كمية الماء به في موسم الصيف والخريف . وتتناقص كمية الماء بالنهر كلما تقدمت ناحية الشمال ، نتيجة استهلاك الأراضي الزراعية على جانبي النهر في أغراض الري . ومع تناقص كمية المياه نجد أن النهر كان يتخلص من حمولته من الطين والغرين . ويظل يتخلص النهر من حمولته تدريجياً كلما تقدم ناحية الشمال ، حتى تصل مياهه البحر المتوسط وهي تكاد تكون خالية من أي حمولة ، إلا من المفتتات الناعمة جداً ، ذات الجزيئات الصغيرة . وكانت هذه الأخيرة تترسب في قاع البحر المتوسط قبالة مصبات النهر القديمة والحديثة . ونجد هذه الأرسابات الطينية أمام الدلتا وحتى أمام شواطئ شبه جزيرة سيناء حيث كانت تدفعها التيارات البحرية شرقاً إلى تلك الجهات . وهذا واضح وضوحاً كاملاً من متابعة خطوط الأعماق في سواحل البحر المتوسط أمام الأراضي المصرية في الدلتا . فهناك ما يشبه دلتا ثانية في قاع البحر المتوسط . وقد تكونت هذه الدلتا الثانية عبر فترة طويلة جداً من الزمن . ربما عشرات الآلاف من السنين التي كان خلالها يلقي النهر بمياهه

في البحر في البلوين والبلايستوسين والفترة المعاصرة .

وسبب آخر في وجود مفتحات الطين في قاع البحر المتوسط أمام الشواطئ المصرية هو تتابع حركات الهبوط والرفع وذبذبة الشواطئ المصرية في العصور الجيولوجية ، ولو أن البحر المتوسط حاليا تعرض لفرض الانحسار وتقهر الى الشمال ، أو لو أن الدلتا تعرضت لحركة رفع في كل شمال مصر ، لكشف البحر عن أرض نيلية طينية خصبة ولظهرت دلتا جديدة ، لا تقل مساحة ولا أهمية عن الدلتا الحالية ، كانت مدفونة تحت مياه البحر المتوسط ، وربما تكون في نفس خصوبة الدلتا المصرية الحالية .

مجرى النيل:

ومجرى نهر النيل في مصر من حيث الاتساع والعمق يتأثر بدرجة كبيرة بنوعية التكوينات التي يجري فوقها . فنجد في الثلث الجنوبي من البلاد وقد انحصر مجراه بين حافات من الصخور الرملية النوبية - الخرسان النوبي - ويستمر كذلك لمسافة تصل الى ثلاثمائة كيلومتر من النقطة التي يدخل النيل فيها مصر . طبعاً باستثناء منطقتين تشغلها الصخور النارية البهلورية : الأولى عند خائق كلابشه في أقصى الجنوب في أقصى جنوب البلاد والثانية عند الجنديل الأول الذي يقع الى الجنوب من مدينة أسوان مباشرة . أما عن الموقع الأخير فلا يزال حتى الوقت الحاضر شاهداً على صراع النهر مع التكوينات النارية القديمة ، أما المنطقة الأولى فقد غطتها مياه بحيرة السد العالي حالياً . ولا نجد هذه التكوينات على السطح الا على جانبي البحيرة بعد أن طفت البحيرة على المجرى القديم .

والى الشمال من مدينة أسوان بنحو ١٦٠ كم نلاحظ أن حافات الحجر الجيري تحمل محل الحجر الرملي النوبي . أما الى الشمال من مدينة اسنا بنحو ١٢٠ كيلومتر ، فنجد شنية قنا الشهيرة التي رسمها النهر فوق السهل الفيضي عند مدينة قنا والحوائط الجيرة

(١) محمد صفى الدين أبو العز : مورفولوجية الأراضي المصرية القاهرة ، دار النهضة

العربية ١٩٦٧ م .

في هذه المنطقة تتميز بأنها تحف بالوادي بشكل حاد ، حيث تهبط هذه الحواف الى السهل الفيضي من ارتفاع يصل الى نحو ٣٠٠ متر . ولكل هذه الحواف الجيرية مصاحبة للنهر في الشرق والغرب وهو يتقدم ناحية الشمال حتى يصل النهر الى نقطة نفرعه المعروفة عند قمة الدلتا .

وهذه الحوايط الجيرية بانفراجها نحو الصحراء الشرقية والغربية هي التي تسمع للسهل الفيضي بالاتساع أو الانكماش . فالوادي يتسع حسبما تسمح له تلك الحافات ، فإذا تراجعت هذه الحواف الهضبية بعيدا عن الوادي شرقا أو غربا كلما اتسع السهل الفيضي والعكس .

وتوجد سلسلة من المدرجات النهرية على أطراف الوادي شرقا وغربا . وهذه خير دليل على أن النهر قد ظل يعمق مجراه بعد كل فترة عبر التاريخ ، وبذلك يصل الى عمق أكبر خلال عمليات النحت الصاعد . ولذلك ظهر السهل الفيضي ينخفض تاركا وراءه هذه السلسلة من المدرجات النهرية ، التي تدلنا على الخطوات التي اتبعها النهر ، والمراحل التاريخية التي استغرقها النهر في كل مرحلة ينخفض فيها السهل الفيضي فيها درجة من هذا المسلسل . ويتخذ علماء الجغرافيا التاريخية هذه المدرجات النهرية دليلا بسلا وحققا لبحوثهم ، يستمدون منها الأدلة والادوات التي تربط بين كل مرحلة من مراحل حضارات عصر ما قبل التاريخ ، ويحددون عمق هذه المدرجات واتساعها . وكذلك الادوات التي تمثل الحضارات المختلفة . وبعد ذلك يقومون بتحديد أعمار هذه المدرجات وظروف تكوينها المناخية والمائية . وكذلك يكشفون أسراراً كثيرة عن ظروف الحياة خلال تلك الفترات . والحضارات التي وجدت ، وكم من الوقت يقدر العمر الزمني لكل حضارة . ومعروف أن الانسان لحرصه على الماء والقرب منه ، ظل ينزل مع السهل الفيضي الى أقرب نقطة يحصل فيها على الماء وفي نفس الوقت البقاء عند آخر نقطة تصلها مياه الفيضان لحماية نفسه وأسرته من غوائله .

السهل الفيضي

المتوسط العام لاتساع السهل الفيضي لوادي النيل في مصر هو عشرة كيلومترات .

ولكن لانجد البلاد على وتيرة واحدة في هذا الأمر . فبينما لا يزيد اتساع السهل الفيضي كله عند أسوان على ٢٨٠٠ متر ، نجد أن السهل الفيضي يزيد اتساعا بصورة تدريجية كلما اتجهنا شمالا . وقد تأثر الوادي في ذلك بلا شك ، بضيق الحواف الهضبية على جانبيه من الشرق والغرب وكذلك يتأثر باتساعها . ولذلك نجد السهل الفيضي يتسع اتساعا هائلا عند مدينة بني سويف ، ليصل الى ١٧٢٠٠ متر .

وملاحظة أخرى يمكن تسجيلها هنا ، وهي أن النهر يفتح دائما الى التزام الجانب الأيمن السهل الفيضي ، ملاصقا الحواف والحواط الجيرية . دون أن يترك أي أثر في الجانب الشرقي لأي ارسال فيضي (١) . بينما يترامى السهل الفيضي كله غرب المجرى ، ومعه كل الثقل السكاني والنشاط الاقتصادي والعمراني وكل المعمور . وكما ذكرنا من قبل فإن اتساع السهل الفيضي يتأثر بدرجة كبيرة باقتراب الحواف الجيرية من الوادي أو ابتعادها عنه . ولو أن هذه الحواف كانت أبعد بضعة كيلومترات الى الشرق ، ومثلها الى الغرب لتضاعفت مساحة الوادي والسهل الفيضي عدة مرات . ولكانت صورة الزراعة والعمران والنشاط الحيوي مختلفة عما هي عليه الآن . . هنا نجد أن الحواف الجيرية هي العامل الفاصل في تحديد مساحة السهل الفيضي ، وقيدت نشاط النهر ووادييه بينهما حتي وصوله الى الدلتا والبحر المتوسط .

ونحت النيل لوادييه ، وبناءه للسهل الفيضي استغرق آلاف السنين من عمليات النحت الصاعد ، والنحت الجانبي . ولم يستطع النهر أن يرسم طبوغرافية أخرى غير التي خلفها أمامنا حاليا ، وربما استطاع النهر أن ينحت أكثر في هذه الصخور الجيرية موسعا وادييه وربما زاحفا على مساحات أخرى لو كانت الصخور الجيرية التي تتكون منها الحواف لو كانت من صخور لينة . وهذه محطة منطقية مقبولة . فلو قارنا بين اتساع الوادي في منطقة الحواف الرملية (حواف الحجر الرملي النوبي) في الجنوب لوجدنا أن النهر لم يتمكن من نحتها والتوسع فيها بالسهل الفيضي مثلما فعل مع الحواف الجيرية التي في شمال الوادي - شمال أسنا - وهنا نجد أن الوادي شديد الضيق في مرحلة مروره بين هضاب

1. Ball, J. "Contribution to the Geography of Egypt",
Cairo, 1939, PP 19-21.

الحجر الرملي النوبي الصلب ، بينما يتسع بشكل واضح في منطقة الهضاب الجيرية .

وما أن يصل النيل الى موقع مدينة القاهرة الحالي ، حتى تأخذ مياه الشلالات اتجاهها شماليا غربيا لمسافة ٢٨ كيلومتر ، تبدأ بعدها نقطة تفرع النيل الى فرعيه الشهيرين رشيد ودمياط عند بلدة القناطر الخيرية . وطول فرع رشيد هو ٢٢٩ كيلومتر ، أما فرع دمياط فطوله ٢٣٥ كيلو متر ، بزيادة قدرها ستة كيلومترات عن الفرع الأول . وهذه طبعا ليست المسافة الهندسية بين قمة الدلتا والبحر المتوسط ، أو يتعرض النهر بفرعيه خلال المسافة من نقطة التفرع الى البحر للكثير من الشنديات والمنعطفات النهرية العديدة . حيث يخف انحداره ، وتخف أيضا سرعة جريان الماء به وهذا هو السبب في تعدد الشنديات النهرية .

دلتا النيل : تكوينها ومورفولوجيتها

وتبلغ مساحة الدلتا أو ما يعرف بمصر الدنيا ضعف مساحة الوادي أو مصر العليا والدلتا ذات أهمية حيوية قصوى للحياة المصرية والاقتصاد المصري ، اذ من المعروف أنه لاتزال توجد بها مساحات شاسعة لم تستطع بعد ، وتدخل في الاستخدام الزراعي وذلك لانتشار مساحات هائلة من البحيرات والسياحات المالحة في أطرافها الشمالية ولو أن هذه المساحات الكبيرة وضعت تحت الاستخدام الزراعي بعد استصلاحها لتغيرت كثيرا مساحة الأرض المزروعة والمعمورة ، وكذلك تغير الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للدلتا المصرية .

وشتان بين الوادي والدلتا في الزمن القديم . فالوادي ذو تاريخ عمراني وزراعي ضارب في القدم ، في أوقات كانت الدلتا كلها براري ومستنقعات أما الدلتا فكان تاريخ العمران والزراعة فيها تاريخ لاحق ، وهي حديثة العمران البشري والزراعة . وكان المصريون يستخدمون فقط أجزاء محدودة من وسط الدلتا أو ما يسمى بالدلتا الداخلية " The Inner Delta " بينما ظلت الأطراف الشمالية للدلتا مستنقعات وبراري . وبقيت الأجزاء الشرقية والغربية تكسو سطحها الرمال . وقد بقيت هوامش الدلتا الشرقية والغربية عازلا رمليا بين الأجزاء القديمة المعمورة في وسط الدلتا والأجزاء الصحراوية التي تحف بالدلتا من الشرق والغرب . أما يشبه النطاق الهامش .

على عكس الوادي في الجنوب الذي كان مستخدما بكثافة منذ أقدم العصور .
وتبوات أراضي ريادة التعمير البشري والحضارة ، تلك التي زحفت بعد ذلك على مملكة
الشمال . ثم توحدت المملكتان ، بعد نزوح البناء الحضاري والاقتصادي والسياسي في مصر
القديمة .

أما عن هوامش الدلتا الخارجية - الأطراف الشرقية والغربية القصوى للدلتا - فقد
بدأت يد التعمير والاصلاح تمتد اليها منذ أواسط القرن الحالي بعد أن ازدحمت الدلتا
شرقيها وغربيها بالزراعة النيلية الكثيفة والنشاط والكشافات السكانية العالية . وجهود
استصلاح هذه الهوامش بدأت تتأخذ خطوات عملية وجادة في النصف الثاني من هذا القرن
الميلادي ، بعد تسليح السكان بالعلم والتقنيات والأدوات والامكانيات الحديثة .

والنيل في الوادي وفرعاه في الدلتا ، مجاري صالحة للملاحة النهرية في الوقت
الحاضر ، ولكن الملاحة فيها قبل بناء السد العالي كانت تمر بظروف موسمية تعوق هذه
الملاحة في أجزاء كثيرة من النهر ، وخصوصا في موسم التحريك - شهري مايو ويونيو -
وذلك بسبب انخفاض منسوب مياه النهر في هذين الشهرين الى أدنى مستوى لها . وكذلك
فان مياه النيل عندما كانت تنقضي وتنحسر في المجرى ، كانت تكشف عن جزر نيلية
والسنة طينية كثيرة تملأ بطن المجرى وكان هذا الانحسار لماء النهر انكماش الأجزاء
الصالحة للملاحة في المجرى ان لم تختفي في المجرى كله أحيانا وخصوصا قرب وصول النهر
الي مصبه على البحر المتوسط . وعلى العكس فان النهر في موسم الفيضان وفي بقية شهور
السنة ماعدا شهري التحريك كان صالحا للملاحة النهرية بشكل جيد . وكذلك كانت قننوات
الري الكبرى ، حيث كانت تتأثر ما عيثتها بما يحدث في النهر زيادة ونقصانا .

أحواض الدلتا الزراعية :

ظلت أراضي الدلتا المعرضة تتعرض لفيضانات النهر عاما بعد عام ، وتكونت في
الدلتا أيضا سلسلة من أحواض الري ، كما هو الحال في الوادي جنوبا . وظلت هذه
الحياض قائمة حتى الآن ، حتى بعد تطبيق نظام الري الدائم منذ القرن الماضي . وهناك
ملاحظة ينبغي التنبيه لها ، وهي أن مياه الفيضان - أو حتى مياه الري - خلال غمرها

لأراضي الدلتا في موسم الفيضان وخلال عمليات الري ، كانت ترسب المفتتات الكبيرة والمتوسطة من حمولة النهر على الضفاف مباشرة ، أو فوق الأراضي القريبة من مجرى النهر أو قنوات الري . أما المفتتات صغيرة الحجم أو المتناهية في الضالة والمساوِد الأخرى العالقة أو المذابة في الماء ، فكانت تنتقل مع مياه النهر إلى مسافات أبعد في الدلتا ، إذ كانت تصل التكوينات الدقيقة هذه إلى الأطراف الشرقية والغربية للدلتا وهوامشها ، وكذلك إلى الأطراف الشمالية ونهايات الفروع وترع الري والأراضي البعيدة . ويتكرر نمط الترسيب هذا على النحو الذي شرحناه ، وعلى مر السنين ، فقد تحولت جيومورفولوجية الدلتا - التي تنحدر نحو الشمال إلى البحر بمعدل يصل ١:٣٠٠٠٠ - تحولت الدلتا من حيث هيئتها وشكلها العام إلى صورة تقرب كثيرا من شكل ظهر ورقة التوت التي تمتاز بعروق بارزة وكثيرة تحصر بينها تجويفات تشبه الأحواض . هذه العروق البارزة هي في حالة الدلتا عبارة عن الجسور " Levels " والتي ظل المصريون يدعمونها بالترميم والرعاية خوفا من أخطار الفيضانات . وأنه فوق هذه الجسور حاليا ، بنيت شبكة الطرق الرئيسية والسكك الحديدية . وكذلك الطرق الثانوية والترايبية ^(١) . وعلى جانبي الطرق والجسور وبالقرب من قنوات الري نشأت معظم مراكز الاستقرار من قرى ومدن ^(٢) . أما عن المساحات التي تقع بين هذه الجسور وبعد تدعيمها " Embankments " فتقع أحواض الزراعة والري ، أو ما يعرف حاليا بالأحواض " Agricultural Basins " وهذه من المعاملات الأرضية " Landmarks " المميزة للأراضي المصرية والتي لا يمكن التجاوز عنها عن الكلام عن طبوغرافية الأراضي المصرية . أو عن الزراعة والاستقرار البشري . وهي لذلك تستخدم حتى الآن في الخرائط الكدسترافية وخرائط فك الزمام في الأراضي المصرية خارج نطاق المدن حتى الآن . ولا تزال لهذه الأحواض أسماءها وأرقامها التي من خلالها يتم تحديد الملكيات الزراعية . وعن طريقها يتم ضبط السجل العيني للأطيان الزراعية والمنافع العامة . وعلى ذلك تصبح الأحواض الزراعية في مصر ، ليست مجرد أحواض للري ، ولكن تحولت إلى ملامح جيومورفولوجية متميزة . وأصبحت ترتبط بالدلتا المصرية كلاسيكيا وتميزها عن غيرها من السهول الفيضية ودالات الانهيار في غيرها من البلدان .

1. Lozach, J., "Le Delta du Nile", Le Caire, 1935

2. Lozach, J. & G. Hug, "L'habitat rural en Egypt", Le Caire, 1930.

وتنحدر الدلتا المصرية انحدارا رقيقا نحو الشمال ، انحدارا لا يكاد يـكـوـن ملموسا أو حتى محسوسا . وإذا كانت مدينة القاهرة التي تبعد هندسيا عن البحر المتوسط نحو ٢٠٠ كيلومتر توجد على منسوب أعلى من سطح البحر بنحو ١٧ متر فقط . ولذا نجد أن الانحدار الرقيق للدلتا نحو الشمال محصلة طبيعية . وتنحدر منطقة وسط الدلتا نحو الشمال . أما منطقة شرق الدلتا فنجد أنها تنحدر ناحية الشمال والشرق . أما منطقة غرب الدلتا فهي تنحدر ناحية الشمال الغربي .

منخفض الفيوم:

ومنخفض الفيوم - أو إقليم الفيوم - وإن كان من الناحية الفعلية واقعاً في الصحراء الغربية ، إلا أنه في الحقيقة امتداد طبيعي لوادي النيل . ويقع منخفض الفيوم إلى الجنوب الغربي من مدينة القاهرة بنحو تسعين كيلومترا ، ولا يختلف المنخفض في تكوينه ولا من حيث الشكل عن بقية منخفضات الصحراء الغربية . ولكن المنخفض يتصل بوادي النيل عن طريق شريان حيوي هام هو بحر يوسف ، الذي يستمد مياهه بدوره من ترعة الابراهيمية - قناة الري الكبرى التي تأخذ مياهها من نهر النيل عند ديروط شمال مدينة أسيوط .

وبدون الدخول في التفاصيل الكثيرة - المتاحة - عن أصل ونشأة هذا المنخفض وطريقة تكوينه ، فإن بحر يوسف يدخل منخفض الفيوم عند فتحة ضيقة في الهضبة الجيرية ، يبدو أنه تم قطعها في البلاستوسين ، ربما قبل ذلك . وبعدها تم الاتصال الفعلي بين وادي النيل والبحيرة الكبيرة التي كانت تملأ المنخفض ، والتي أطلق عليها بحيرة موريث . وكانت المياه تنصرف من البحيرة إلى الوادي خلال مواسم الفيضانات النيلية المنخفضة . بينما تنصرف مياه النيل إلى المنخفض من خلال هذه الفتحة التي تسمى " هواره المقطع " قرب بلدة اللاهون حاليا . وبعد انكماش هذه البحيرة ، ظل النهر عن طريق بحر يوسف هو المصدر الوحيد للماء على مر العصور ، وحتى الآن .

ومنذ اتصال النيل بمنخفض الفيوم ، والمنخفض يستفيد من فيضانات النهر ولأن المنخفض يقع دون منسوب مياه البحر وهو في نفس الوقت حوض مفلق تحيط به من جميع

الجهات الحواف الجيرية الميوسينية والاوليجوسينية . فليس هناك لذلك منصرف للمياه خارج المنخفض . ولذا لا تزال توجد في قاع هذا المنخفض بحيرة كبيرة نسبيا هي بحيرة قارون التي يصل طولها نحو ٤٥ كيلومتر . واتساعها نحو تسعة كيلومترات . وتنصرف اليها معظم مياه الري بالاقليم . ولذا نلاحظ أن منسوب الماء بالبحيرة يتذبذب ارتفاعا وانخفاضا . وتقع البحيرة على مستوى ٤٤ متر تحت سطح البحر .

والمنخفض بعد أن غطته تكوينات الطمي النيلي ، يتكون حاليا من سلسلة من المصاطب الطينية التي رسبها بحر يوسف الذي ظل يأتي بمياه الفيضان من السوادي لآلاف السنين . وتتدرج سلسلة المصاطب الطينية هذه في الانخفاض كلما تعمقنا داخل المنخفض ، حتى تصل إلى أدنى منسوب لها عندما تقترب من شواطئ بحيرة قارون . وكانت هناك مشكلة كبيرة في صرف المياه الزائدة عن حاجة الأراضي الزراعية ، ول سوء الصرف تأثرت انتاجية الأرض وكذلك تأثرت جودتها . ولكن بعد أن تم في السبعينات انجاز مشروع طموح لصرف المياه الزائدة عن طريق نفق تم بناؤه يصل منخفض الفيوم بمنخفض آخر يقع إلى الجنوب منه يسمى " وادي الريان " . وقدر كبير من مياه الصرف تجد طريقها حاليا إلى وادي الريان . أما الكمية الباقية فتتنصرف إلى بحيرة قارون لتعيد التوازن إلى مستوى ماء البحيرة ، ومعوضة بذلك الكميات التي تفقدها البحيرة عن طريق البحر .

واقليم الفيوم أشبه ما يكون بالواحة . فالمنطقة معزولة نسبيا عن محاور العمران الرئيسي في مصر . وله ظروفه الخاصة . وكذلك هناك ظروف خاصة تحيط بالطريقة التي تكون بها المنخفض . وكذلك فإن هيئة الاقليم تختلف عن هيئة الوادي أو الدلتا . فهنا بكثرة الغطاء الشجري . وتوجد أعداد هائلة من النخيل ومزارع الزيتون وحدائق الفاكهة ، وهو بحق بستان مصر الأول . والاقليم في نفس الوقت تتلخص فيه جميع ملامح مصر ومشكلاتها جغرافيا واقتصاديا وقد دعا هذا البعض إلى تسميته بمصر الصغرى .

وتصل مساحة الاقليم نحو ١٣٠٠ كيلومتر مربع (أو ٥٠٠ ميل ٢) . وهو اقليم مأهول منذ أقدم العصور . والعاصمة هي مدينة الفيوم التي تبعد نحو ١٠٠ كيلومتر جنوب غربي مدينة القاهرة . وكان سكان الاقليم نحو ٢٠٠.٠٠٠ عام ١٨٨٢ م ، وصلوا إلى نصف مليون عام ١٩٢٧ م وإلى ٨٤٠.٠٠٠ عام ١٩٦٠ م وإلى نحو مليون ونصف حاليا .

وحقيقة جغرافية أخرى عن اقليم الفيوم ، هي أنه يكاد يكون الاقليم الوحيد في مصر الذي يضطر أهله الى استخدام الروافع في ري الأراضي الزراعية . وقد لجأ السكان الى هذه الطريقة نظرا للتفاوت الكبير في الارتفاعات ولظروف المنخفض الطبوغرافية . ولاتزال السواقي المصنوعة من الخشب ، والتي تعمل بقوة دفع الماء في قنوات السري ، لا تزال هذه السواقي تستخدم في رفع المياه من قنوات الري الى الأراضي الزراعية . لارتفاعات تتردد ما بين ٤ ، ٧ أمتار فوق منسوب مياه الترعة . بعدها تنساب المياه بركة ورفق لتسقي الحقول .

ويجف بمنخفض الفيوم شريط من الصحراء يفصله عن وادي النيل ، ويختلف عرض هذا الشريط من جهة الى أخرى . فبينما يصل عرض هذا الشريط في الشمال الى ١٩ كيلومتر نجد أن هذا الشريط يضيق كثيرا في الجنوب الشرقي ، لايزيد على ثلاثة كيلومترات فقط ، وذلك قرب اتصال المنخفض بوادي النيل . وبأخذ هذا الشريط الصحراوي في الارتفاع من الشمال الى الجنوب حتى يصل الى أقصى ارتفاع له عند جبل اللاهون ، الذي يصل ارتفاعه الى ١٤٤ مترا . ويقع جبل اللاهون شمال فتحة اللاهون مباشرة . ونلاحظ أن الشريط الصحراوي يزيد ارتفاعا جنوب الفتحة حتى يصل الى جبل النعالون معنى هذا أن بحر يوسف إنما قد نجح في شق طريقه ومجراه بين هذين الجبلين مما يثبته التساؤلات حول طريقة اتصال المنخفض بالوادي في وسط تلك الظروف الطبوغرافية الصعبة .

الصحراء الغربية

تمتد الصحراء الغربية في الأراضي المصرية غرب وادي النيل مباشرة ، وبطول البلاد من جنوبها الى شمالها . وتشغل أكثر من ثلثي مساحة مصر حيث تتراعى أطرافها في مساحة تبلغ ٦٨١٠٠٠ كيلومتر مربع . والصحراء الغربية جزء من الهضبة الأفريقية العظمى ، والتي تمتد غربا متمثلة في الصحراء العظمى حتى تلاطم سواحلها مياه المحيط الأطلنطي . وهضبة الصحراء الغربية في مصر قليلة الارتفاع نسبيا وتتميز بالاستمرار والاتصال الدائم ، إذ لا يقطع امتدادها الا مجموعة من المنخفضات الصحراوية المعروفة في الصحراء الغربية .

وتتألف الصحراء الغربية في مصر من سطوح صخرية واسعة تحصر بينها سلسلة المنخفضات المشار إليها . وتقع أعلى جهاتها في جنوب غربي البلاد عند جبل عوينات الذي تقع سفوحه الشمالية والشرقية فقط في الأراضي المصرية . بينما تقع بقية فيما وراء الحدود .

وأهم ما يميز هضبة الصحراء الغربية أن تكويناتها قاعدية قديمة، ولكن تكسوها على السطح تكوينات أحدث من صخور الحجر الرملي في الجنوب والحجر الجيري في الشمال وتنقسم بدورها الى مجموعة هضبات ثانوية هي :-

(أ) هضبة الجلف الكبير: وهي هضبة مرتفعة وتشغل الجزء الجنوبي من الصحراء الغربية ، ويصل ارتفاعها الى نحو ١٠٠٠ متر عند أطرافها الجنوبية الغربية ، عند جبل عوينات ، وتمتد شمالا لمسافة مائتي كيلومتر . ولا يقطعها الا وجود المنخفضات الصحراوية التي تشغلها الواحات الخارجة والداخلة وأبو منقار حيث تنحدر حواف الهضبة الشمالية الى هذه المنخفضات في شكل حواشط شديدة الانحدار . وتتكون هذه الهضبة من صخور الحجر الرملي المعروف بالخرسانة النوبي .

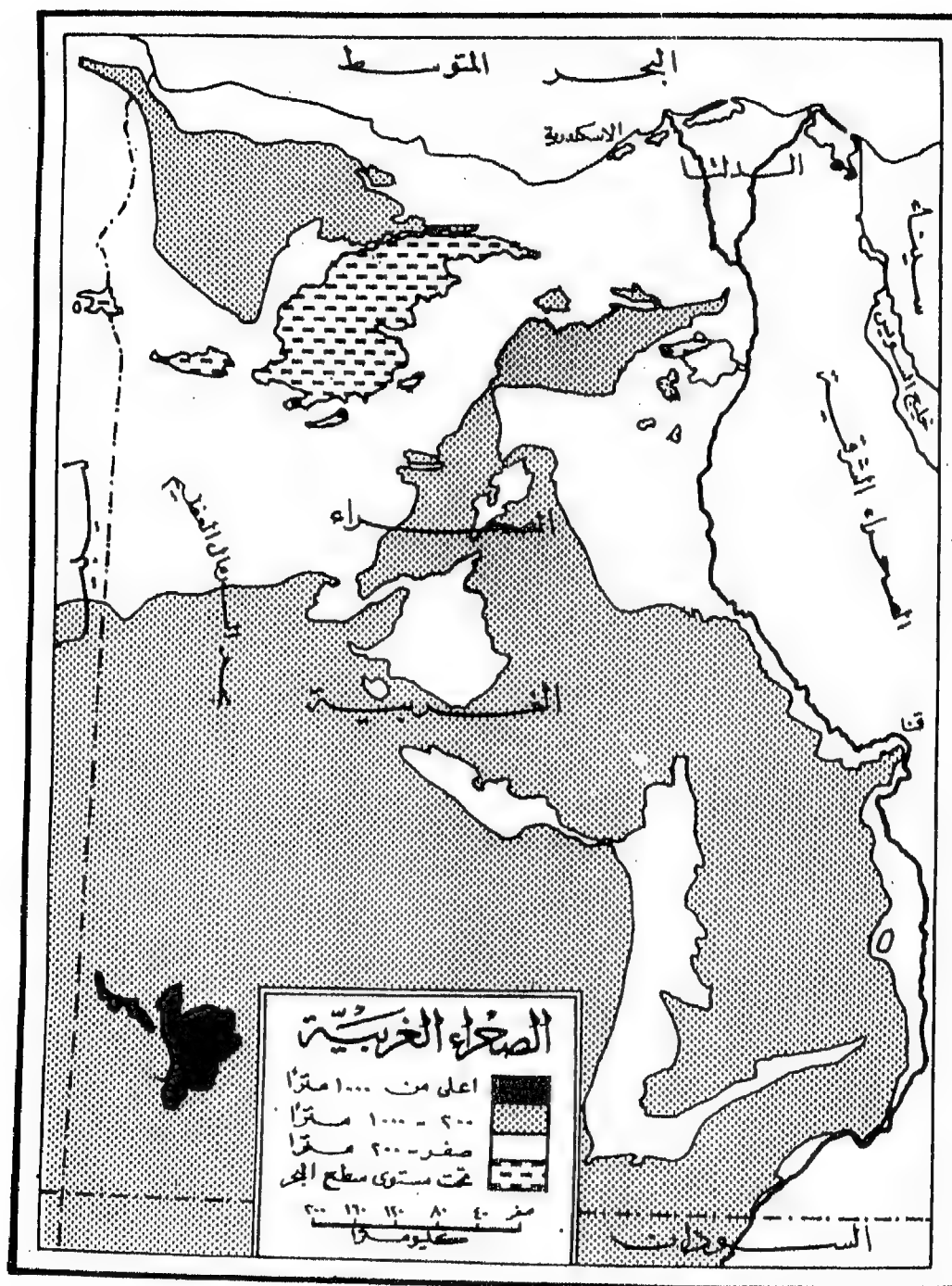
(ب) الهضبة الجيرية: وهذه تقع الى الشمال من هضبة الجلف الكبير . وهي هضبة هائلة الاتساع ، لها أفرع عديدة تمتد في منطقة الصحراء الغربية ، شمال

واحات الخارجة والداخلة + ولا يزيد ارتفاعها على ٥٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر . وتمتد لمسافة ٧٠٠ كم ، وبذلك تكون الهضبة الجيرية هي أبرز المعالم التضاريسية في مصر غرب النيل . ولها أيضا حواضط شبه رأسية تحف بوادي النيل في الشرق ، وكذلك تحف بالواحات الخارجة والداخلة جنوبا . كما تزحف شمالا حتى تنخفض حواضطها الشديدة الانحدار الى منخفض القطارة في شمال البلاد . ويوجد في وسط الهضبة الجيرية تجويفات الواحات البحرية والغرافرة .

(ج) الهضبة الميوسينية : والى الشمال من منخفض القطارة توجد هضبة ثالثة جيرية أيضا هي الهضبة الميوسينية . وأحيانا تسمى هضبة " مرمريكا " وهي على شكل مثلث ، قاعدته تسير مع خط الحدود المصرية الليبية في الغرب . ورأسه غرب الدلتا المصرية . ومتوسط ارتفاع الهضبة الميوسينية الجيرية نحو ٢٠٠ متر، ولكن تنخفض في جهات كثيرة دون هذا الارتفاع . وهي ذات انحدار تدريجي نحو الشمال ، وتظل تنخفض حتى تصل الى شواطئ البحر المتوسط . ارتفاعاتها في المنطقة الساحلية الشمالية لا تزيد على خمسين مترا . وفي الوقت الذي نجد أن هذه الهضبة تنحدر بشدة نحو منخفضات القطارة وسيوة التي تسقط اليها الهضبة بحواضط رأسية تقريبا . نجد انحدارها نحو الشمال رقيقا للغاية . وتضل تقترب هذه الهضبة من البحر المتوسط ، تاركة بينها وبينه سهلا ساحليا . ولكنها في المنطقة غرب مرس مطروح تقترب من البحر بشدة . حتى أنها لا تترك الا شريطا ساحليا ضيقا للغاية قرب السلوم . حيث تفسح مجالا فقط للطريق الساحلي الحيوي .

تكوينات الصحراء الغربية :

ولأن الصحراء الغربية جزء من القارة القديمة المعروفة باسم قارة جندوانا . ولأن البحر كان يطفئ عليها في العصور الجيولوجية المختلفة . نجد أنها تتكون من صخور قاعدية أساسا تغطيها تكوينات حديثة من ترسيبات بحرية والصخور القاعدية طبعاً مختففة أسفل الطبقات الحديثة من الحجر الرملي والحجر الجيري . ولا تظهر على السطح الا في أقصى الجنوب الغربي عند قمم



جبل عوينات (١) .

كما تقترب الصخور القاعدية من السطح ، في الجهات التي نحتتها عوامل التعرية ، وأزالت من فوقها التكوينات الحديثة . ولذا نجد بعض تكوينات العصر الفحمي في الواحات الداخلة والخارجة ، على مسافات قريبة من السطح تحت تكوينات الحجر الرملي .

أما التكوينات الجيرية فكلها تنتمي إلى العصر الكريتاس ، حيث تختفي من مصر تكوينات الترياس والجوراس ، وهناك تكوينات الزمن الثالث ، وهي تلك التي تملأ منخفض الفيوم والقطارة .

أهم الخصائص الجيومورفولوجية للصحراء الغربية :

تتميز الصحراء الغربية بالخصائص الجيومورفولوجية الآتية :-

(أ) لا توجد خطوط تصريف مائي تذكر كما هو الحال في الصحراء الشرقية . ولذا لا نجد نظاما صرفيه تتجه إلى وادي النيل أو البحر المتوسط . ويوجد قليل منهسا ذو تصريف داخلي .

(ب) الصرف المائي في الصحراء الغربية واضح في وسطها ويتجه نحو المنخفضات .

(ج) الصحراء الغربية فقيرة في مواردها المائية السطحية . وتقتصر على بعض الآبار والخزانات في القسم الشمالي الساحلي . وهذه تتغذى من الأمطار الشتوية . وفيما عدا ذلك فالصحراء الغربية جافة تماما . فهنا عدا بعض الآبار الارتوازية في الواحات وهذه تستمد مياهها من تكوينات الحجر الرملي التي اختزننها لعصور طويلة .

(د) تنتشر بالصحراء الغربية الكثبان الرملية التي تعرف بالغرود أهمها غرد " أبو المحاريق " الذي يمتد من الواحات البحرية حتى الواحات الخارجة ، بطول ٤٥٠ كم وعرض ١٦ كم كما توجد بالصحراء الغربية أيضا فرشات الرمال السافية ،

(١) محمد محمود الصياد ، عن الجمهورية العربية المتحدة ، دار النهضة العربية

أما ما يعرف باسم بحر الرمال العظيم (١) . والرمال في الصحراء الغربية سواء كانت في صورة رمال وفرشات رملية أو غرود هي أبرز مظاهر السطح في الصحراء الغربية ومحل اهتمام الباحثين (٢) الذين دأبوا على كشف أسرار هذه الصحراء .

منخفضات الصحراء الغربية

وتوجد بالصحراء الغربية مجموعة من الاحواض العميقة حوافها شديدة الانحدار . هذه الاحواض حفرتها عوامل التعرية التي أزالت التكوينات اللينة نسبيا . وذلك عن طريق التجوية أو باذابة للمواد القابلة للذوبان ، أو عن طريق نحت الرياح لهذه التكوينات ثم نقل المفتتات منها الى جهات أخرى . والنظريات التي تفسر نشأة المنخفضات الصحراوية في مصر كثيرة (٣) .

من أكثر هذه الاحواض حجما وأهمية هو منخفض القطارة . الذي يغطي بضعة آلاف من الكيلومترات المربعة الى الجنوب الغربي من مدينة الاسكندرية . ويقع قاع المنخفض على مستوى يصل الى نحو ١٢٠ مترا تحت سطح البحر . أو ما يصل الى ١٤٧ متر أسفل منسوب الارتفاع للمنطقة التي يوجد بها المنخفض وتفصل بينه وبين البحر المتوسط الهضبة الميوسينية . التي تنحدر تدريجيا الى البحر .

ومن المنخفضات الأخرى التي توجد في الصحراء الغربية منخفضات الواحات الخارجية والداخلية وأبو منقار وتوجد في المنطقة التي تفصل بين تكوينات الحجر الرملي النوبي للهضبة الجنوبية ، وتكوينات الحجر الجيري الكريتاس في الشمال .

(١) محمد صفي الدين أبو العز: مورفولوجية الأراضي المصرية ، مرجع سابق .

2. Ball, J. "Problems of the Libyan Desert",
Geographical Journal, 1927.

(3)^a Beadnell, H., "Dakhla Oasis", Its Topography and Geology",
Cairo, 1901.

(3)^b Beadnell, H., "Farafra Oasis: Its Topography and Geology",
Cairo, 1901.

وكذلك نجد مجموعة أخرى من المنخفضات في وسط الهضبة الجيرية الكريتاسية . هي منخفضات الواحات البحرية والفرافرة والفيوم . أما في المنطقة الفاصلة بين الهضبة الجيرية الميوسينية ، والهضبة الجيرية الكريتاسية فتوجد منخفضات القطارة - المشمار اليه - وواحة سيوه قرب الحدود الليبية . وواحات جبوب والكفرة وهي وان كانت تقع حاليا داخل الأراضي الليبية الا أنها كانت في السابق أراضي مصرية . ولا تزال الضلات الاقتصادية والاجتماعية قائمة بين سكان هذه الواحات الغربية بين سيوة وجبل جبوب والكفرة .

ويوجد خزان مائي ارتوازي في باطن هذه الواحات . سمح بتدفق المياه الباطنية عن طريق العيون والآبار القريبة من السطح . الأمر الذي سمح بحياة مستقرة في هذه الجهات منذ أقدم العصور (١) . والماء الباطني هنا على أعماق قريبة من السطح . وفي بعض الأحيان تنساب المياه المتدفقة من العيون على سطح الأرض بشكل طبيعي . كما هو الحال في واحة سيوه والواحات البحرية . وأحيانا في منخفض القطارة حيث تتكثف (٢) المستنقعات .

أما خارج هذه المنخفضات فتتناسب الظروف الصحراوية الجافة التي تسود كل منطقة الصحراء الغربية . وتنتشر فرشات الرمال التي أشرنا إليها سابقا . والتي من أبرزها وأهمها بحر الرمال العظيم الذي يصل طوله إلى نحو ٨٠٠ كيلو متر . واتساعه ما بين ١٠٠ كيلومتر إلى ٣٠٠ ، وعمق الرمال فيه على نحو ٨٠ مترا . ويغطي مساحة تصل إلى نحو ثلث مسطح الصحراء الغربية .

-
1. Shata, A., "Remarks on the regional geologic structure of ground water reservoir at Kharga and Dakhla Oases", B.S.G.E., 1961
 2. Fisher, W.B., "The Middle East", Op. Cit. PP 483-84.

"الصحراء الشرقية"

وصحراء مصر الشرقية ، أو ما يسمى أحيانا بالهضبة الشرقية ، هي كتلة صخرية مرتفعة ، تقع مباشرة الى الشرق من وادي النيل ، وتفصل بينه وبين البحر الأحمر في الشرق . وهي أعلى نسبيا من الصحراء الغربية وان كانت أقل منها في المساحة . ومساحة الصحراء الشرقية حوالي ٢٢٣ ألف كيلومتر مربع . أو نحو ٢٢ ٪ من اجمالي مساحة الاراضي المصرية . وهي تشرف على البحر الأحمر بارتفاع كبير ، يصل ما بين ١٥٠٠ متر الى ٢٠٠٠ متر فوق سطح البحر . وتوجد في القسم الجنوبي منها كتل جبلية عالية تصل الى ٢١٨٥ متر مثل جبل الشايب ولكن المستوى العام للارتفاع فيها يتردد بين ٣٠٠ ، ٧٥٠ متر فوق سطح البحر .

تكوينات الصخور:

وترجع تكوينات الصحراء الشرقية الى الأزمنة الجيولوجية المختلفة ، فتظهر الصخور الأركية في النصف الشرقي منها ممتدة من حدود مصر الجنوبية وحتى خط عرض ٤٠° ٢٨° شمالا والواقع أن هذه التكوينات تمتد جنوبا بعد ذلك في الأراضي السودانية . ولا يظهر من تكوينات الزمن الاول الا صخور العصر الفحمي في منطقة وادي عربه قرب خليج السويس . أما صخور الزمن الثاني فتتمثل في الصخور الجوراسية والكريتاسية . وتوجد الأولى في طبقات الحجر الجيري والطفلة الموجودة في جبل الجلالة قرب شاطئ خليج السويس . وتوجد تكوينات الزمن الثالث الأيوسينية في الساحة المحصورة بين وادي قنا ووادي النيل جنوبا وحتى طريق القاهرة السويس الصحراوي شمالا . أما تكوينات الاوليغوسين فتوجد في جيب صغير من تكوينات الحصى والرمال الواقعة بين قمة الدلتا والبحيرات المرة . وإلى الشمال من طريق القاهرة السويس الصحراوي . توجد التكوينات الميوسينية . وتنتشر تكوينات البلايوسين في صورة رواسب رملية تظهر في بعض نقاط على الساحل الغربي لخليج السويس وحتى رأس بناس جنوبا .^(١)

(١) محمد محمود الصياد : عن الجمهورية العربية المتحدة ، مرجع سابق ص

ويتكون اقليم الصحراء الشرقية من هضبات انكسارية ، معظم تكويناتها من صخور قاعدية . ففي قسمها الشمالي (الى الشمال من خط عرض ٢٦° شمالا) نجد تكوينات الحجر الرملي فتكوينات الجوراس وكذلك الحجر الجيري الكريتاس وكذلك تكوينات الرمال . وهذه موزعة على التوالي من الجنوب الى الشمال من خط عرض أسبوط جنوبا الى خط عرض القاهرة (١) .

أما القسم الجنوبي من الصحراء الشرقية (من خط عرض أسبوط تقريبا حتى الحدود المصرية السودانية) فتكويناتها ترجع الى ما قبل الكامبري . وأغلبها ظاهر على السطح في جهات كثيرة والقسم الشمالي من الصحراء الشرقية يأخذ شكل تلال متموجة من تكوينات جيرية ، ولكنها لا تلبث أن تنكسر في شكل حواف حادة اذا ما وصلت الى الخط الموصل بين سفاجة وقنا . وهذه الحواف يزيد ارتفاعها أحيانا على ٥٠٠ متر . يبعد أن قطعها الوديان الجافة التي تشق الصحراء الغربية ، اما متجهة الى وادي النيل غربا أو البحر الاحمر شرقا . وهذه الأودية بعضها ضيق ، والبعض الآخر عميق . مما جعل الصورة التضاريسية العامة للصحراء الشرقية معقدة . بين هذه المجموعة الكبيرة من الهضاب الممزقة والأودية العميقة المختلفة الاتجاهات . كذلك لتفاوت الارتفاعات بين الهضاب المتناثرة بينها .

ونلاحظ في الأجزاء الغربية من الصحراء الشرقية ، الغربية من وادي النيل أن الهضبة تنحدر بحواف حادة الى وادي . وتشبه هذه الحواف الحادة أحيانا شكل الجدار الراسي تماما . فهي حواش مرتفعة من أحجار الجير البيضاء .

ولكن نظرا لكثرة الأودية الجافة التي نشطت نظمها المائية في البلايستوسين ، نجد أن هذه الحواش الهضبية مقطعة عند مصبات هذه الأودية الجافة .

أما القسم الجنوبي من الصحراء الشرقية فهو أكثر ارتفاعا بكثير من نصفها

1. Fisher, W.B., "The Middle East", Op. Cit. PP 482-83.

الشمالي . ومعظمها من تكوينات ترجع الى ما قبل الكامبري . وتتميز بالارتفاع الكبير . وإذا كان المستوى العام للارتفاعات في الصحراء الشرقية هو من ٣٠٠ الى ٧٥٠ متر فهي هنا أعلى من ذلك . فهنا توجد الكثير من القمم الجبلية التي تعلو هضبة الحجر الرملي النوبي وهذه الهضبة تتخللها أيضا الوديان العرضية التي قطعتها . وتميز الوديان هنا بأنها أقل في العدد وكذلك في الحجم من وديان القسم الشمالي من الصحراء الشرقية . ولكنها بالرغم من ذلك لا تزال وديانا عميقة وحادة . ومعظم الطرق التي عبت في القسم الجنوبي للصحراء الشرقية . استفادت من هذه الوديان .

أما جبال البحر الأحمر والتي تبدأ من جنوب السويس وحتى الحدود المصرية السودانية فهي ليست سلاسل متصلة . ولكنها تسير على خط توازي في محاذاة بعضها البعض وتحتصر بينها وبين البحر الشريط الساحلي الذي يضيق أحيانا حتى لا يكاد يفسح مجالا للطريق الساحلي الرئيسي على البحر الأحمر . ومن أهم جبال البحر الأحمر جبل الشايب ٢١٨٥ متر وجبل حمادة ١٩٧٧ متر وجبل شنيب ١٩١١ متر وجميعها تنتهي عند خط عرض ٣٠ ٢٨ شمالا .

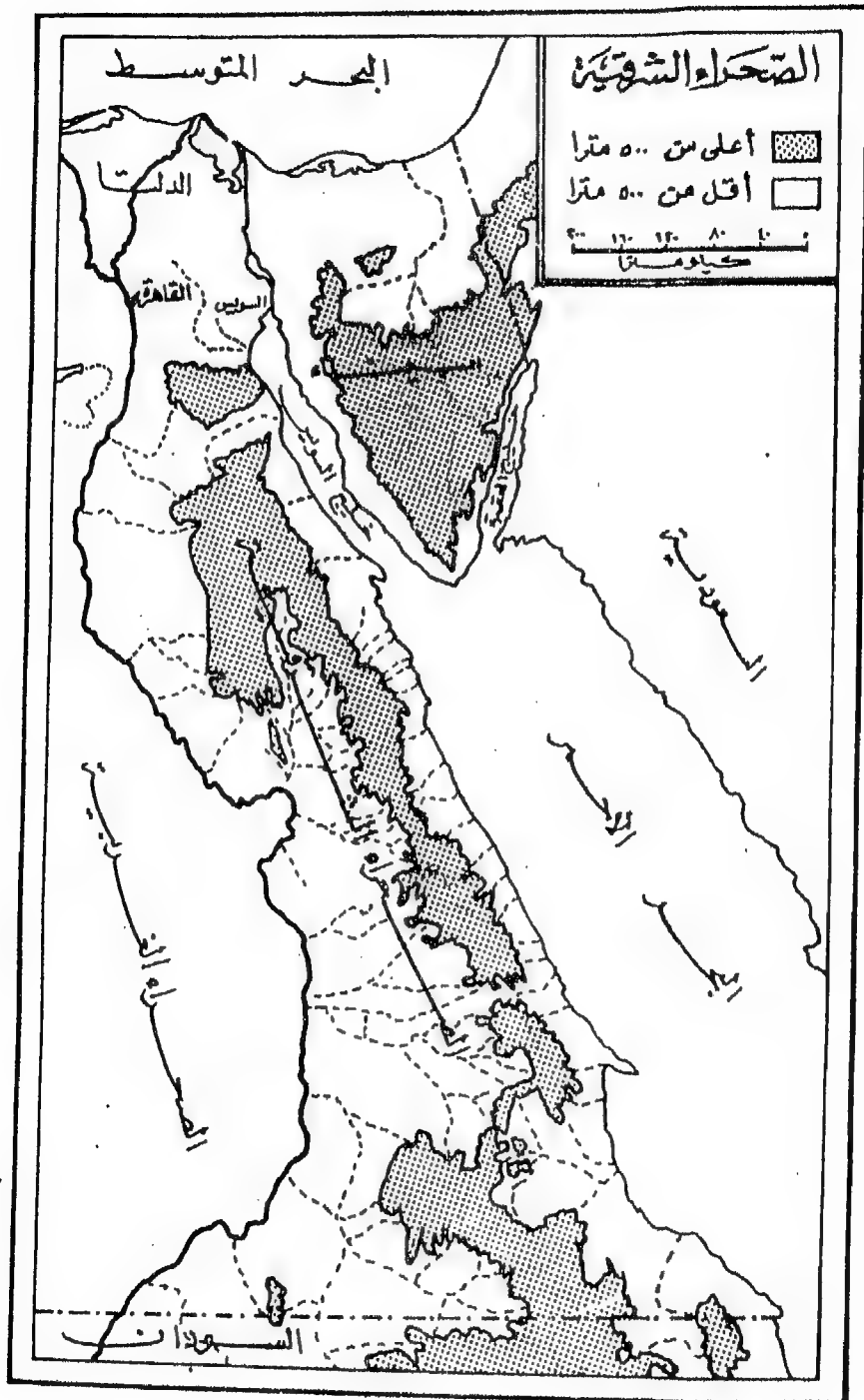
وأهم ما يميز الصحراء الشرقية عن الصحراء الغربية هي أنه توجد في الأولى الأخاديد والأودية الكثيرة التي سببتها التعرية الماشية في العصور القديمة . وتمثل سلاسل الجبال خطوط تقسيم المياه بين هذه الأودية ، فينحدر بعضها شرقا الى البحر ، والآخر غربا الى وادي النيل . والأولى قصيرة شديدة الانحدار بينما الثانية طويلة وفسحة وتنحدر الى الوادي بطريقة تدريجية نسبيا .

أودية الصحراء الشرقية :

ومن أهم الأودية الجافة الكثيرة التي تنتشر في الصحراء الشرقية الوديان الآتية :-

(١) الأودية التي تنحدر الى البحر الأحمر :

١ - وادي عربه : ويفصل بين هضبة الجلالة البحرية والجلالة الجنوبية وينحدر نحو خليج السويس .



- ٢ - وادي أبوهاد : وينحدر أيضا الى خليج السويس قرب جبل الغرب .
- ٣ - وادي دارا : ومنابعه عند جبل دارا عند خط ٥٥ ٢٧ شمالا .
- ٤ - وادي الملاحة : وينتهي الى البحر الاحمر بالقرب من رأس جمسه .
- ٥ - وادي الجمال : ويسير في خط عرض كوم أمبو تقريبا وينتهي الى البحر الاحمر .
- ٦ - وادي الديب : ومجاريه العليا في شمال شرقي السودان .

(ب) الأودية التي تنحدر الى وادي النيل :

- ١ - وادي دجله : ويتصل به وادي النيل عند المعادي .
- ٢ - وادي حـوف : ويتصل به وادي النيل عند حلوان .
- ٣ - وادي طرفة : ويتصل به وادي النيل عند المنيا .
- ٤ - وادي أسسوط : ويتصل به وادي النيل أمام أسسوط .
- ٥ - وادي الحمامات : ويتصل به وادي النيل عند شنية قنا . ويمتد هذا الوادي من مساحة كبيرة وهو من أكبر وديان الصحراء الشرقية . وله أهمية تجارية حيث كانت تمر به الطرق البرية التجارية بين النيل والبحر الاحمر .
- ٦ - وادي خريط :
و وادي شعيت : ويتصلان بالنيل عند كوم أمبو .
- ٧ - وادي العلاقي : وهو من أكبر الأودية الجافة في الصحراء الشرقية . ومنابعه العليا داخل حدود السودان . وينتهي الى النيل عند شنية كورسكو (المكان الذي كانت تشغله هذه الشنية قبل السد العالي) .

أهم الخصائص الجغرافية للصحراء الشرقية :

بعد أن عرضنا في السطور السابقة لتكوينات صخور الصحراء الشرقية وصورها التضاريسية العامة . بقى التنويه الى بعض الخصائص الجغرافية الأخرى وأهمها :-

أولاً : ندرة موارد المياه :

تكاد تكون الصحراء الشرقية خالية من مصادر المياه بأنواعها السطحية والباطنية وليس لها مصدر للماء في الواقع سوى الأمطار الفجائية التي تسقط على سلاسل جبال البحر الأحمر ، ثم تنساب على هيئة سيول نحو البحر الأحمر شرقاً أو وادي النيل غرباً . وأحياناً يتم اختزان هذه المياه في باطن الأرض إذا قابلت حواجز صخرية . وفي بطون الأودية وأغلبها آبار ضحلة أعماقها من ٨ الي ١٠ أمتار .

ثانياً : تخلو الصحراء الشرقية من الرمال :

وبالمقارنة بالصحراء الغربية - أكبر حقل للرمال في مصر ، فإن الصحراء الشرقية تخلو من فرشات الرمال . فيما عدا بعض تكوينات الرمال على ساحل البحر الأحمر جنوب رأس بناس . وهي المنطقة التي تلتقي فيها الرياح الشمالية الغربية مع الرياح الجنوبية الشرقية . مما يؤدي الي ترسيب الرمال . ولكنها لا تقارن مطلقاً بتكوينات أو فرشات الرمال المنتشرة فوق الصحراء الغربية .

ثالثاً : تبعية الصحراء الشرقية بحزيرة العرب :

وذلك يقابل انتماء الصحراء الغربية بالصحراء الافريقية (١) .

(١) محمد صفى الدين أبو العز ، مورفولوجية الأراضي المصرية ، مرجع سابق .

" شبه جزيرة سيناء "

وتقع شبه جزيرة سيناء في أقصى الشمال الشرقي من مصر . وهي بحق بوابة مصر الشرقية . ومحور الاتصال الحيوي بآسيا والشرق منذ أقدم العصور ، وعبرها دخلت جماعات الغزاة والطامعين ، ولذلك ظلت دائما خط الحماية رقم واحد للأراضي المصرية . وسيناء لا تزال تحتفظ بمكانة عسكرية واستراتيجية هامة حتى الآن .

وتتكون سيناء من هضبة كبيرة الحجم مثلثة الشكل ، قاعدتها في الشمال وينحصر الجزء الأكبر منها بين خليجي السويس في الغرب والعقبة في الشرق . وتبلغ مساحة سيناء نحو ٦١ ألف كيلومتر مربع أو نحو ٦ ٪ من جملة مساحة مصر ونحو ٢٦ ٪ من مساحة الصحراء الشرقية .

وسيناء هضبة غير مستوية يزيد الارتفاع فيها كلما اتجهنا جنوبا . والقسم الجنوبي من سيناء يتراوح ارتفاعه عن سطح البحر ما بين ٧٥٠ متر ، ١٥٠٠ متر . مع وجود بعض القمم الجبلية التي تصل أحيانا إلى ٨٠٠ و إلى ١٠٠٠ متر . وقمة جبل سانت كاترين الشهير تبلغ ٢٨٠٠ متر فوق سطح البحر .

والقسم الجنوبي من سيناء هو النواة ، اذ يتكون من صخور نارية ومتحولة أو مركب معقد منهما . والجزء الجنوبي على شكل مثلث أيضا ، رأسه في الجنوب عنـد رأس محمد ، وقاعدة هذا المثلث هو كويستات عرضية تصل بين خليج السويس وخليج العقبة . وتفصل هذه الكويستان بين الصخور الاركية الصلبة في الجنوب ، والصخور الرسوبية في الشمال . وتنحدر الهضبة بشدة ناحية خليج السويس في الاجزاء الجنوبية الغربية . وسبب ذلك هو وجود مجموعة من الانكسارات والشقوق ، تلك التي أدت إلى وجود خليج السويس نفسه . ولكن هذا الانحدار يمر بمراحل عبر سلسلة من المصاطب الانكسارية ، التي تنتهي في الأخير إلى سهول القاع الساحلية والتي يتراوح اتساعها بين ٦ كيلومترات و ١٢ كيلومترا .

أما في الجنوب الشرقي ، وعلى خليج العقبة ، فالنطاق الساحلي أكثر ضيقا . وفي

بعض الجهات لا يوجد نطاق ساحلي بالمرة ، حيث تلاطم حواف الهضبة الرأسية مياه خليج العقبة . ولا توجد هنا المصاطب أو المدرجات الهضبية الموجودة في الغرب . وبدلاً من ذلك نجد المرتفعات تلامس مياه خليج العقبة . وخطوط الساحل صخرية . وتختفي الخطوط الساحلية أو السهول اختفاء كاملاً (١) .

وأهم ما يميز القمم الجبلية الجنوبية أنها بالغة الارتفاع ، وتغوص بكثيرة ارتفاع جبال البحر الأحمر في الصحراء الشرقية . وأهم هذه الجبال في سيناء هي : جبل كترينا ٢٦٤١ متر وجبل أمر شومر ٢٥٨٦ متر وجبل الشبت ٢٤٣٩ متر وجبل موسى ٢٨٨٠ متر وجبل سربال ٢٠٧٠ متر وقيم أخرى كثيرة يزيد ارتفاعها على ١٠٠٠ متر فوق سطح البحر . وهذا الجزء الجنوبي شديد التقطع بفعل عوامل التعرية (٢) .

أما في القسم الشمالي من الهضبة ، فإنها تنحدر تدريجياً في اتجاه البحر المتوسط . وتفسح المجال هنا للسهول الساحلية الفسيحة التي يبلغ ارتفاعها في المتوسط ٢٠٠ متر فقط . وتمتد هذه السهول من شرق السويس وحتى العريش . وهناك سهل ساحلي رملي تنتشر على أطرافه الشمالية المستنقعات والسياحات المائية .

وهذه الهضبة الشمالية تسمى هضبة التيه . وهي إلى الشمال مباشرة من الكتلة الجبلية المرتفعة في الجنوب . وهضبة التيه تنحدر تدريجياً إلى السهول الشمالية . وتشغل نحو ثلثي مساحة سيناء . وهي تكمل هضبة الحجر الجيري الأيوسيني التي تمثل الجزء الأكبر من مرتفعات مصر الشرقية ، ولا يفصلها عن سيناء سوى خليج السويس . وتسير الحافة الجنوبية لهضبة التيه عبر شبه جزيرة سيناء من الشرق إلى الغرب بطول يصل إلى ١٥٠ كيلومتراً . وبارتفاع بين ٣٠٠ ، ٨٠٠ متر فوق سطح البحر .

أما في شمال شبه الجزيرة فيوجد عدد من السلاسل الجبلية المتوازية والمتقطعة التي تسير من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي . وهي في الواقع امتداد لجبال فلسطين

1. Fisher, W.B., "The Middle East", Op. Cit. PP 480-81.

(٢) محمد صفى الدين أبو العز : مورفولوجية الأراضي المصرية ، مرجع سابق .

الساحلية ، ومن أهمها جبل الحلال ٨٩٠ متر وجبل المغارة ٧٣٥ متر وأودية هضبة التيه تصرف الى البحر المتوسط . على عكس أودية الهضبة الجنوبية التي كانت تصرف الى الغرب والشرق . ولكن أودية هضبة التيه كبيرة المساحة ضحلة وفسحة . . أهمها وادي العريش الذي تجمع روافده الجزء الأكبر من مياه الهضبة (١) .

وبالرغم من المعوقات السابق ذكرها . فهناك بعض الجهات التي نشطت فيها الزراعة ، وهي تعتمد هنا على الأمطار الشتوية ، ومياه الأمطار تجد طريقها الى التربة الباطنية بعد أن تتسرب من الطبقة الرملية السطحية ، فتخزن في باطن الأرض يعود الزراع السى استخراجها والاستفادة من مياهها في الشرف وللزراعة . وذلك بحفر آبار في مناطق تجمع المياه المتسربة في التربة . وأحيانا ما تسمح كميات المياه المستخرجة من الآبار بنوع من أنواع الري البسيط في زراعات محدودة . وأهم المحاصيل هنا هي الحبوب . ولكن تنشط أيضا زراعة النخيل ، والمساحات الزراعية محدودة للغاية . . نمطها أقرب الى نمط زراعة الواحة . وأكبر تجمع سكاني في سيناء هو مدينة العريش . والتي تحظى بنصيب معقول من المياه . ولكن الى الشرق من العريش توجد منطقة زراعية منتعشة تكثر بها الآبار والبساتين ومزارع الخضر ، وهي المنطقة الممتدة من العريش شرقا الى الشيخ زويد ورفح (٢) .

أما مراكز العمران في الجنوب . فتقتصر على السهول الساحلية المحدودة والضيقة المساحة . وهي تكاد تكون معدومة على خليج العقبة بينما على خليج السويس فنجد أن العمران أفضل حالا . حيث بعض مراكز التعدين واستخراج البترول (٣) .

(١) محمد محمود الصياد : عن الجمهورية العربية المتحدة ، مرجع سابق ص ٥٢

(٢) محمد حجازي : مراكز العمران في شمال سيناء ، مطبوعات وزارة الثقافة مقال ضمن المجلد الخاص ببنود سيناء التي نظمتها وزارة

الثقافة القاهرة مايو ١٩٨١ م .

(٣) محمد حجازي : الجوانب البشرية في تعمير بعض المناطق المحررة من سيناء منطقة دلتا وادي سدر بحث مقدم الى جهاز بحوث تنمية وتعمير سيناء ، وزارة البحث العلمي ، القاهرة ٧٩ ، ص ٣١ - ٥٣

وطابع الاستقرار عامة في سيناء هو طابع البداوة والانتشار والمراكز العمرانية الصغيرة . وينتهي وادي العريش الى البحر المتوسط شرقي مدينة العريش . وكذلك فان مفتتات هذه الأودية بضالة الحجم . وكلما تعمقنا جنوبا في هضبة التيه كلما زادت الوديان عمقا . حتى أنها أحيانا تتخذ شكل جروف عميقة .

الوديان العميقة هذه هي الوخيدة التي تقطع استمرارية هضبات سيناء الوسطى والجنوبية . وعلى كل الأحوال فأغلبها وديان جافة . لاتجري فيها المياه الا نتيجة للسيول الناتجة عن الأمطار الفجائية . وهنا تمتلئ الروافد العليا بسرعة وتتجمع المياه في المجرى الرئيسي للوادي مهددة المجرى الأدنى حتي تصل الي مصب الوادي الرئيسي عند مدينة العريش . والنقطة التي يصب عندها وادي العريش في البحر المتوسط عبارة عن مجرى يصل اتساعه الى أكثر من كيلومتر وعميق نسبيا عن مستوى مدينة العريش في الغرب وقرية أبوسجل في الشرق .

وعموما فان الأجزاء الشمالية من سيناء مغطاة بارسابات رملية خفيفة ومعظمها رسيبها الرياح . والتي حملتها أصلا من فرشات الرمال والكثبان الرملية المبعثرة عبر القطاع الشمالي لشبه جزيرة سيناء .

والاستقرار البشري أمر صعب في تلك الجهات . نظرا لانتشار الكثبان الرملية ، وسرعة حركة الرمال ، وكذلك صعوبة الحصول على الماء ، وصعوبة المواصلات . فالطريق كثيرا ما تتعرض لأن تغطيها الرمال .

مناخ مصر:

بحكم موقع مصر الجغرافي ، فإنها تخضع لنظام المناخ الصحراوي الجاف أو قليل المطر . وبالرغم من تبعيتها لهذا النظام المناخي ، فإنه لا يلحق بها الا القليل من آثاره السيئة . والسبب في ذلك هو جريان النيل العظيم - المجرى الأدنى - في الأراضي المصرية ، فأصبحت مصر بحق في الصحراء وليست منها ، فرضت عليها ظروف الموقع الفلكي ظروف الصحراء ولكن النظام الموسمي الحبيشي ، أعطاها مزايا الواحة . فأصبح النيل موردا دائما متجددا للماء على مدار السنة . وبذلك تكون مصر قد تغلبت على مناخها الجاف منذ أقدم العصور . وتمكن المصريون من زراعة غلات البحر المتوسط من الحبوب والفاكهة . ثم تعدتها بعد ذلك الى غلات المناطق المدارية من قطن وقصب السكر ومانجو وغيرها . وأصبحت لذلك تحتل الزراعة مكانة تقليدية بارزة في اقتصادها وحياسة سكانها .

وبالرغم من المناخ الصحراوي الجاف ، تمتعت مصر بمزايا هذا المناخ ، من شمس مشرقة وجو صحو وهواء طيب وطقس مستقر . ولم يلحق بها الا القليل من الآثار السيئة لهذا المناخ الصحراوي . وذلك لأنها تحظى بأعظم مورد مائي عرفه العالم . والمطر هنا يقتصرون على الشريط الساحلي الضيق ، حيث تسقط كمية لا بأس بها منه في فصل الشتاء . ولا يزيد معدل المطر السنوي في الاسكندرية على مائتي ميليمتر . وتتناقص كمية المطر تدريجيا كلما اتجهنا الى الجنوب الشرقي . ومعدل المطر في رشيد ١٥٣ ميليمتر أما في القاهرة فهو ٣٢ ميليمتر . وكلما أوغلنا جنوبا قل المطر ، حتى نصل على نطاق جاف تماما لا يعرف أي قدر من المطر على مدار السنة .

وأما مطار مصر شتوية حيث تصل الى البلاد أعاصير الرياح العكسية الشمالية الغربية فتصيبها من المطر بكميات متفاوتة في كل موسم . وبدرجات مختلفة . أحيانا تتسلسل هذه الأعاصير الى جهات داخلية . بل قد تصل الى مرتفعات البحر الأحمر والصحراء الشرقية فتسقط. أماطار غزيرة تسبب سيولا تملأ الوديان الجافة ، وتصيب المناطق التي تصب فيها في وادي النيل بالضرر بل بالدمار كما حدث في قنا والصعيد الأعلى عدة مرات مؤخرًا . ويبلغ المطر أوجه في شهري ديسمبر ويناير . ويأتي مبكرا نسبيا في الأجزاء الشمالية الغربية

من البلاد حيث يبدأ سقوطه من أكتوبر .

وجملة الأيام الممطرة قليلة . ومجموع الأيام الممطرة على مدينة الاسكندرية طيلة السنة لاتزيد على أربعين يوما . وتتعرض المناطق الشمالية للأعاصير الرعدية . ولكنها لا تتكرر لأربع أو خمس مرات في السنة ولا تستمر لوقت طويل .

أما عن الرياح السائدة في البلاد معظم السنة فهي الرياح الشمالية أو الشمالية الغربية ولها دور كبير في تلطيف المناخ بصفة عامة ، وحرارة الجو في فصل الصيف . وكذلك هناك أهمية اقتصادية لهذه الرياح . حيث ساعدت عبر العصور التاريخية طريق الملاحة النهرية في النيل في تسيير السفن الشراعية التي كانت وسيلة النقل المحلية للناس والبضائع ، قبل التطورات الحديثة في حركة النقل في البلاد .

والطقس أيضا لا يقل أهمية عن المناخ في بلد زراعي مثل مصر . ذلك لأن للتقلبات الجوية آثار بالغة على النبات والمحاصيل . من المعروف أن مصر تتعرض لتقلبات في الطقس في موسم يبدأ من أوائل فبراير وحتى يونيو من كل عام هي التقلبات الخماسينية . تشتد بصفة خاصة في شهري مارس وأبريل . وسببها تكون منخفضات جوية تغزو البلاد من الغرب إلى الشرق تحمل معها الأتربة والرمال والحرارة الشديدة وأحيانا ما تزيد درجة الحرارة على الأربعين درجة مئوية . وتتغير اتجاهات الرياح المصاحبة لهذه الانخفاضات الجوية تبعا لموقع مركزها ، ويستمر هبوب هذه الرياح المثربة الساخنة مدة تتراوح من يوم إلى ثلاثة أيام . وفي حالات نادرة تمتد إلى خمسة .

وأهم الأقسام المناخية في مصر هي :

- (١) الاقليم الساحلي الشمالي : ويخضع لتأثيرات البحر الذي يلطف كثيرا من حرارته ، ولا يزيد المدى الحراري عن ١١ م ، ويمتاز هذا القسم بأنه أكثر جهات مصر مطرا . متوسط المطر هنا حوالي ١٥٠ ميليمتر . وتتعرض السواحل لبعض العواصف الرعدية في الشتاء .
- (٢) اقليم الدلتا : وهو أقل اعتدالا من الاقليم السابق . والمدى الحراري

هنا حوالي ١٥ درجة مئوية . وينحصر هذا الاقليم بين خطي المَطَر ٢٥ - ١٠٠ ميليمتر . وتتذبذب كمية الأمطار في هذا الاقليم من سنة الى أخرى .

(٣) اقليم مصر الوسطي : ويشمل هذا الاقليم كل منطقة القاهرة والجيزة ويمتد جنوبا حتى مدينة المنيا . وأهم ما يميز هذا الاقليم هو التطرف المناخي . اذ يقل فيه المطر والرطوبة النسبية . وهو أشد حرارة بكثير من اقليم الدلتا . وأقل تعرضا للعواصف والاعاصير .

(٤) اقليم مصر العليا : ويشمل النصف الجنوبي من البلاد ، وتشتمل فيه الظفـروف الصحراوية الحقيقية ، اذ تشتد فيه الحرارة كثيرا في الصيف وهي دافئة نوعا ما في الشتاء ، والسماء صافية على مدار السنة . والمدى الجراحي هنا حوالي ١٨ موية . والرطوبة النسبة في أدنى درجاتها في كل البلاد .

اما الحرارة :

فتتميز باتساع مداها اليومي والفصلي - باستثناء الجهات الساحلية ، حيث تعمل المؤثرات البحرية والرياح الشمالية السائدة على تقليل تلك الاختلافات الحرارية . من ثم كانت الاسكندرية أكثر دفئا في الخريف والشتاء ، وأكثر اعتدالا في الربيع والصيف . ومعدل الحرارة في أسوان ٩٦٠ كم جنوب الاسكندرية لا يزيد عن معدل الحرارة فيها في يناير الا درجة واحدة . معدل حرارة فصل الشتاء من ١٠ الى ١٥ والصيف ما بين ٢٧ و ٣٢ . وقد ساعدت ذلك مصر على انتاج غلات البحر المتوسط في الشتاء وغلات المناطق المدارية في الصيف .

"ال عمران"

يشير علماء الحضارة والاستقرار البشري الى مصر ، كواحدة من أقدم الجبهات - ان لم تكن أقدمها - التي عمرها الانسان واستقر فيها الجنس البشري ، وشابت على الأقل أنها من أولى الجبهات التي عرفت الزراعة المستقرة .

" Sedentry Agriculture " ، حيث تدل على ذلك حفائر عصر ما قبل التاريخ حيث على ضفاف نهر النيل في مصر وجدت ظاهرة سكنى القرى الزراعية الطينية الكبيرة الحجم . " Large Ogglomerated mud villages " وحفائر البداري وممرمة بنى سلامة والعمرة ، والفيوم والمعادي وأهوراوش ، انما تمثل مراحل متتابعة لحضارات عصور ما قبل التاريخ ، وما قبل الأسرات في مصر (١) . وكلها حضارات زراعية مستقرة تمثل العصر الحجري الأوسط والحديث (والأخير هو الذي اكتشفت فيه الزراعة) .

والحضارات الزراعية لعصور ما قبل التاريخ في مصر ، حضارات متقدمة على غيرها اذ أنه يقدر أن مصر عرفت الزراعة المستقرة منذ ما يزيد على سبعة آلاف سنة قبل الميلاد على الأقل . ربما قبل ذلك أيضا في بعض التقديرات التي تصل بتاريخ الزراعة الى عشرة آلاف سنة قبل الميلاد أو أكثر (٢) .

وقد ساد هذا النوع من أنواع العمران في مصر لعصور طويلة ، وفي الواقع أن الحضارات المتقدمة لعصور ما قبل التاريخ هي التي أعطت الدفعات المتقدمة للحضارات التاريخية القديمة في مصر . والسبب في سيادة هذا النوع المركز من العمران في ربوع وادي النيل الأدنى هو طبيعة نهر النيل . وانتظام جريانه من الجنوب الى الشمال . وانتظام مواسم فيضانه بدرجة دقيقة جدا ، تكاد تكون فلكية . ان لم تكن كذلك فعلا . وذلك لارتباط ظاهرة فيضان النيل في مصر بالأمطار الموسمية الحشوية . ولورودها

-
1. Huzayyin, S.A.S., "The Place of Egypt in Prehistory", Cairo, 1941.
 2. Hamdan, G.M., "Population of the Nile Mid-Delta, Past and Present", Ph.D. Thesis, Reading Univ. 1953, Vol. I.

بشكل تلقائي الى الاراضي المصرية في مواقع اشبه التاريخ دقتها .

لذلك ظل نهر النيل على مر العصور الشريان الحيوي " للعمران البشري " في مصر وعصب الحياة فيها بصفة عامة . كذلك اعتمدت عليه الزراعة الفيضية التي كانت سائدة من زمن قديم (١) . والتي تطورت بعد ذلك الى نظم متطورة لزراعة الري ، حيث بدأت بتنظيم استخدام الماء . عن طريق تنظيم أحواض الزراعة على جانبي النهر تدخلها مياه الفيضان تباعا الواحد بعد الآخر من الجنوب الى الشمال (٢) . وقد تطورت هذه النظم الكلاسيكية للري في أوائل القرن التاسع عشر ، الى نظام الري الدائم المتقدم ، الذي أدخله محمد على باشا على الزراعة في مصر . وهو معمول به حتى الآن .

وأثر نهر النيل على العمران ، يتعدى مجرد نظام جريانه ، وانتظام وروده الى طبيعة مياهه . حيث أن مياه النيل الحشية تأتي الى مصر بتكوينات من الطين أو الغرين أصلها من الأتربة البركانية السائدة على سطح هضبة الحبشة . وقد ظل النيل يرسب هذه الطبقة من الطين عاما بعد عام ، ويقدر العلماء الفترة الزمنية التي تكون فيها الوادي والدلتا بأنها ترجع الى البلايوسين بالنسبة لغرشة القاعدة في الوادي والدلتا والبلستوسين بالنسبة للطين الذي يغطي سطح الوادي والدلتا . وآخر شرائح الطين التي ترسبت على سطح الأرض المصرية ، طمي الفيضانات التي سبقت بناء السد العالي .

وقد تتابع على مر العصور صور العمران ، ومراكز العمران في مصر (٣) ، من قرى كبيرة ونجوع تقع على ضفاف النهر مباشرة . وإلى قرى هامشية في أطراف الدلتا شرقا وغربا . إلى جهات كانت على الضفاف ورحل عنها النهر في حركته التي لا تستقر ، حيث

-
1. Adeniyi, Ologe, " Egypt and the Nile Valley", Historical Society of Nigeria, Longman, London, 1977, PP 1-53.
 2. Jordan, Paul, " Egypt: The Black Land", Oxford, Phaidon, 1976, PP. 27-53.
 3. Baines, John., "Ttlas of Ancient Egypt", by John Baines & Jamoir Malek, Oxford, Phaidon, 1980.

أطميت فروع رئيسية قديمة للنهر في الدلتا .

وجميع هذه القرى في الماضي والحاضر ، ظلت تبنى من الطين ، وهناك طبقات من العمران فوق بعضها ، ومراكز العمران الجديدة تبنى فوق أطلال وبقايا مراكز عمرانية قديمة (هوباسطه قرب الزقازيق) (وكيمان فارس غرب مدينة الفيوم) كانت مراكز عمرانية نشيطة جدا ، حاليا هي أطلال ، وبنيت فوقها توسعات عمرانية جديدة ، والاطلال القديمة معروفة في مصر بالكفور .

ولقد عمر العمران البشري في مصر ، فان هيكل البناء العمراني في الـوادي والدلتا ، يمكن أن نتصوره على أنه طبقات من بقايا العمران القديم ، الواحدة فوق الأخرى ، وكل طبقة أو شريحة تمثل مرحلة تاريخية وحضارية معروفة ولها مؤشرات الخاصة التي تدل عليها . وما العمران الحالي الذي ينتشر على سطح الأراضي المصرية إلا الطبقة الأخيرة أو الحلقة الأخيرة في هذه السلسلة الطويلة تقع تحتها رقائق لـصور من العمران اندثرت .

بالإضافة إلى ما تقدم ، نجد أن هناك تجانسا كبيرا بين صور العمران المنتشرة في مصر . سواء منها العمران الريفي أو العمران الحضي . فالقرى المصرية متشابهة في تكوينها وهيكل بنائها وخطتها ، وصورها المعمارية ، وتوزيعها العام بالنسبة لشبكة الري وشبكة النقل العام . ولأن فروع النيل وقنوات الري لها جسور مرتفعة على الضفاف ، وبعدها تنخفض مستويات الأرض وتنساب في الحقول . شبه البعض الدلتا المصرية مثل ورقة التوت مقلوبة على ظهرها . حيث تظهر عروق بارزة تحصر بينها أحواضا ومساحات منخفضة . هكذا هو شكل هيئة الأرض في الدلتا وطبعها في الوادي . حيث تشغل هذه الأماكن المرتفعة شبكة النقل البري على ضفاف الفروع وقنوات الري . وعلى جانبيها تنتشر القرى ومراكز العمران . وهناك تناسب طردي بين أحجام مراكز العمران والمدن ، والأراضي التابعة لها . (بمعنى أنه كلما زاد نفوذ القرية أو المدينة ، كلما زادت المساحة الزراعية التي تتبعها والعكس) .

ومن الملاحظ أيضا أن القرى المصرية تزداد تكتلا وكثافة في السكان والسكن كلما

زادت خصوبة الأرض الزراعية المحيطة . وكلما زادت سهولة الاتصال والري . الأمر الذي يشغل كاهل الأرض الزراعية بكثافات سكانية عالية ، وكتل سكانية كثيفة (١) . وكذلك تسبب ضغطا على الأراضي الزراعية التي تفي بالكاد باحتياجات السكان من الغذاء . وهذا يفسر أيضا الطلب الشديد على الأرض الزراعية والحرص على تملكها وارتفاع أسعارها . (٢)

وتملك الأرض الزراعية في مصر ذو أبعاد اقتصادية كبيرة ، إذ يعتمد الفلاحون بصفة رئيسية على الأرض في غذائهم وغذاء مشايختهم ، وأخطر من ذلك الأبعاد الاجتماعية والسياسية . فقد ظلت ملكية الأرض الزراعية في مصر لفترة طويلة مصدرا للنفس—ود الاجتماعي والمكانة الاجتماعية ، وكذلك مصدرا للنفوذ السياسي والسيادة . فقد ظل أهلها يحرصون بشكل أكيد على ملكية الأراضي الزراعية ولا يفرطون فيها ، حرصا على مكانتهم الاجتماعية والسمعة المتدنية التي تلتصق بمن يبيع أرضا في الريف . فهي للمركب—ز الاجتماعي والعائلي بصفة خاصة . وكلما زادت مساحة الأرض الزراعية المملوكة لأفراد أسرة معينة كلما زادت قيمتهم الاجتماعية في ناحيتهم . وكلما اكتسبوا معها قيمة سياسية بالتعبية . حيث عادة ما تترجم القيم الاجتماعية في الريف المصري إلى قيم سياسية تلقاها .

وقد ظلت ملكية الأرض الزراعية في مصر مصدرا للسلطان والنفوذ منذ قرون ، وقد تنبه محمد علي باشا لهذه النقطة بسرعة ، ولذلك سارع إلى إلغاء الملكيات الزراعية ،

-
1. Hegazi, M.H.M., " Rural Settlement and Land Use Planning in the Faqus District of Egypt: a study in experimental regional Planning", Ph.D. Thesis, Reading University Vol. II, PP 224-58.
 2. Von Hoag, Michael, "Egypt: The Land and Its People", London, Macdonald, 1975.
 3. Springborg, R., "Family, Power, and Politics in Egypt: Sayed Marei: His Clan, Clients and Cohorts", Arabia: Islamic World Review, Vol. 25, Sept. 83, PP 77-78.

التي كان معمولاً بها قبله . وأصدر ما يقضي بتمتع كل الأراضي الزراعية مباشرة للدولة ، وعمل بنظام جديد عزف فيما بعد بنظام الالتزام ، حيث عين ملتزمين لكل منطقة وناحية في مصر . وأصبح الملتزمون مسئولين أمام محمد علي شخصياً في تسديد حصص محددة من الضرائب والمحاصيل التي تورد للسلطة ، تبعاً لمساحات الالتزامات المختلفة . التي ألزم بها الأشخاص حسب تكليف محمد علي ^(١) . ولم ينس محمد علي أن يكرم رجاله وأتباعه من الضباط والمقربين ، فاقطعهم مساحات واسعة من الأراضي الجيدة .

واستمر محمد علي في توزيع هباته من الأرض الزراعية ، ليحقق توازناً اجتماعياً واقتصادياً جديداً . خصوصاً وأن الزراعة كانت في عهده المصدر الوحيد للثروة في البلاد . وقد شملت جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم مصر بعد محمد علي شملت الأرض الزراعية بإجراءات وتشريعات مختلفة ، تمس موضوع تملك الأراضي الزراعية . وكان آخرها قوانين الإصلاح الزراعي التي طبقتها الثورة في مصر عام ١٩٥٢م ، والتي أتت بـ قوانين جديدة مكملة ، أصبح بموجبها أن الحد الأقصى لملكية الأراضي هو ٥ فدان للفرد . وكان لهذه الإجراءات مغزى خطير في حينها . من حيث الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لها . ولكن حالياً لم تصبح لها دلالة تذكر . فقد تفتت ملكية الأراضي الزراعية من تلقاء نفسها ، وبطرق اختيارية نتيجة للتزاخم ، والوراثة ، وتنوع النشاط الاقتصادي والنمو العمراني . وانخفضت بدرجة كبيرة متوسطات أحجام الملكيات الزراعية في البلاد .

كما أن أصحاب الأراضي الزراعية حالياً يواجهون مشكلات كبيرة في إدارتها . بسبب معوقات نقص العمالة ، وارتفاع تكلفة الانتاج الزراعي ، وكذلك لارتفاع الهجرة من الريف إلى الحضر . وأيضاً لتناقص المكانة الاجتماعية القديمة لملوك الأراضي الزراعية . حيث تحل مكانهم في الوقت الحاضر أقطاب الرأسمالية الحضرية ونشاط البناء والمقاولات .

1. Flower, Raymond, "Napoleon to Nasser: The study of Modern Egypt", London, 1972c. PP 20-47.

القرية المصرية :

تنتشر فوق الاراضي المصرية آلاف القرى الطينية ، والتي تتفاوت في أحجامها وأشكالها ، وبناءاتها الاقتصادية والاجتماعية ، والتي تتجانس وتتشابه في خصائصها العامة في كل الريف المصري . كما تشترك في الشخصية العامة وتقاليد أهلها وعاداتهم ، وتوجد في مصر نحو ٤٣٠٠ قرية رئيسية ، بمعنى أنها قرى وفي نفس الوقت عواصم ادارية ريفية لمجموعة من القرى الأخرى ومراكز الاستقرار المغرى التي تحيط بها . وذلك حسب التقسيم الاداري لوزارة الداخلية المصرية . وفي هذه القرية الكبيرة تتركز الصلاحيات الادارية . من شرطة أو جمعيات زراعية ، أو أي صور أخرى من صور السلطة .

ولكل قرية رئيسية زمام زراعي من الاراضي التي تتبعها اداريا ، وتسمى كلها " الناحية " والذي قد ينتشر فيها عدد من المراكز العمرانية الصغيرة . التي تتأثر الى حد كبير بنوع وحجم الملكيات الزراعية فيها . وتحسب أهمية الناحية بقدر مساحاتها زمامها من الارض الزراعية . وكذلك حسب عدد السكان بها .

فإذا أخذنا ما تقدم في حسابنا ، فانه على ذلك تنتشر في مصر عشرات الألوف من القرى في أحجام مختلفة بصرف النظر عن الصفة الادارية .

والقرية المصرية النمطية قرية تراكمية ، كثيفة الكتلة البنائية تحيط بها الحقول والمزارع خارج الكتلة السكنية مباشرة . وسبب تزاخم المساكن في القرى المصرية ، هو حرص الأهالي على إبقاء الارض الزراعية منتجة ، وعدم التفريط فيها بالبناء . كما يميل المصريون تقليديا الى سكنى القرى الكبيرة ، حيث الحماية والامن ، والخدمات وحيث الاتجاه الاجتماعي المعروف . وهو العيش وسط أكبر مجموعة ممكنة من الناس .

وإذا سلمنا بأن بمصر في أقل تقدير ٤ آلاف قرية رئيسية ، يتردد سكانها بين ٥٠٠ نسمة ، ١٠٠٠٠٠ ، ويعيش في القرى الصغيرة والعزب من أهل الريف المصري نحو ٢ ٪ فقط من جملة سكان الريف . ونصف القرى المصرية يتردد سكانها بين ١٠٠٠ ، ٥٠٠٠ نسمة . وهذه الشريحة تمثل نحو ٤٠ ٪ من جملة السكان . أما القرى التي يتردد سكانها

بين ٥٠٠٠ ، ١٠٠٠٠ فهي حوالي ٢٥ ٪ من جملة القرى المصرية . وتضم أيضا نحو ٤٠ ٪ من سكان الريف . أما القرى التي قوامها عشرة آلاف فأكثر فلا تتعدى ٢٠ ٪ من القرى المصرية وهذه الشريحة تضم عددا من القرى الكبيرة جدا (٣٠٠٠٠ ، ٤٠٠٠٠) . ومن الحاصلات النمطية لهذا النوع من القرى الكبيرة ، سرس الليان بمحافظة المنوفية ، والتي وصل عدد سكانها الى ٥٥٠٠٠ نسمة ، قبل أن يصدر قرار رسمي باعتبارها مدينة ، ففي السبعينات ، وتحولت بعد ذلك من أكبر قرية مصرية سكانيا . الى مدينة ، ذات مجلس مدينة وبلديه ، وصلاحيات حضرية جديدة .

وان دل هذا على شيء ، فانما يدل على أن مراكز العمران في مصر لا تنطبق عليها المقاييس العالمية في التمييز بين الريف والحضر . ففي الوقت الذي تعتبر فيه مراكز عمرانية في هولندا وبلجيكا مدنا لمجرد وصول عدد السكان الى ٥٠٠ نسمة وفي الولايات المتحدة الى ٢٥٠٠ نسمة ، نجد أن المراكز العمرانية المصرية يمكن أن تنمو وتتضخم سكانيا الى أي قدر تشاء . دون أن تكتسب صفة المدينة ، لأنها في واقع الأمر قرى تتضخم دون اكتساب الخصائص الحضرية . وما لم تسند اليها " الوظيفة الادارية " للمدينة كما حدث في حالة قرية سرس الليان ، فلا يمكن أن تتحول الى مدينة ^(١) . والقرى المصرية للأسباب سالفه الذكر لا يمكن أن تنطبق عليها القواعد المتبعة (حلقات اعداد السكان أو الحجم والوظيفة) .

والعامل الحاسم بين القرى المصرية والمدن هي الوظيفة الادارية وهي أيضا تحمل في طبيعتها الوظائف السيادية والسلطة . وهذه لابد أن يصدر بشأنها قرارات من وزارة الداخلية ووزارة الحكم المحلي . وبعدها تكتسب القرية صفة المدينة .

(١) محمد حجازي : " جغرافية الارياف " ، دار الفكر العربي

أوجه التشابه بين القرى المصرية :

والقرى المصرية تتشابه في خصائصها الطبيعية والبنائية ، وكذلك في التصميم والمظهر العام . بالرغم من وجود بعض التشابهات المحلية البسيطة التي ترجع الى أسباب وخصائص جغرافية بحتة . وهذه تشمل جوانب مثل نوع مادة البناء ونوع الطلاء ، والمواد المستخدمة في اعداد طين وطوب البناء هل بخلطة التبن أو قش الارز أو بخلطة بالرمل ، وذلك حسب ظروف البيئة المحلية . كذلك التصميم الذي يستخدم القباب المصممة وصوامع التخزين للمحصول في شمال الدلتا ، والأقبية والفتحات التي تسمح بمرور التيارات الهوائية والافنية الفسيحة في الصعيد ، وخاصة في أسوان ^(١) . وفي الشوية حيث زينات الجدران والنوافذ في الوان ملفتة للنظر . وكذلك يختلف ارتفاع الجدران ومساحة المساكن والافنية الداخلية من منطقة لآخرى .

وخطة القرية المصرية تميل الى الشوارع الضيقة والأزقة الملتوية وهذا النمط لا يقتصر على القرى المصرية وحدها . ولكنه سائد في كل قرى البحر المتوسط ، فنجدها في إسبانيا والمغرب واليونان وجنوب إيطاليا . وكذلك في لبنان وفلسطين وان كانت الشوارع في القرية المصرية ضيقة أكثر من اللازم ، فهذا يرجع الى القيمة العالية للأراضي الزراعية المحيطة بها . والتي لا ينبغي التفريط فيها .

وقد قام المهندسون الذين أقاموا القرى الجديدة في مناطق الاستصلاح الجديدة بالمبالغة في اتساع الشوارع والساحات العامة . ونجد هذه الحالات في قرى النوبارية (غرب النوبارية) وقرى النهضة ، وشركات الاستصلاح الأخرى . وقد جاء هذا الاتجاه كرد فعل لحالة القرية المصرية المتزاحمة . ولذا فقدت هذه القرى الجديدة شيئاً مهماً هو " روح القرية المصرية " وفكرة الرثة الخضراء في هذه القرى فكرة غير ملائمة ، لأن القرى كلها واقعة في محيط أخضر . وأحوج منها بهذه الرثة تكون المدينة . وكلما زاد

1. Ammar, H.M., " Growing up in an Egyptian Village: a case study of Silwa Village of Aswan", Univ. of London Press, 1954.

حجم المدينة كلما زاد احتياج سكانها على مثل هذه المساحات الخضراء (١) .

والقرى المصرية من بيوت طينية في غالبيتها ، وظلت كذلك لفترة طويلة حتى بدأ البناء بالطوب الأحمر والخرسانة المسلحة يزحف على القرى المصرية بشكل مضطرب في العقدين الأخيرين . وهذه لا شك ظاهرة طيبة . لا عيبا في الطين (على العكس فالطين أنسب مناخيا) ولا مدحا في البناء الحديث ، ولكن تشجيعا لسكان القرى على الاتجاه الرأسي ، وكذلك لتمكين أهل القرى من ادخال التحسينات الصحية ، ووسائل الصرف الصحي الملائمة . وهناك دعوات متزايدة لتعدد طوابق المساكن الريفية توفيراً للأرض الزراعية (٢) .

مياه الشرب:

ظل الريف المصري وأهله يعتمدون حتى وقت قريب على مياه النهر وقنوات الري كمصدر أساسي لمياه الشرب ، وقد قامت الدولة بسلسلة من المشروعات لتغطية المناطق الريفية بشبكة من المياه الصالحة للشرب . وكانت هذه من أهم الخطوات التي أنجزتها الدولة ، من أجل تنمية المجتمع الريفي . فقد كان لها أثر على الصحة العامة ، ومستوى معيشة السكان ، خصوصا وأن استخدام مياه النهر والترع في الشرب قد جلب على السكان مشكلات تآصلت فيه بسبب أمراض البلهارسيا والانكلستوما ، التي لا تزال الدولة تتبّع آثارها في بعض القطاعات من السكان . وفي بعض المناطق . وتنفق الدولة أموالا طائلة حتى الآن لمكافحة هذين المرضين ، وذلك بعد نحو ٢٥ سنة من تعميم مياه الشرب النقية في الريف (٣) .

1. Geottrey, Boumphrey, "Town and Country Tommorrow", 1942, P 34.

(٢) جمال حمدان / شخصية مصر الجزء الرابع مرجع سابق ص ٤٢٠

3. Seton - Williams, V. & Peter Stocks, "Egypt"
London, Benn, New York, Norton,
The Blue Guides, 1983.

المسكن الريفي في مصر:

ظل أهل الريف في مصر يبنون بيوتهم بصورة عفوية ونمطية - من الطين المخلوط بالطين أو القش لآلاف السنين - على اعتبار أن مادة البناء هي من الحقل ، ولا تكلف شيئا حيث تؤخذ مباشرة من الأرض الزراعية ، وفي جهات قليلة في مصر ، يبنى السكان في القرى بيوتهم من الحجر الجيري ، ويسود هذا النوع بصفة خاصة في الجهات القريبة من حواف الهضبات الشرقية والغربية على جانبي الوادي ، ومن الحجر الرملي في منطقة أسوان .

والمسكن القروي المصري يتكون تقليديا من طابق واحد ، مع وجود فناء داخلي مكشوف ، مع قسم من البيت مخصص للمشاة ، وظل المسكن القروي لفترة طويلة مفتقدا لخصائص الصحة المطلوبة في البناء ، فظلت فتحات النوافذ صغيرة ومرتفعة ، وفي أغلب الحالات توجد غرفة أو أكثر فوق الطابق الأرضي ، والبيوت الريفية صغيرة المساحة نسبيا وفي صفوف متراصة بدون نظام دقيق ، وتحتصر بينها شوارع ضيقة ، أو أزقة ، ومع حرص السكان على احتواء حياراتهم الصغيرة من أرض البناء في القرية يقومون ببناء أسوار طينية متواضعة ، للمحافظة على حقوقهم في الأرض ، وبعضهم يطلق فيها المشاة أثناء النهار ، لاثبات الملكية فقط .

والمساكن الريفية حاليا ، قد تغيرت كثيرا ، في نمطها ، وخصائصها وفي مواد البناء ، وخططها ، بشكل يلفت النظر ، إذ حدثت في السنوات الأخيرة تغيرات جوهرية في هيكل البناء والعمارة الريفية في مصر ، مثل الاتجاه إلى البناء الحجري أو الاسمنتي والخرسانة المسلحة ، كذلك مراعاة مواصفات صحية لم تكن متبعة من قبل ، حيث تقوم المجالس المحلية في القرى والمدن بإلزام السكان بمواصفات هندسية وصحية ، وكذلك استخراج تراخيص بناء ، ورسوم هندسية ، وتدقيق في شرط الارتداد عن الشارع ، والفتحات الصحية ، وقد تعدلت تبعا لذلك أغلب المساكن الريفية لتتطابق المواصفات الجديدة ، كذلك مواصفات الصرف الصحي ، والعياء ، قد اضطرت أصحاب المساكن الريفية القديمة إلى إدخال تعديلات ايجابية جيدة على مساكنهم .

وموجة التجديد والتحديث هذه في نوع المسكن ودرجة ارتقائه ومتانة بنيائه ،

جاءت نتيجة للارتقاء الاقتصادي والاجتماعي للسكان ، بعد وصول الكهرباء والماء النقي الى المناطق الريفية ، كذلك بسب ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد بصفة عامة وانتشار الوعي الصحي والاجتماعي . كذلك بسب المحاكاة ، وتقليد السكان لعادات ومكتسبات جديدة في السلوك ، والمقتنيات ، وقيمة المسكن الى غير ذلك من أسباب المباشرة والفخر الاجتماعي عند القرويين .

وان خطط بعض المساكن الريفية حاليا ، وعمارتها ومستواها بشهر الدهشة ، وأحيانا ما ترتقي كثيرا فوق مستويات شائعة في البناء الحضري . في معظم المدن الاقليمية المصرية ، وباختصار فيمكن القول بصدق أن الهيكل البنائي والاقتصادي للسكن الريفي قد تغير من أساسه .

وليس أدل على ذلك من تغير المظهر الخارجي للقرى المصرية ، وأنها عندما ننظر الى خط الأفق في المناطق السكنية في الريف حاليا ، نرى ملامح مخالفة تماما لخط بيوت الطين ذات الطابق الواحد ومجموعة النخيل التي كانت المظهر التقليدي القديم ، وبدلا من ذلك تسجل العين بنايات مرتفعة بالطوب الأحمر أحيانا ذات ثلاث طوابق ، كذلك سلسلة المنشآت الحكومية الحديثة ، أيضا عقد مزارع الدواجن والمنشآت الاقتصادية لاهل الريف مثل المناحل والمشاعل وحظائر تسمين الماشية ، ومزارع البيض والمشاتل ، وأنشطة الصناعات الريفية ، والمساكن الحديثة العادية . وهذه كلها ملامح جديدة وطارئة على المجتمع الريفي وتجعل خط الأفق حاليا يختلف تماما عن سابقه من عشرين عاما . حتى أنه من النادر أن نجد قرية واحدة ظلت على حالها دون أن يمر عليها تيار التغيير الحديث . وإذا صادفنا قرية ظلت على حالها . فهي نموذج يستحق الدراسة لمعـ^(١)ـرفة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي جعلها تبقى على حالها وسط هذا التيار الجارف .

وبالرغم من التغيرات البنائية الكثيرة التي سبق الإشارة إليها . سواء في الهندسة أو العمارة أو البناء . فإن أهل الريف المصري لا يزالون حتى الآن يحرصون على أساسيات معينة في بناء المساكن القروية :-

(١) محمد حجازي : جغرافية الريف مرجع سابق ١٩٨٢م

- (١) الحرص على الفناء الداخلي ، بصفته المتنفس الطبيعي والصحي ، والمكان الملائم لجميع الخدمات والفعاليات المنزلية والاجتماعية .
- (٢) الاهتمام بالشكل الخارجي والقسم الخارجي للمسكن على حساب حالته من الداخل وقسمه الداخلي (الذي ربما ظل على حالته القديمة في معظم الحالات) .
- (٣) فصل الأقسام الخاصة بالماشية والدواجن في جميع التعديلات الهندسية الجديدة كاستخدام جزء من المسكن الطيني القديم ، أو عمل مدخل خاص للماشية وهكذا .
- (٤) مراعاة أن يكون المسكن قابلاً للتوسع البنائي والاجتماعي ، ليضم الابنــــاء وزوجاتهم وأولادهم - بمعنى أن يكون المسكن ملائماً للأسر الممتدة .

وأهم الملامح البنائية في القرى هو المسجد ، والذي حوله تتجمع مساكن القرية ، والمسجد ظل بورة التجمع السكني في كل القرى بل والمدن في البلاد العربية والإسلامية . وعادة ما تكون هناك ساحة فسيحة أمام المسجد أو حوله للمناسبات الاجتماعية والسوق . فضلاً عن وجود منشآت تعليمية وتجارية متناثرة في القرية .

والى جانب الزراعة ، هناك بعض الأنشطة الحرفية التقليدية في الريف المصري . وكذلك بعض الأنشطة الاقتصادية المستحدثة والطائرة على مجتمع القرية ، والسابق شرحها . وهناك قطاع من الموظفين الحكوميين المحليين ، أو ممن يعملون في المدن القريبة والذين يقيمون في القرى ويذهبون يومياً الى المدن لعملهم .

ومن المنشآت المهمة التي ينبغي الإشارة إليها في القرية المصرية : الوحدة المجمعة أو المجموعة الصحية ، والمدرسة الابتدائية أو المتوسطة ، وكذلك مركز الارشاد الزراعي والجمعية التعاونية ، وأحياناً بنك التسليف الزراعي . وربما نادي رياضي .

المدن المصرية :

عرفت مصر ببناء المدن منذ أقدم العصور ، وفيها أقيمت مدينة طيبة القديمة - عاصمة مصر - وهي أو مدينة بنيت بالحجر في التاريخ . وبناء المدن في مصر ليس مرحلة عمرانية فحسب ، بل هي أيضاً مرحلة حضارية واقتصادية في المقام الأول . وقد

ظهر تيار سكنى المدن وبناها عندما زادت خيرات الأرض وحصادها في الريف----- ف عن احتياجات أهله . الأمر الذي أوجد فائضا في العمالة ، واتجهت هذه العمالة الزائدة تلقائيا الى اتقان حرف وأنشطة فنية حاذقة ، ومع ارتفاع مستوى المعيشة ووجود القوة الشرائية التي تسمح باستمرار هذا النشاط الفني والحرفي ، زادت هذه الفئة في العدد والأهمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومنهم تكونت طبقة سكان المدن ، بالإضافة الى أصحاب الوظائف الادارية والسيادية والأمنية . عندئذ ، دخلت مصر عصر بناء المدن . حيث تهيأت هذه الظروف لمصر وقبل غيرها من الامم . فنشأت فيها مدن كثيرة ، ولم تزل . وتدل الوثائق التاريخية والنقوش المحفورة على جدران الأبنية الأثرية على انتعاش هذه المدن وازدهارها . حيث تحكي لنا صورا لمجد زاهر وحضارة متقدمة . لا تزال محل فخر حتى الآن بكل المقاييس العالمية ، لمقدار الاتقان والتقدم الذي كانت عليه هذه المدن .

ومن الصعب عملها ، تتبع تاريخ المدن المصرية عبر هذه العصور الطويلة ، حيث تحتاج الى تفصيل كثير ، ويكفي أن تشير الدراسة فقط الى أحوال المدن المصرية في الفترة الحديثة ، فلو تتبعنا النسبة المئوية التي استحوذت عليها المدن المصرية في جملة السكان في الفترة الحديثة لوجدناها على النحو التالي :-

عند دخول الحملة الفرنسية الى مصر ، قدر علماء الحملة الفرنسية بأن نحو ٨١,٢ ٪ من جملة السكان في مصر كانوا يعيشون في الريف ، بينما بلغ سكان المدن نحو ١٨,٨ ٪ . كما أظهر تعداد السكان في ١٩٠٧م سكان الريف بنحو ٨١,٠ ٪ بينما سكان المدن ١٩ ٪ وهذه النسب ظهرت في تعداد السكان ١٩٤٧م بنحو ٧٠,٤ ٪ للريف ٢٩,٦ ٪ للمدن ونجدها في تعداد سكان عام ١٩٧٦م ٥٦,١ ٪ للريف و ٤٣,٩ ٪ للمدن . وهي حاليا حوالي ٥٤ ٪ للريف و ٤٦ ٪ للمدن وهذه آخر التقديرات .

وأهم من ذلك أن المدن الكبرى في مصر سجلت زيادات سكانية خطيرة في الحجم ، وفي الوقت الذي كان اجمالي سكان المدن في مصر عند بداية القرن حوالي المليونين يعيشون في ٨٧ مدينة ، ونصفهم في القاهرة والاسكندرية فنجد أنه حسب تعداد ١٩٧٦ ، ومن جملة السكان البالغ عددهم ٣٦,٥ مليون نسمة ، كان نصيب سكان المدن ١٦,٩٦٠,٠٠٠ نسمة ،

يعيشون في ١٣٩ مدينة ، بينما كان نصيب الريف ٢٠٥٦١٠٠٠ نسمة يعيشون في نحو ٤٠٦٦ قرية رئيسية ، منها ٢٤٠٠ قرية في الدلتا ، ١٦٦٦ قرية في الصعيد ونحو ٣٠٠٠٠ من توابع القرى ، ومن بين نيف وسبعة وأربعون مليوناً من السكان وهو التقدير الأخير (١٩٨٤) يعيش في المدن نحو ٢١٨٥٠٠٠٠ نسمة ، نصفهم تقريباً في دائرة مدينة القاهرة . وهناك من يقدر عدد المدن النصف مليونية حتى نهاية القرن الحالي بنحو ١٥ مدينة ، والمدن من فئة ١٠٠٠٠٠ نسمة بثلاثين مدينة ، والمدن من فئة ٥٠٠٠٠٠ نسمة بـ ٩٠ مدينة ، ومن فئة ٢٥٠٠٠٠ نسمة بنحو ٢٧٠ مدينة ، والقرى فئة ٥٠٠٠ نسمة بنحو ٨١٠ قرية .

والجدول التالي يوضح بيان المدن المصرية التي يزيد
(١) سكانها على ١٠٠.٠٠٠ نسمة وتطورها حتى ١٩٧٦

١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	المدينة
٢٠١٩٠.٠٠٠	٢٠٣٥٣.٠٠٠	٤٠٢٢٠.٠٠٠	٥٠٨٤.٠٠٠	القاهرة
٩١٩.٠٠٠	١٠٥١٦.٠٠٠	١٠٨٠١.٠٠٠	٢٠٣١٨.٠٠٠	الاسكندرية
٦٦.٠٠٠	٤١٩.٠٠٠	٥٧١.٠٠٠	١٠٢٣١.٠٠٠	الجيزة
—	١٠١.٠٠٠	١٧٣.٠٠٠	٣٩٤.٠٠٠	شبرا الخيمة
١١٦.٠٠٠	١٨٨.٠٠٠	٢٢٥.٠٠٠	٢٩٢.٠٠٠	المحلة الكبرى
١٤٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	٢٣٠.٠٠٠	٢٨٣.٠٠٠	طنطا
١٧٨.٠٠٠	٢٤٥.٠٠٠	٢٨٣.٠٠٠	٢٦٣.٠٠٠	بورسعيد
١٠٢.٠٠٠	١٦٧.٠٠٠	١٩١.٠٠٠	٢٥٩.٠٠٠	المنصورة
٩٠.٠٠٠	١٢٧.٠٠٠	١٥٤.٠٠٠	٢١٤.٠٠٠	أسيوط
٨٢.٠٠٠	١٢٥.٠٠٠	١٥١.٠٠٠	٢٠٢.٠٠٠	الزقازيق
١٠٧.٠٠٠	٢٠٦.٠٠٠	٢٦٤.٠٠٠	١٩٢.٠٠٠	السويس
٨٤.٠٠٠	١٢٧.٠٠٠	١٤٦.٠٠٠	١٧١.٠٠٠	دمياط
٧٤.٠٠٠	١١٢.٠٠٠	١٣٤.٠٠٠	١٦٧.٠٠٠	الفيوم
٦٨.٠٠٠	١١٦.٠٠٠	١٤٤.٠٠٠	١٤٦.٠٠٠	الاسماعيلية
١٤.٠٠٠	—	—	١٤٦.٠٠٠	كفر السدوار
٧٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١١٣.٠٠٠	١٤٦.٠٠٠	المنيا
٢٦.٠٠٠	٦٣.٠٠٠	١٢٨.٠٠٠	١٤٥.٠٠٠	أسيوط
٥٧.٠٠٠	—	—	١٨١.٠٠٠	بني سويف
٤٣.٠٠٠	—	—	١٠٣.٠٠٠	سوهاج
٤٢.٠٠٠	—	—	١٠٣.٠٠٠	شبين الكوم

(١) كراسات التعداد المنتظمة .

ونقطة التحول في زيادة أحجام المدن المصرية كانت في سنة ١٩٢٧، والذي يشير تعداد السكان في تلك السنة أن سكان القاهرة وصلوا لأول مرة علامة المليون ، لتصبح المدينة المليونية لمصر وأفريقيا ، وكذلك دخلت مدينة الاسكندرية علامة النصف مليون نسمة . تخطت مدينة بورسعيد علامة ١٠٠.٠٠٠ نسمة ، لتصبح ١٠٤.٠٠٠ نسمة .

ومع حلول عام ١٩٤٧م ، أصبح لمصر ٧ مدن كبرى ، منها مدينتين مليونيتين ، (القاهرة مليونان ، والاسكندرية مليون) ومعهما طنطا والمحلة والسويس والمنصورة وبورسعيد . وفي الوقت الذي سجلت فيه مدينة القاهرة عام ١٩٧٦م سكانا وصلوا ٨.٧٧٠.٠٠٠ نسمة ، والاسكندرية ٢.٣٧٧.٠٠٠ ، والجيزة ١.٢٣١.٠٠٠ ، وشبرا الخيمة ٣٩٤.٠٠٠ نسمة ، نجد أن التقديرات تتجه حاليا الى اعطاء القاهرة رقما يزيد بالتأكيد على عشرة ملايين . ورقما للاسكندرية يزيد على ثلاثة ملايين . والجيزة مليونان كذلك فان مدينة شبرا الخيمة قفزت فجأة في السنوات الاخيرة الى مرتبة المدينة الرابعة وتقترب حثيثا من علامة المليون .

وتقدر نسبة سكان الحضر حاليا بنحو ٤٦ ٪ من جملة السكان . وخدير بالذكر أن نسبة سكان الحضر في عام ١٩٦٦ كانت لا تزيد على ٣٤ ٪ ، قفزت الى ٤٢ ٪ في عام ١٩٧٠ . وهذا التسلسل يوضح لنا مقدار الزيادة الكبيرة التي شهدتها شريحة سكان المدن في مصر . ولهذه الزيادة مبررات عديدة ساعدة على تضخم أعداد السكان الحضرية في مصر ، على حساب سكان الريف .

ومن أسباب زيادة سكان الحضر وارتفاع نسبتهم المئوية هي :

- (١) ارتفاع معدلات الهجرة من الريف الى الحضر ، باعتبار أن المراكز الحضرية وخصوصا المدن الكبرى لاتزال تستحوذ على أكبر نسبة من الخدمات الاساسية والمساكن والتمويلية ، كذلك تتميز بارتفاع مستوى المعيشة ، وفرص العمل وتوفر المواد الغذائية ، وينطبق هذا الكلام بصفة خاصة على المدن التي تزيد على ٢٥٠.٠٠٠ نسمة .
- (٢) زيادة نمو أحجام المدن القائمة بصفة عامة ، ونموها بشكل سريع ، وبصفة خاصة المدن الكبرى وبالذات القاهرة والاسكندرية .

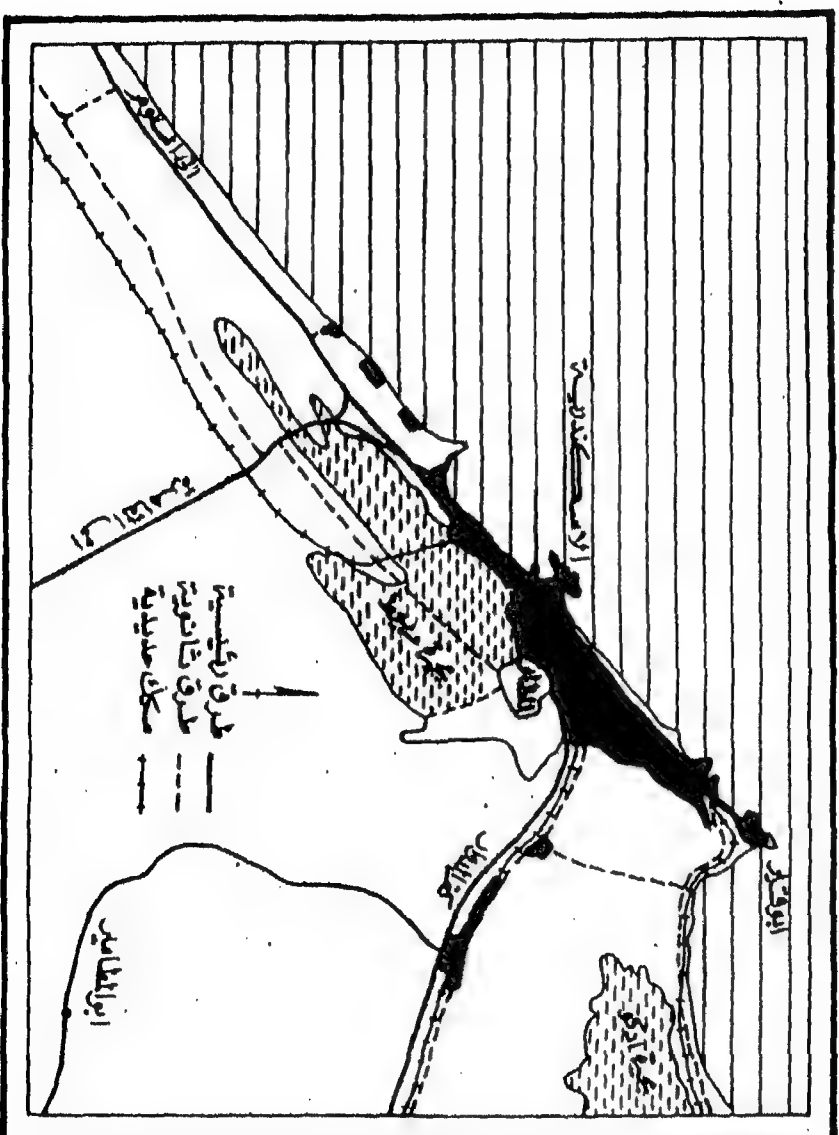
(٣) التغييرات الادارية التي أدخلتها الدولة على التقسيمات كذلك التقسيم الاداري والوظيفي لمراكز العمران . حيث تحولت قرى كثيرة ، كبيرة الحجم الى مراكز حضرية أخذت صفة المدن . وأصبحت بالرغم من كل ما صاحبها من مظاهر الحياة الريفية العادية تصنف اداريا على أنها مدن . وبالتالي أصبح سكانها أيضا حضريةون .

وقد زادت هذه الشريحة الأخيرة نسبة سكان الحضر بدرجة ملحوظة . وقد تعرضت المدن المصرية لتغيرات واضحة في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي . وكان نصيبها من برامج التنمية يزيد كثيرا على نصيب القطاع الريفي الأمر الذي زاد من تفاقم المشكلة (١) .

وتجدر الإشارة هنا الى جانب آخر خطير للمشكلة ، وهو أن هذا النمو العمراني المتسارع في كل ربوع مصر يزيد من احتياجات السكان للتوسعات السكنية . ولما كان النمو العمراني في أطراف المدن المصرية هو أخطر ظواهر النمو ، فإنه بلا شك يساهم طامعا حادا ، ويحفز بسرعة على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن لدرجة أن ماتفقده الأراضي الزراعية سنويا للتوسعات العمرانية ، يصل الى ما بين ١٠.٠٠٠ ، ٢٠.٠٠٠ فدان سنويا (٢) ، وهذه تقديرات معتدلة . فهناك تقديرات أخرى أكثر تشاؤما تضع مساحة الأراضي الزراعية التي تاكلها التوسعات العمرانية بأنواعها في دائرة ال ٤٠.٠٠٠ فدان سنويا . فضلا عن أن زيادة التوسعات العمرانية زادت من الطلب على مواد البناء والتي

-
1. Adel Hakim, M.S. & Wassim Abdel-Hamid, "Some Aspects of Urbanization in Egypt", Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Occasional Papers Series No. 15, 1982, VII, University of Durban, P 45.
 2. Parker, C., "The Developing Agriculture in the Middle East", edited by K.S. McLachlan, R.M. Burrell, S. Hoyle & C. Parker., Graham & Tortman Limited Publishers, England, 1976, PP 3-2.

الامتداد العمراني لمدينة الاسكندرية



ارتفعت أسعارها بشكل خطير في السنة الأخيرة . لدرجة أن البنك المركزي المصري أصبح يرفض تدبير عملات أجنبية لتغطية طلبات الاستيراد ، لأن حصيلة الدولة من النقد الاجنبي لا تشمل هذه الضغوط .

الخصائص اللغوية والعرقية للسكان

بلغ سكان مصر حسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء في العام الماضي (١٩٨٤) نحو ٤٧ مليون نسمة ، وهم حاليا يقتربون من ٤٨ مليون . وهو رصيد سكاني ثقيل بالنسبة لضآلة مساحة الرقعة المعمورة في مصر . والتي تزيد قليلا على ٣٥ ٪ من اجمالي مساحة مصر . ورصيد مصر السكاني هو محطة لسلسلة من الزيادات السكانية المتتالية ، والتي ظل ايقاعها بطيئا ومتواضعا حتى وقت قريب جدا ، حيث بلغ عدد سكان مصر في منتصف هذا القرن نحو عشرين مليونا من النفوس . ولكن بعد ذلك تسارعت معدلات الزيادة السنوية ، حتى وصل عدد السكان الى ما هو عليه حاليا .

ويتركز نحو ٩٩ ٪ من سكان مصر على جانبي الوادي وفي الدلتا ، بينما يتوزع العدد الباقي في أجزاء مترامية من واحات الصحراء الغربية ومراكز عمرانية مترامية على البحر الاحمر والساحل الشمالي .

خصائص سكان مصر :

أهم ما يميز المصريين أنهم شعب متجانس في خصائصه البنائية والثقافية والعرقية ، وبالرغم من تعدد وتنوع المصادر التي قامت بامداد وتغذية مصر بالشرائح السكانية عبر القرون ، فان الغالبية الساحقة من الشعب المصري تتجانس في الصفات الجسمانية والملاصق الوراثية العامة ، نتيجة اندماج السكان بدرجة مكثفة عبر الازمنة المتعاقبة - دون انفصال شريحة منها أو انفلاقها على نفسها - الأمر الذي ساعد على ضياع أغلبية السمات الغربية في المحيط الكاسح للصفات المحلية ، والمذهب لغيرها . ولذلك نادرا ما تسجل حالات تتميز بالملاصق الغربية (الاجنبية) بصرف النظر عن درجة نقاوتها . وحتى لو وجدت هذه العناصر فهي لاتزال محل انصهار ، وذوبان في المحيط الغالب حولها .

والخصائص العرقية حاليا ، تؤكد وجود مؤشرات عرقية رئيسية سائدة هي :
المؤشرات الحامية ، والحامية الارمينية ، وامتزاج هذه بالعناصر العربية . حتى أنه يتعذر أحيانا فصل الشرائح السكانية الى أصولها العرقية المختلفة ، لان ذلك لا يمكن

عملها . حيث تلاشت أغلبها من اندماج السكان عبر فترة زمنية طويلة .

وسكان المدن في مصر أكثر الناس تعرضا للاختلاط والامتزاج العرقي الذي نتكلم عنه .
بهينما يبقى سكان الريف على خصائصهم الأصلية ، ونقائهم النسبي (بالنسبة لسكان المدن)
أكثر من غيرهم . وخصوصا في الجهات المعزولة .

ويتميز الفلاحون المصريون بخصائص جسمانية لا تختلف كثيرا عن الصفات المعروفة
عن سكان مصر القدامى . كالرسوم المحفورة على جدران المعابد القديمة في مصر قبل
الاسلام . والصور العديدة الموجودة في المتحف المصري . والتي تصور وقائع الحياة اليومية
في مصر القديمة ، في عصر بناء الاهرامات .

والشيء الوحيد المؤكد حاليا ، هو وجود مؤشرات واضحة في شرائح كثيرة من
السكان ، تدل على الامتزاج المصري والعربي .
والخصائص العامة للمصريين هي : القامة المتوسطة ، والمنكبين العريضين والشعر الأسود
الداكن ، وكذلك العيون الواسعة السوداء . والشفاة الغليظة المكتنزة . اما أهل المدن .
فقد تأثروا أكثر من غيرهم بالمؤشرات العرقية الوافدة حيث تسود مؤشرات عربية ،
ويونانية (اغريقية) ورومانية وتركية . وأهل الصعيد ومصر الوسطى ، لهن نفس
صفات سكان الدلتا ، غير أن أهل الصعيد يتميزون بالبشرة الداكنة . والمناطق الجنوبية
القصى من مصر والواحات ظلت أقل جهات مصر اختلاطا وتأثرا بالمؤشرات العرقية
الخارجية .

اللغة :

اللغة العربية هي اللغة السائدة ، أو قل لاتوجد لغة غيرها تنافسها فهي لغة
القرآن الكريم الذي جفذه الله وحفظ معه اللسان العربي ، ومصر وهو بلد اسلامي بالدرجة
الاولى تمسك بهذه اللغة من خلال تمسك أهلها بكتاب الله . فاللغة العربية كذلك هي لغة
الكلام والكتابة والثقافة ويمثل ما هي لغة العقيدة . يتكلم بها كل طبقات الشعب
المصري منذ الفتح العربي الاسلامي وحتى الآن . وكانت اللغة القبطية هي اللغة السائدة في

مصر قبل دخول الاسلام بالفتح العربي في عام ٦٣٩ ميلادية . واللغة القبطية كانت لغة العبادة ولغة الحياة اليومية قبل ذلك . وقد استبدلت تماما باللغة العربية التي أصبحت حاليا لغة كل المصريين ، مسلمين وأقباط .

ولم تتغير اللغة العربية في قواعدها ونصوصها ، بفضل القرآن الكريم ، وظلت أصولها اللغوية صحيحة على الدوام ، ولكن هناك لهجات كثيرة منها في اللهجات الدارجة بين قطاعات السكان . فهناك لهجة في الكلام للبدو ، وأخرى لأهل المدن ، وغيرها للقرويين وكلها تعتمد على الأصول العربية أساسا . غير أن العربية الفصحى هي لغة التعامل الرسمي ، ولغة الكتابة والادب والثقافة والتعليم ، والاعلام ، كما هو الحال في سائر البلاد العربية الأخرى .

ومن خلال الامتزاج الثقافي بين العربية وقواعدها ومفرداتها بالخلفية الثقافية المصرية والارث الثقافي المصري وجد ما يسمى باللهجة العامية المصرية ، والشائع منها هي عامية أهل القاهرة . ولكن كما ذكرنا أن العنصر الفاصل في الكلام والكتابة في مصر هو العربية الفصحى .

وقد كان للظروف الخاصة بمصر اقتصاديا وسياسيا ، ولتجربة الوجود الفرنسي في مصر منذ نابليون والانجليز منذ ١٨٨٢م ، وبسبب نشاط نشاط هيئة قناة السويس وغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، أنشئت في مصر الكثير من المدارس والمؤسسات التعليمية التي تستخدم اللغات الانجليزية والفرنسية والاطالية والأرمنية . وتعدد هذه المدارس في فترة من الفترات . وتعرف ولا تزال بالمدارس الأجنبية . والتي تقلص نفوذها الثقافي حاليا بدرجة ملحوظة ، بعد أن خضعت كلها لأشراف ورقابة وزارة التربية والتعليم في مصر . لهذه الأسباب نجد قطاعا كبيرا من السكان يتكلم اللغة الانجليزية والفرنسية بطلاقة (على الأقل في الماضي) .

أما عن اللغات الأخرى السائدة في مصر : فهناك واحدة من اللغات الحامية السائدة في بعض الجهات في مصر وهي لغة البجة " The Hamitic Beja " وهي لهجة أهل الجزء الجنوبي للصحراء الشرقية ، كذلك " لهجة أهل سيوه " حيث يتكلمون لغة تجمع

بين شتات من الاصول البربرية . كذلك " اللغة النوبية " وهي لغة أهل النوبة في أسوان وما وراءها في الجنوب . " واللغة النوبية " مزيج من مؤثرات اللهجات الحامية والسودانية . ويتكلم بها النوبيين في كل من مصر والسودان على السواء . وهي لغة مسموعة فقط ، ليست مكتوبة وليست لها حروف حتى الآن . والنوبيون المصريون ينخرطون في الحياة العادية المصرية دون تمييز ، وينتشرون في كافة القطاعات وهم مسلمون متدينون وليست لهم مشكلة لغة أو عرقه على الاطلاق في مصر .

ولا تزال توجد بمصر مجموعات لغوية صغيرة ، وان كانت هذه المجموعات قد انكمشت في العقد الاخيرة . نظرا لتغير المناخ السياسي، والذي كان يسمح سابقا لمثل هذه المجموعات ببعض المزايا في المجتمع المصري . مثل الجالية اليونانية والانجليزية والفرنسية والاطالية والارمينية . وغيرها . أما الآن وبعد تيار الوطنية المصرية واتجاهات التمسير والتعريب في النشاط الاقتصادي والثقافي . واكتمال السيادة المصرية ، وانتهاء الوجود الاجنبي بكل صوره . فقد انكمشت هذه الجاليات وتفكك ما بقي منها وتوزعت بين المدن المصرية ، واختاروا أن ينخرطوا في الحياة المصرية العادية . مع احتفاظها بمدارسها ومؤسساتها الثقافية . وهذه الجاليات أيضا تذوب في وسط المحيط السكاني المصري بالاختلاط والتزاوج .

النوبيون:

وجدير بالذكر أن النوبيين في مصر لا ينفردون فقط بلغة واحدة متميزة ، ولكن أيضا بأصل عرقي مختلف كذلك عن الأصول العرقية لبقية السكان . فهم بالرغم من انحدرهم من أصول عربية أساسا ، إلا أنهم يحتفظون بخصائص كثيرة غير عربية أيضا . فهم طوال القامة جدا . تتميز أجسامهم بالنحافة . ولهم ملامح قوقازية ، ولون بشرتهم داكن نسبيا عن اللون الشائع لعامة المصريين . ويختلف النوبيون بدرجة ملحوظة عن سكان الدلتا والاسكندرية بصفة خاصة . إذ أن النوبيين ينتمون الي مجموعات قبلية وعشائرية يعرفونها ، على عكس بقية السكان في مصر الذين يهتمون كثيرا بالأنساب والصلات العرقية المباشرة ، ولا يهتمون بالصفة العشائرية والقبلية أو الانخراط في مجموعات كبيرة . إلا في الجهات التي لاتزال مؤثرات البداوة فيها قوية مثل أطراف

الدلتا الشرقية والغربية وسيناء والساحل الشمالي .

سكان الصحراء الشرقية وسيناء :

وتتضمن الصحاري المصرية مجموعات سكانية بدوية وشبه بدوية ، وبعض الجماعات التي تجمع بين البداوة والاستقرار . لكن لهم صفات اثنوغرافية متميزة . فسكان سيناء والقسم الشمالي من الصحراء الشرقية مثلا ، وهم جماعات هاجرت الى مصر في فترة حديثة نسبيا ، معظمهم جاءوا من جزيرة العرب . وبنيتهم نحيفة نسبيا ، وأنوفهم تميل الى الشحافة والاستطالة مع التقوس الذي يغلب في الملامح السامية المعروفة . وبشرتهم بنية داكنة . وينتظمون في مجموعات قبلية ، كل مجموعة لها عصبيتها ووحدتها التي يجمعها الدم والعرق . حيث ينحدرون من أنساب وأصول يتشعبونها لأجداد بعدين . وهم في الأصل بدو وسكان خيام ورحل . بعضهم تحول عن الترحال والبداوة ، وأصبحوا شبه مستقرين ، أو قل مستقرين . كما هو الحال في الاجزاء الشمالية من سيناء ، حيث انتشرت المراكز العمرانية وتأمينت المياه ، والحياء الامنة المستقرة على طول الساحل او المحور الشمالي .

أما في جنوب الصحراء الشرقية ، فهي مأهولة بجماعات البجة الحامية ، وهؤلاء أيضا يعتبرون أنفسهم من أصول عربية . ولكنهم بالتاكيد من أصول مختلفة نسبيا عن بدو شمال الصحراء الشرقية وسكان سيناء ^(١) . فوجههم بيضاوية وأنوفهم مستقيمة غير مقوسة . وعيونهم واسعة ، وفيهم شبه كبير من الخصائص العرقية لسكان مصر في عصور ما قبل الاسرات . وقبائل البجة المصرية ، تنقسم الى قسمين ، أو قبيلتين رئيسيتين : الاولى قبائل العبابدة والثانية قبائل البشاريين . وتنتشر قبائل العبابدة في الصحراء الشرقية في المنطقة الواقعة الى الجنوب من الخط الواصل بين مدينتي قنسا والغردقة . ومجموعة كبيرة منها استقرت قرب الوادي في المنطقة من قنسا الى اسوان .

1. Seligman, Chales Gabrail, "Egypt and Negro Africa: a study in divine Kinship", New York, A.M.S. Press, 1978, PP 1-82.

أما قبائل البشاريين ، فاعلبيهم يعيشون في السودان ، وإن كانت أعداد منهم قد تركزت في منطقة "عليه" الجبلية في أقصى الجنوب الشرقي لمصر . ويقال أن هذه المنطقة الجبلية هي موطنهم الأصلي . وعلى أية حال فكل من قبائل العباددة والبشاريين من قبائل الرعاة الرحل . ويعتمدون أساسا على الماعز والغنم والجمال ، ويتنقلون في رحلات رعي موسمية يتبعون فيها مواطن ومواسم العشب في منطقة الصحراء الشرقية والجنوبية .

سكان الصحراء الغربية :

ويسكن الصحراء الغربية في مصر مجموعتان من السكان :
الاولى مجموعة سكان الواحات: وهي الواحات الخارجة والداخلية (محافظة الوادي الجديد) وواحة الغرافرة وأبي منقار ، ثم الواحات البحرية ، وأخيرا واحة سيوه وهي أهمها جميعا تاريخيا وسكانيا ، وأكثرها تطرفا ناحية الغرب إذ تفصلها عن واحة جغبوب في ليبيا مسافة تقل عن المائة كيلومتر .
الثانية مجموعة سكان الصحراء الغربية خارج الواحات: وهي قبائل من الرعاة البدو شبه المستقرة التي تنتشر وبصفة خاصة في القسم الشمالي من الصحراء الغربية . ويزداد تركيزهم في السهول الساحلية قرب البحر المتوسط ، وفي المناطق التي يقترب فيها منسوب المساء الهاطني من سطح الأرض وتكثر فيها الآبار .
وتركزوا مؤخرا قرب المراكز العمرانية النامية إلى الغرب من الاسكندرية والعامرية وحتى العلمين وسيدي عبدالرحمن . (توسع النشاط السياحي وتجارة الأراضي للمنتجعات السياحية على الساحل الشمالي) .

أولا : سكان الواحات:

وهم في الأصل من عروق بربرية ، ولا تزال المؤثرات البربرية القديمة ظاهرة في ملامحهم حتى الآن . ونجد أعدادا كبيرة منهم متميزة بالشقرة والالوان الفاتحة للبشرة . وعلى أية حال فهناك مؤثرات أخرى غير المؤثرات البربرية . نتيجة للاختلاط والنزوح والتزاوج بين الواحات ووادي النيل . كذلك توجد مؤثرات

سودانية وتركية قليلة . وتظهر المؤشرات الافريقية بصفة خاصة في سكان الواحات الخارجية . حيث ظلت المدخل الطبيعي للتجارة . ان كان يمر بها الطريق التجاري التاريخي المعروف في افريقيا باسم " درب الاربعين " الذي كان يربط بين وادي النيل و افريقيا جنوب الصحراء عدا دارفور . وحيث كان ينطلق التجار في رحلتهم بعد وصولهم الى الواحات الخارجية متجهين صعيد مصر الاوسط .

سكان الصحراء الغربية خارج الواحات :

وسكان الصحراء الغربية خارج الواحات ، وان كانوا يدعون بقوة الى انحدارهم من أصل عربي ، فانهم في الحقيقة مزيج من مؤشرات عرقية عربية وبربرية . وينقسمون الى مجموعتين كبيرتين في الاصل : الاولى مجموعة السعديين والثانية : مجموعة المرابطيين . أما السعديين يعتبرون أنفسهم الاسلاف الحقيقيين " لبنى هلال " وبنى سليمان " وهي القبائل العربية الاصلية التي تحركت نحو الغرب حتى وصلت الى بلاد المغرب الأقصى في القرن الحادي عشر الميلادي وأهم اقسام هذه المجموعة وأكثرها عددا هي " قبائل أولاد علي " . وهؤلاء ينقسمون بدورهم الى شريحتين ثانويتين . الاولى " أولاد علي الأحمر " والثانية " أولاد علي الأخضر " . أما قبائل المرابطيين فهي من رتبة أدنى أو ثالثة بالنسبة لمجموعة قبائل السعديين الاولى . والمرابطون ربما يكونوا الأسلاف الحقيقيين لقبائل البربر ، وأن المؤشرات البربرية عندهم أقوى بكثير مما هو عليه عند قبائل السعديين .

وعلى العموم فان قبائل بدو الصحراء الغربية في مصر - المشار اليهم سابقا - هم رعاة غنم وسكان خيام . ولكنهم حاليا اما مستقرين أو أشباه مستقرين . حيث عمروا مراكز عمرانية كبيرة الحجم نسبيا ، وانخرطوا في أنشطة اقتصادية متنوعة غير رعي الغنم أو معها . وتركزت تجمعاتهم بصفة خاصة في منطقة مريوط والعامرية ومنطاطق المجتمعات الجديدة على الساحل الشمالي . وأهم ما يميز هذه القبائل أنها واسعة الانتشار ، فتنشر القبيلة الواحدة في مساحة شاسعة ربما تشمل كل منطقة الساحل الشمالي لمصر . وتتوزع معهم في نفس الوقت قبائل أخرى ولا يمكن القول بأن قبيلة واحدة لها السيادة في منطقة بذاتها . ولكن هناك نوع من التعاون والتعايش بين مجموعات القبائل التي تتجول بحرية في كل منطقة الصحراء الغربية الشمالية .

" الأحوال السكانية في مصر "

سبقَت مصر غيرها من الأمم في تاريخ العمران البشري ، فقد هبأ لها الله سبحانه وتعالى نهرا عظيما ، وأرضا خصبة ، ومناخا طيبا ، تلك الظروف مكنت بفضل الله الجنس البشري من الاستقرار والتعمير ، والاقامة الدائمة على ضفاف النيل وتعمير وادبيته وزراعته قبل آلاف السنين من عمران غيرها من الأراضي في الشرق والغرب . ومصر لذلك تعتبر بجداراة من البلدان ذات التاريخ السكاني الطويل . فلها تاريخ مليء بالتقلبات السكانية وذهباتها ، العفوية منها والمخططة . " وذلك يجعل مصر بحق صاحبة أطول تجربة سكانية في العالم ، بل معمل تجارب ديموغرافية ، تاريخ حي سابق غير مسبوق ، لا مثيل له في عالم ، أو علم السكان على الأرجح " (١) .

وطبيعة مصر منذ أقدم العصور ، مواتية للاستقرار والتعمير ، وتشبهت الاقدام ، وفوق ذلك فقد اتخذ العمران فيها طابع التركيز والتزاحم ، فمصر بلا شك بيئة ماثية ضئيلة وسط محيط صحراوي شاسع ، وهي بذلك أشبه بصوبة أو حوضه زجاجية من الزراعة الهيدروبولية ، أو قل هي صوبة أو حوضه طبيعية وزراعة بشرية أيضا (٢) .

والكشافة والتزاحم في مصر حقا هي أبرز الملامح والصفات ، وفيما عدا ذلك فلا تكاد تختلف عن بقية بلاد العالم النامي الأخرى ، في الخصائص الديموغرافية العامة . من حيث التركيب السكاني وفئات العمر ، الجنس والخصوبة والخصائص الحيوية الأخرى . والكشافة والتزاحم من الخصائص التي تكاد تنفرد بها مصر على غيرها من الدول النامية الأخرى . وبدقة فإن النمط الجغرافي للتزاحم والكشافة في الوقت الحاضر هو نمط فريد ، فقد تأكدت هاتان الظاهرتان بشكل قوي في السنوات الأخيرة ، فأصبح أشد وزنا وتكاشفا ، وتضاغطا ، وتبلورا من أي وقت مضى في التاريخ ، ولم يعد له نظير أيضا في التاريخ المعاصر ، ولا شبيهه في تاريخ مصر القديم نفسه . ولذا فإن العناصر التي تمنح مصر

(١) جمال حمدان : شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان ، الجزء الرابع - - - - -

عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٤م ، ص ١٣

(٢) جمال حمدان : نفس المرجع السابق ص ١٣

تميزها وشخصيتها السكانية والديموغرافية هي عناصر الكشافة والتراحم التي تعرفها مصر اليوم . وهذه كما نعلم تستند على تاريخ ديموغرافي فذ ، وجغرافية سكانية فريدة .

والمراحل السكانية التي مرت بها مصر عبر تاريخها الطويل ، مراحل معقدة فقد مرت مصر بفترات اخصاب وزيادة سكانية ، وفترات أخرى من التناقص والضمور السكاني . وكل واحدة من هذه المراحل لها ظروفها الخاصة ، ولها مبرراتها الاقتصادية والحيوية الخاصة بها وكل واحدة من هذه المراحل تكون وحدة مورفولوجية تسمى الفترة السكانية ومجموعها يكون علم التاريخ السكاني ، جميعها تأتي تحت ما يسمى بعلم الديموغرافيا التاريخيه (١) .

وأهم العوامل التي أثرت في توزيع وكشافة السكان في مصر عبر هذه المراحل التاريخية هي مساحة الأرض الزراعية ، ونوع الزراعة السائدة في كل عصر أي البيئة الطبيعية وجهد الانسان على التوالي . وأهم ظاهرة عرفت بها الأراضي المصرية فيما يختص بالمساحة الزراعية هي تحول نحو مليون ونصف مليون فدان الى أراضي براري ، وذلك نتيجة زيادة الماء في التربة ، وسوء الصرف في الاطراف الشمالية للدلتا . اذا أضفنا هذا المليون ونصف الى جملة مساحة الأراضي الزراعية الحالية ، وهي تزيد قليلا على ستة ملايين فدان تقريبا . لكان المجموع نحو ٧ مليون فدان . وهذا كان الحد الاقصى للمساحة الزراعية قديما .

وقد أضافت تطورات زراعة الري بالرفع على الضفاف أو من الابار البعيدة عن النهر نحو ١٢ ٪ من جملة المساحة الكلية للأراضي الزراعية (٢) .

-
1. Hamdan, G.M., "Population of the Nile Mid-Delta; Past and Present", Ph.D. Thesis, Reading University, Reading, 1953, Vol. I, P 31.
 2. Girard, M., "Memoire sun l'afric", Industrie et Commerce de l'Egypt Etat Moderne, Paris, 1812, T.II.

أما عن التقديرات القديمة لسكان مصر ، والتي لا بد من الإشارة إليها للتعرف على مقدار التطور السكاني الذي شهدته ، وأيضا للوقوف على الطريقة التي تمت بها عملية الأعمار البشري عبر القصور ، وكل الدلائل تشير إلى أن قدرة تحميل السكان وكشافاتهم في الماضي لا يمكن أن تعدو نصف المعدل الحالي ، أو أقل ، فمصر في الماضي كانت نسبيا أكثر مساحة ، ولكنها الآن أكثر كثافة ، وعدم فهم هذه العلاقة يجعل البعض يقع في مغالطات بل ومبالغات شديدة في تقدير السكان (١) .

ولكي نقف على صورة مقربة من الماضي السكاني لمصر ، نشير إلى بعض الأرقام الآتية ، فكثافة السكان في وحدة إدارية مثل قنا في صعيد مصر ، والتي كانت تروى ٧٥ ٪ من أراضيها على الحياض ، بلغت الكثافة السكانية بها ٣٦٥ نسمة في الكيلومتر المربع (٢) ، وتقدر الكثافة السكانية في عهد الدولة البطلمية ٢٨٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، ولذلك فإن أفضل تقدير للكثافة السكانية في مصر القديمة لن يعدو ٣٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، وبحساب مساحة مصر قبل البراري وهي ٧٥ مليون فدان أي ٨٥٠٠ كم ٢ فإن السكان يقدرون تقريبا بنحو عشرة ملايين نسمة ، أضف إلى ذلك سكان المدن الإقليمية والعاصمة فيكون الجميع حسب نفس التقدير نحو ١١ مليون نسمة ، أما بعد البراري فالصورة تختلف ، إذ يقدر السكان بما بين ٨ ، ١٠ مليون نسمة فقط .

وهناك تقديرات مبالغ فيها جدا عن سكان مصر القديمة ، بأنهم وصلوا إلى ما بين ٢٧ ، ٤٠ مليون نسمة ، ولكن جميع الأرقام والتقديرات التي سبقت عصر الحصر السكاني الدقيق ، هي تقديرات غير مقبولة سواء في ذلك تقديرات مونتسكيو (٣) ، والتي

-
1. Landry, A. "Traite de Demographie" Paris, 1949, P. 42.
 2. El-Darwish, M.M., "Analysis of some Estimates of Population of Egypt before XIX Century", Egypt Contempereaire, March, 1929, P 281.
 3. Landry, A., "Traite de Demographie", Op. Cit., P 42.

ادعت بأن سكان مصر القديمة كانوا أضعاف سكانها الحاليين ، وكذلك تقديرات روبرت ولاس بأن سكان مصر في القرن الثالث عشر بلغوا ثلاثين مليوناً . كذلك تقدير بن عبدالحكم في أوائل الفتح العربي ، والتي اعتمد فيه على ضريبة الجزية على الذكور البالغين ، وقدرهم بأنهم ثلث المجتمع ، والذي قال أنهم ربما بلغوا ثمانية ملايين^(١) .

ولأنه يتعذر عملها حصر كل التقديرات السكانية لمصر ، والتي بالغت بعضها - مبالغت كبيرة في أن أعطت سكان الواحات الخارجة والداخلية في العصر الروماني نحو ثمانية ملايين نسمة .

وبغض النظر تماماً عن حركة حجم مصر السكاني ، بمعنى أن سكان مصر بالنسبة إلى سكان العالم عبر العصور له دلالة نسبية كبيرة . فكانت مصر غداة الطفرة الديموغرافية الأولى أكبر كتلة سكانية منفردة في العالم على الإطلاق . ان لم تكن تضم أكبر نسبة منه^(٢) .

ومع مرور الزمن ، وانتشار الزراعة والحضارة ، أضيفت إلى العالم كتل أو جزر بشرية . وكان طبيعياً لذلك أن تتناقص الأهمية النسبية لسكان مصر على حساب ظهور كيانات سكانية جديدة في جهات أخرى بالرغم من سبق مصر التاريخي . فمثلاً قد بلغ سكان العالم في زمن الامبراطورية الرومانية حسب تقديرات البعض نحو ٢٠٠ مليون نسمة . وكان نصيب مصر منها نحو عشرة ملايين نسمة ، أي بنسبة ٥ ٪ فقط ، وهذه بلا شك - ان صحت - نسبة ضئيلة جداً ، اذا ما قورنت بما بلغته مصر في قمة ثورتها - الديموغرافية الأولى . ولكن هذه النسبة مالم يثبت أن تضاعفت بشدة مع زيادة النمو السكاني في بلاد العالم الأخرى في المراحل اللاحقة^(٣) .

(١) ابن عبدالحكم ، فتوحات مصر طبعة القاهرة ١٩١٤ ص ٧٠

2. Elliot - Smith, G., "The Ancient Egyptians", London, 1923.

Keith, Arthur, "A new theory of Human Evolution".

3. Carr, A.M. & Saunders, "World Population", London, 1936.

وإذا نظرنا الى تقديرات عمر طوسون ، نجد أنها تضع تقديرات السكان في مصر في العصر العربي والفتح الاسلامي بنحو ما بين ١٦-١٨ مليون نسمة ، بحساب الكثافة السكانية للفدان من الارض الزراعية بواقع ٢ الى ٣ نسمة للفدان الواحد . وبحساب جملة المساحة الزراعية في مصر في ذلك الوقت بنحو ستة ملايين فدان^(١) وهنا تجدر الاشارة الى الجدول التالي للوقوف على الاحوال السكانية منذ أقدم العصور وحتى الحملة الفرنسية على مصر والذي حققه وجمع مادته جمال حمدان^(٢) .

(١) عمر طوسون ، أطلس تاريخ مصر في العصر العربي ، مصلحة المساحة المصرية القاهرة ١٩٢١

Memoire sur les Finances de l'Egypte depuis les Pharaons, Memoires
Presentees a l'institute d'Egypt, 1924, PP 71-76 & 81

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر الجزء الرابع مرجع سابق ص ١٩

(١)

تقديرات السكان في مصر منذ أقدم العصور وحتى الحملة الفرنسية

الفترة التاريخية	السكان بالمليون	المرجع	ملاحظات
عصر ما قبل الاسرات	٥	كافينيلاك وأميلينو	متوسط
تحت حكم الثالث	٦	جاك بيرين	الاسرة ١٨
رمسيس الثالث	٥ - ٦	برديه هاريس	
الرعامه	١٠ - ١٢	فلنדרز بيترس	العسكريون ٦٥٠ ألف
البطالسه	٧	باشون السينيومي	طيبة بمعنى مصر
البطالسه	٧	ديودور الصقلي	
البطالسه	٣	ديودور الصقلي	رقم آخر غامض الدلالة
البطالسه	٨ - ٨٥	فالك - تشيرنسكي	
الرومان	٨	تيودور مومش	بداية العصر الروماني
الرومان	٧٥	جوزيفوس	عدا الاسكندرية
العصر العربي	٩	فلنדרز بيتري	عند الفتح - الذكور البالغون
			٢٥٠ مليون
العصر العربي		ابن عبد الحكم	عند الفتح - الجزيره
العصر العربي	٧٥	اليقوي	الجزيره - خمس مليون
			دينار - دينار
العصر العثماني	٤	سافاري	عام ١٧٨٦م
العصر العثماني	٢٣	فولني	٢٣٠٠ حلة x ١٠٠٠ نسمة
الحملة الفرنسيه	٢٤٤٩٠٠٠	جومار	المنيا عينه + القاهرة

ويكفي أن نقارن أرقام سكان مصر الموضحة في الجدول السابق بسكان غيرها من الأمم في العصر القديم ، لنقف على المكانة السكانية التي كانت عليها مصر بالنسبة لغيرها . فيما كانت مصر تدور حول رقم ١٠-١٢ مليوناً ، كانت فرنسا أيام بولبوس قيصر ما بين ٤ ، ٨ مليون نسمة ، وبينما كانت ألمانيا ٢-٣ مليون ، وأسبانيا في بداية العصر المسيحي ٦ مليون ، وإيطاليا (١) ٧ مليون ، وإنجلترا وويلز بنحو ٢ مليون ، وذلك في القرن السادس عشر الميلادي .

وهكذا يتضح بكل أسف ، كم تبدلت الأوضاع السكانية بين مصر وهذه الأمم ، وما أشد ما اختلفت بل انقلبت الصورة ، ومنذ دخلت مصر عصر الانحطاط تحت الحكم العثماني لاسيما في أواخره ، دخلت الأحوال السكانية في دائرة المحاق ، ففي أواخر القرن الثامن عشر انخفض عدد السكان إلى نحو لم يسبق له مثيل - إلى ٤ ملايين نسمة فقط حسب تقديرات سافاري (٢) . وعندئذ بأسف المرء ، عندما يلاحظ كيف تبدلت مصر وبريطانيا المواقع السكانية ، فبعد أن كانت بريطانيا مليوني نسمة في أيام أغسطس مقسابل عشرة ملايين لمصر ، أصبحت مصر في ١٨٠٠ ميلاديه مليونين ونصف فقط مقابل عشرة ملايين لبريطانيا ، ولم تتمكن مصر من استعادة علامة العشرة ملايين إلا في الفترة الحديثة ، أي في بداية القرن العشرين أي بعد قرن كامل من بريطانيا .

ومن الشايت أيضا أن سكان مصر عبر العصور كانوا أكثر شباهة وأمناء من غيرهم من الأمم ، فهم سكان زراعة وري ، أو زراعة الري " وهم أقل تعرضاً لأخطار التشاقص والكوارث الناجمة عن الجفاف ، وهي مصيبة تتعرض لها الجهات التي تعتمد على الزراعة البعلية ، وهذا ما لاحظته كريزول عن مصر بحق وصدق (٣) .

(١) جمال حمدان : نفس المرجع السابق ص ٢٠

(٢) Savary, J., "Letter sur l'Egypte", Paris, 1786.

(٣) Creswell, K.A.G., "Fluctuations the Population of Irrigated Countries, Man., Vol. XV, 1915, PP. 66-70.

وهذا يفسر تدفق السكان على مصر من الأراضي المجاورة في أثناء المجاعات ، كما أنباء يعقوب عليه السلام ، وتشجيع مصر للجبهة اليها كما فعل الناصر قلاوون (١) .

وفي المحيط السكاني العالمي ، واضح بما لا يدع مجالا للشك بأن مصر كانت أكبر كتلة سكانية منفردة في العالم على الإطلاق ان لم تكن تضم أكبر قدر منه حقا (٢) .

ففي منتصف القرن السابع عشر (١٦٥٠م) تراوحت التقديرات السكانية للعالم ما بين ٤٧٠ مليون في تقدير ويلكوس (٣) ، ٥٤٥ مليون حسب تقدير كارل سوندرز (٤) ، وهذه فترة دخلت فيها مصر مرحلة التناقص السكاني الكبير ، فقد هبطت نسبة سكانها الى سكان العالم في أحسن الفروض الى ٢ ٪ ، بعد أن كانت ١٠ ٪ في العصور الكلاسيكية والبطلمية والرومانية . وقد أشار علماء الحملة الفرنسية على مصر "الى هذا التدهور السكاني الهائل ، حيث قدروا سكان مصر بما لا يزيد على مليونين ونصف المليون من النفوس .

كما أشار علماء الحملة الفرنسية أيضا في وصفهم لمصر ، الى وجود مساحات شاسعة غير مزروعة من الأراضي المصرية في الدلتا ، كما أنها كانت أيضا غير مأهولة بالسكان . وورد في وصفهم لجهات من الدلتا المصرية أثناء نزولهم من رشيد الى القاهرة مستخدمين فرع رشيد ، وصفوا تلك الجهات بقولهم " . . . فقد كنا نرى أماكن شاسعة أرضها قاحلة ، وليس بها بشر ، ولقد رأينا في الدلتا على وجه الخصوص سهولا شاسعة

(١) القلقشندي ، صبح الاعشى ، القاهرة ١٩٣٨ الجزء الثالث عشر

الصفحات من ٣٤٠ - ٣٤٢

(2) Elliott, Smith, The Ancient Egyptians, Op. Cit. P. 32

(3) Willcox, W.E.. "Studies in American Demography, N.Y. 1940, P.40.

(4) Carr, A.M., & Saunders, " World Population", London, 1936, P 42.

غير مزروعة ، يغطيها الكاؤ وأعشاب لا جدوى منها ، ولا تحتاج هذه السهول لكي تكون منتجة الا لأيد نشطة عاملة (١) لان الأرض هناك خصبة وجيدة ، كما أن المياه اللازمة لانماثها غير بعيدة عنها .

وهذه فترة لا شك وصلت فيها مصر الى أدنى مستوى لها في التدهور السكاني بل قل والحضاري أيضا ، وذلك خلال الدولة العثمانية ، وليس غريبا أن يجد علماء الحملة الفرنسية مصر على النحو الذي وصفوه ، وليس سكانها بأزيد مما قدره لها وهو رقم مليونين ونصف نسمة ، وهذه مرحلة لا مثيل لها من قبل في تاريخ مصر السكاني . ولا يمكن أن تعبر عن شخصية مصر السكانية بحال من الأحوال ، بل هي تناقض شخصية مصر السكانية الحقيقية والواقع ، وان عجزت عن أن تنقضا كأمر واقع وثابت تاريخيا .

ولكي نكشف على تطور الأحوال السكانية في مصر بالنسبة لبقية العالم منذ بداية القرن الماضي وحتى الآن ، نسوق الجدول التالي :

(١) علماء الحملة الفرنسية : وصف مصر : الترجمة الكاملة زهير الشايب
المجلد الثالث ، المدن والاقاليم ، مكتبة الخانجي بمصر
الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ ، ص ٢٦٤

(١) تطور سكان مصر وأفريقيا والعالم في الفترة الحديثة

السنة	مصر	أفريقيا	%	أفريقيا	العالم	%	مصر	العالم	%
١٨٠٠	٢٥٠	٩٠	٢٨	٩٠	٩٠٦	٩٩	٢٥٠	٩٠٦	٠٣
١٨٥٠	٤٥٠	٩٥	٤٨	٩٥	١١٧١	٨١	٤٥٠	١١٧١	٠٤
١٩٠٠	١٠٠٠	١٢٠	٨٣	١٢٠	١٦٠٨	٧٤	١٠٠٠	١٦٠٨	٠٧
١٩٢٠	١٣٠٠	١٣٦	٩٦	١٣٦	١٨٣٤	٧٤	١٣٠٠	١٨٣٤	٠٧
١٩٣٠	١٤٠٠	١٥٥	٩٤	١٥٥	٢٠٠٨	١٤٥	١٤٠٠	٢٠٠٨	٠٨
١٩٤٠	١٦٠٠	١٧٧	٩٤	١٧٧	٢٢١٦	٨٠	١٦٠٠	٢٢١٦	٠٨
١٩٥٠	٢٠٠٠	١٩٩	١٠١	١٩٩	٢٤٠٦	٨٣	٢٠٠٠	٢٤٠٦	٠٨
١٩٦٠	٢٦٠٠	٢٤٤	١٠٦	٢٤٤	٢٩٧١	٨٢	٢٦٠٠	٢٩٧١	٠٨
١٩٧٢	٣٤٠٠				٢٦٣٢		٣٤٠٠	٢٦٣٢	٠١
١٩٧٨	٤٠٠٠						٤٠٠٠		٠٩
١٩٧٩	٤١٠٠				٤٣٢١		٤١٠٠	٤٣٢١	١٠
١٩٨٠	٤١٨٠	٤٧٧	٨٧	٤٧٧	٤٤٧١	١٠٧	٤١٨٠	٤٤٧١	٠٩
١٩٨٢	٤٥٠٠	٤٩٥	٨٩	٤٩٥	٤٦٠٠	١١٧	٤٥٠٠	٤٦٠٠	١٠
١٩٨٣	٤٦٠٠				٤٧٠٠		٤٦٠٠	٤٧٠٠	١٠
١٩٨٤	٤٧٠٠	٥٢٢		٥٢٢			٤٧٠٠		

(١) جمال حمدان : مرجع سابق ص ٣٠

مراحل النمو السكاني في الفترة الحديثة

تشير جميع الدلائل الى أن أهم التغيرات التي أثرت على النمو السكاني في مصر في المرحلة الحديثة هي التطورات التي أدخلت على نظم الري في مصر. وهي تعادل بجدارة الانقلاب الصناعي الذي عرفته أوروبا منذ ثلاثة قرون ، والذي تغيرت نتيجة له حسابات اقتصادية وسكانية كثيرة . فتحول الري في مصر من نظام ري الحياض الفيضي المعروف ، الى نظام الري الدائم ^(١) . قد ترك نفس النتائج الديموغرافية والاقتصادية على المجتمع المصري .

ولما كانت سنة ١٨٢٠ ميلاديه هي السنة التي انقلب فيها نظام الري بصورة جذية فهي لذلك تعتبر بداية الثورة الديموغرافية في مصر . ففي بداية القرن التاسع عشر ، بلغ عدد سكان مصر ٢ مليون نسمة ، تضاعف العدد بعد ذلك ليصل في منتصف نفس القرن الى خمسة ملايين . ثم يتضاعف مرة أخرى في نهايته ليصل الى عشرة ملايين نسمة . ثم الى ١٢ر٧ مليون نسمة في عام ١٩١٧ م ، وما أن يحل منتصف القرن الحالي حتى تسجل الاحصاءات رقم عشرين مليوناً ، أي ضعف ما كانوا عند دورة القرن . ثم وصل سكان مصر على عتبة الثلث الأخير من هذا القرن (في عام ١٩٦٦) الى ثلاثين مليوناً ووصلوا بعد ذلك الى علامة الخمسة وثلاثين مليوناً في عام ١٩٧١ م ، فعلامة الأربعين مليوناً في عام ١٩٧٧ م ^(٢) ، ثم أخيراً الى ٤٩ مليون في الوقت الحالي . وهذا العدد هو ببساطة أربعة أمثال ما يقال أن مصر قد وصلت في مصر القديمة أو الوسيطة . ومعروف أيضاً أن سكان مصر قد يصلون في نهاية هذا القرن الى سبعين مليون من النفوس .

وبذلك نستطيع أن نميز المراحل التطورية الآتية للسكان منذ بداية القرن الماضي (١٨٠٠ ميلاديه) وهي ست مراحل سكانية متميزة . أو وحدات مورفولوجية لكل منها اتجاهها وابعادها . وهذه بالتقريب هي الفترات :

(1) Richard's, A. "Egypt's Agricultural Development 1800-1980", International Journal for Middle Eastern Studies, Vo. 15, No.3, August 1983.

(٢) جمال حمدان : مرجع سابق ص ٣٥

- (١) ١٨٠٠ - ١٨٢١ ، (٢) ١٨٢١ - ١٩٤٦ ، (٣) ١٨٤٦ - ١٨٨٢ ، (٤) ١٨٨٢ - ١٩٢٧
(٥) ١٩٢٧ - ١٩٦٦ ، (٦) ١٩٦٦ - ١٩٨٤ م
وهذه يوضحها الجدول التالي :-

(١)
تقديرات السكان في مصر قبل التعدادات

السنة	المصدر	عدد السكان
١٨٢١	تقدير الدراسة	٢٥٣٦,٠٠٠
١٨٣٥	وليم لين	٢,٠٠٠,٠٠٠
غير محدد الفترة	مادن	٢,٠٠٠,٠٠٠
"	كاد الفين	٢,٢١٣,٠٠٠
"	منجان	٢,٩٠٠,٠٠٠
"	بورينج وديهاميل	٢,٥٠٠,٠٠٠
"	محمد علي	٣,٥٠٠,٠٠٠
١٨٣٠	كلوت بك	٣,٠٠٠,٠٠٠
١٨٤٦	تقدير الدولة	٤,٤٦٧,٠٠٠
١٨٥٩	"	٥,١٢٥,٠٠٠
١٨٧٢	"	٥,٢١٠,٠٠٠
١٨٧٧	"	٦,٥١٨,٠٠٠

وقد بلغ عدد سكان مصر حسب الاحصاءات الرسمية التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في ١٩٨٤م نحو ٤٧ مليون نسمة زيدت الى ٤٩ مليون في السنتين الاخيرتين . وهذا رقم عالية جدا اذا مانسبناها الى ما كان عليه عدد سكان مصر عند دوران القرن (١٩٠٠م) والذي يقدر آنذاك بنحو عشرة ملايين نسمة . أو حتى عند منتصف القرن (١٩٥٠م) والذي يقدر بعشرين مليون نسمة .

وان عنصر الزيادة الطبيعية الصافية للسكان هو المسئول بصدق عن هذه التطورات السكانية الخطيرة . وفي الواقع فان طبيعة العلاقة بين معدلات المواليد السنوية ، والمعدلات السنوية للوفيات هي أحسن معيار للحكم على طبيعة زيادة السكان في مصر .

وعلى العموم فان الزيادة الطبيعية الصافية للسكان في الفترة من ١٩٥٢ وحتى الآن سارت على النحو التالي . كانت الزيادة الطبيعية في عام ١٩٥٢م ٢٨ ٪ وهي عالية نسبيا ، الا انها انكسحت نسبيا في السنوات ١٩٥٣- ١٩٦٠ ، ووصلت الى معدل أدنى في عام ١٩٥٧م حيث بلغت ٢ ٪ فقط ، وهو أدنى معدل مسجل على الاطلاق في الفترة الحديثة ومنذ الحرب العالمية الثانية . ثم ما لبثت الزيادة الطبيعية أن سجلت ارتفاعا سريعا لتقفز في عام ١٩٦١م الى ٢٨ ٪ من جديد . ثم هي منذ عام ١٩٦٦ وهي تدور حول نسبة الـ ٢٠ ٪ . وما لبثت أن عاودت معدلات الزيادة السكانية الارتفاع تدريجيا في السنوات ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٢ فسجلت ٢٦ ٪ ، ٢٦ ٪ على التوالي .

أما السبب الحقيقي في ارتفاع معدلات المواليد ، فهو بالتأكيد الانخفاض الكبير الذي سجلته معدلات الوفيات في مصر بصفة عامة ، ووفيات الاطفال بصفة خاصة ، فهذه الأخيرة عرفت ثورة حقيقية في معدلاتها ، ودلالاتها . كذلك التغيرات التي طرأت على معدلات الخصوبة (١) .

(1) Askar, Gamal & Others, " The Estimation of recent trends in Fertility and Mortality in Egypt", National Academy Press, Committee on Population and Demography, Report No. 9, Washington D.C., 1982, PP. 144.

وهذا معدل رهيب بكل المقاييس . وان كان المرجح أن المعدل كان يدور حول ٥٠٠ في الألف في منتصف القرن الماضي ٢٥٠ في الألف في نهايته ^(١) ، وان المعدلات المسجلة منذ بداية الاحصاءات الحيوية المنتظمة لم يصل معدل وفيات الاطفال الى أكثر من ٢٠٠ في الألف في عام ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، بسبب وباء عالمي ، اذ وصلت ٢٨٢ في الألف . غير أن المعدل هبط بشكل واضح الى ١٣٠ في الألف بعد ذلك مباشرة . ثم ارتفع ليسجل ١٧٤ في الألف عام ١٩٣٢ ، ثم الى ١٦٠ في الألف من ١٩٣٣ - ١٩٤٠ ، ١٥٠ في الألف في عام ١٩٤٥ .

وبعد الحرب العالمية الثانية، بدأت مرحلة جديدة ، بها ذهبات كثيرة استمرت حتى أوائل السبعينات . فوصلت الى :

١٤١ ، ١٢٧ ، ١٤٦ في السنوات ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٣ وكذلك
١١٢ ، ١٠٩ ، ١٠٨ في السنوات ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ على التوالي ثم ارتفع الى ١٢٣ في الألف مرة أخرى في عام ١٩٦٢ . وسار الاتجاه بعد ذلك في انخفاض محقق فهبط المعدل الى ٩٠ في الألف عام ١٩٧٦م ثم الى ٨٧ في الألف في عام ١٩٨٠م ، وهو الآن دون الثمانين في الال . وهذه تنعكس في ارتفاع الزيادات السكانية التي تأكل ثمرة برامج التنمية الاقتصادية ، وتبطل مفعولها ^(٢) .

التركيب العمري للسكان :

يعتبر الشعب المصري من الناحية الحيوية أو البيولوجية شعبا شابا للغاية . بقدر ما هو شعب قديم تاريخيا . وذلك بحكم ارتفاع معدلات المواليد والوفيات من ناحية ، وذلك أيضا على العكس من شعوب أوروبا الغربية . ولذلك فان احصائيات العمر في مصر هي أضعف نقطة في احصائيات السكان وهذه تترك كثيرا للتمني حتى في أكثر الدول تقدما .

(١) علي الجريتلبي ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية في مصر من ١٩٥٢ الى ١٩٧٧م - القاهرة ١٩٧٧ ص ٨٧

(2) Kelley, A.C. & A.M. Khalifa & M.N. Khorazaty,
"Population and Development in Rural Egypt", Durham N.C.,
Duke Univeristy Press, 1982, P. 211.

وعلى هذا فان نسبة كبيرة من المصريين تقع في فئات السن الصغرى ، نظرا لارتفاع معدلات المواليد ، بينما تقل منهم فئات السن الكبرى الى حد بعيد وذلك لقصر متوسط الاعمار في مصر عموما ، ولدينا هنا مقياسان :

الأول : المقياس الاحصائي على أساس الشرائح العمرية ، خمسية كانت أم عشرية .

الثاني : وهو المقياس الوظيفي ، وهو على أساس شرائح العمر الفعالة الرئيسية (الصغار والبالغين والمسنين) .

ويمكن القول بصفة عامة بأن ثلثي المصريين دون الثلاثين عاما ونصفهم دون العشرين ، بينما من تزيد أعمارهم على خمسين عاما هم بين الثمن والعشر . في حين لا تتجاوز نسبة من تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة ٦٢ % من جملة السكان ، وهي نسبة منخفضة جدا بالمقارنة بالدول الأوروبية .

ومن مقارنات الشرائح العمرية والوظيفية للسكان في أرقام التعدادات نجد أن هناك اتجاهها مستمرا في الهرم السكاني الى ضيق القاعدة سنة بعد سنة ، وبعد أن كانت قاعدة مفلطحة في الماضي ، نلاحظ ارتفاع الهرم السكاني رأسيا ليضم شرائح عمرية جديدة ، وكذلك زيادة الأعداد الجديدة التي تدخل تلك الشرائح . بينما في الاتجاه الأفقي تقل فلتحة هذا الهرم فتضيق القاعدة (فئة الأعمار الصغيرة) عاما بعد عام .

ويؤكد هذا الاتجاه المستمر بالأرقام : ففي سنة ١٩٧٩ نجد أن نسبة الاطفال الذين تقل أعمارهم عن أربع سنوات تبلغ ١٥٦ % أي أن نسبة الصغار كلها (أقل من ١٥ سنة) تجمع نحو ٣٩٧ % من جملة السكان في عام ١٩٧٩ . ذلك مقابل ٤٥ % في عام ١٩٧٦ م . وهذا انكماش كبير في أعداد الفئات الصغرى للسن في فترة قصيرة مقابل ٤ % للشيوخ أكثر من ٦٥ سنة . وتضيف أيضا أن نسبة الشباب في الهرم السكاني تولى وحدها ٥٠٤ % .

ومع تغير الهيكل العمري للسكان على النحو الذي شرحناه . تغير كذلك الهيكل الوظيفي للسكان ، وتغير هيكل العمالة . وكذلك الفئات المنشغلة بالنشاط الاقتصادي . ومن التغييرات التي نلاحظها على هيكل النشاط الوظيفي في المجتمع

المصري • (١) ارتفاع الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية والمراكز الصناعية
(٢) غياب قطاع كبير من القطاع النشط وظيفيا للسكان والذي سجلوا خارج البلاد في
الفترة الاخيرة • والذين قدرت أعدادهم في الخارج بنحو ما بين ٣ر٢ مليون الى ٣٥
مليون والتي بلا شك أثرت على خزان العمل المحلي في مصر (١) • والعمالة المصرية في الخارج
أثرت على جميع المستويات العلمية والثقافية والعمرية والمهنية ، وعلى كل مصر ريفيا
وحضرا (٢) • وتغيرت لذلك معايير توزيع الدخل فيه ، ودخلت شرائح العمالة المصرية في
الخارج كواحد من مصادر النقد الاجنبي • وأدت الى اختلاط هيكل الأجور داخل البلاد ،
وأدخلت طبقة جديدة من الحرفيين أصحاب الدخل المرتفعة (٣) • (٣) نتيجة للعامل السابق
فقد تأثرت قطاعات وظيفية متعددة في المجتمع بظاهرة هجرة العمالة الفنية والثقافية
المتخصصة الى خارج البلاد •

كشافة السكان في مصر

سبق أن ذكرنا أن كل شيء في مصر تقريباً يكاد يتسم بصفتين: التركيز ، والكشافة
فالعمران مركز الى درجة كبيرة اذ يشغل الجزء المعمور نحو ٣٥ ٪ من اجمالي مساحة
مصر. والماء مركز فقط في نهر النيل وقنوات الري حتي أن حجم المصادر المائية الأخرى الى
تصرفات نهر النيل لا تكاد تذكر • والمطر أيضا مركز في فصل واحد • بل وفي أيام
قليلة • والسكان أيضا مركزون في طريقة استقرارهم على الجزء المعمور في مصر ، وهم
كذلك في كثافات عالية ليس فقط بمقياس توزيع السكان في المنطقة العربية ، ولكن
بالمقاييس العالمية • ومصر حقا "سكان" قبل أي شيء آخر • ويقول شارل عيسوي " ففي

-
- (١) محمد السقفا ، مستقبل سوق العمالة المصرية المؤقتة الى الدول العربية البترولية
السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ م ص ٩٥ - ١٠٢
(٢) عبدالفتاح الجبالي ، الاثار الاقتصادية لهجرة العمالة المصرية ، السياسة الدولية
يوليو ١٩٨٣ ص ٨٧ - ٨٩

(3) Abdel Khalik, G., & R. Tignor,

"The Political Economy of Income Distribution in Egypt",
Middle East Journal, Vol. 38, No. 3, August 1983,
PP. 523-25.

وادي النيل من المستحيل حرفيا أن تكون خارج نطاق رؤية البشر...^(١) رؤية البشر
بمعنى حركة الناس ونشاطهم واستقرارهم • والغلاف البشري في مصر لا يقل سمكا أو ثقلا
ولا أصالة عن الغلاف الأرضي •

وبينما كانت الكثافة الحسابية في عام ١٩٦٦ هي ٨٨ شخص في الميل المربع لكل
مصر ، نجدها في عام ١٩٧٨ تصل الى ٩٥ ، ثم في عام ١٩٨٣ تصل الى ١٠٩ شخص في الميل
المربع ، وهذه الكثافة لا تبعد كثيرا عن الكثافات الحسابية للسكان في العالم ككل ، والتي
لا تزيد كثيرا على ٣٠ نسمة في الكيلومتر المربع أو نحو ٧٠ نسمة في الميل المربع •
ولكن المهم هنا هو أن هذه الكثافة الحسابية للسكان إنما مبعثها الفعلي ، وبيئتها
الفعلية هي مساحة لا تتجاوز نسبتها ٣٠٪ من مساحة مصر ، وهي المساحة المنتجة ، والتي
طبعاً تكون كثافة فيزيولوجية عالية جداً • فمصر واحة مضغوطة في الوادي ، تحيط بها
صحاري تكاد تخلو من السكان • وخذ مثلاً محافظة جنوب سيناء التي تبلغ مساحتها
٢٨٤١١ كم^٢ (أكبر بكثير من مساحة الدلتا المصرية) نجد أن عدد سكانها لا يزيد على
٢١ ألف نسمة ، وهذا الرقم لا يعدو سكان قرية متوسطة الحجم في الوادي ، بينما لا
يزيد سكان سيناء كلها (وهي ثلاثة أمثال الدلتا) على ١٦٧ ألف نسمة • وهذا العدد
تغطيه مدينة مصرية متوسطة الحجم أيضاً في الوادي • أو قل أن سكان سيناء لا يضاها
أبداً سكان واحد فقط من أحياء مدينة القاهرة في التقسيم الإداري لها • كالشرابية
أو الجمالية أو غيرها •

وعلى النقيض من ذلك فإن السكان في الوادي كثافتهم عالية جداً ، وإن كان
المعمور المصري يوضع تقليدياً عند رقم ٣٥ ألف كيلومتر مربع ، أو نحو ١٣ ألف ميل
مربع • فإن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء قد وضع المعمور المصري مؤخراً حول
رقم ٥٥ ألف كيلومتر مربع • وأضعا في الاعتبار الإضافات الجديدة الى مساحة الأرض
الزراعية والمأهولة ، وأراضي الاستصلاح والتوسعات الزراعية والعمرانية الجديدة في

(1) Issawi, Charles, "Egypt: An Economic and Social Analysis",
London, 1946, P 157.

المناطق الصحراوية . . هذه اضافة مبالغ فيها بالتاكيد (١) .

وواضح أيضا أن التعديلات التي أدخلها الجهاز المركزي للتعيشة العامة والاحصاء ، فيها مبالغيات لا مبرر لها ، وأنه على هذا النحو سوف تصبح أرقام الكثافة السكانية الحسابية والفيزيوجرافية أرقاما خاطئة ان هي حسبت على أساس المساحة التي يقترحها الجهاز للمعمور المصري . والسبب في ذلك أن الأراضي التي أضافها الجهاز الى مساحة المعمور المصري لا تزال شبه صحراوية ان لم تكن صحراوية فعلا ، وأغلبها غير مأهول وبعضها مأهول جزئيا . وأن المساحة المضافة الى المعمور هي مساحة ٢٠ ألف كيلومتر مربع ، ربما تتجاوز بكثير النسب البسيطة المضافة الى الرقعة المعمورة . وان كانت هناك حسابات أكثر دقة تضع مساحة المعمور في مصر حول رقم ٢٦ ألف كم^٢ ، وليست ٣٥ ألف كم^٢ فما بلك بالرقم الجديد الذي يقترحه الجهاز وهو ٥٥ ألف كم^٢ .

لذا يفضل الاقتصار على الرقم القديم وهو ٣٥ ألف كيلومتر مربع . وبناء على ذلك ننظر الى الجدول التالي الذي يفسر لنا تطور الكثافة ، والتي كانت في بداية هذا القرن (١٩٠٧م) نحو ٣٢٢ شخص في الكيلومتر مربع . والتي نجدها في عام ١٩٨٣ وصلت الى ١٣٠٠ شخص في الكيلومتر المربع . أي أن الكثافة زادت نحو ألف نسمة في الكيلومتر المربع في ٧٥ سنة تقريبا .

الكثافة محسوبة في تقديرات المساحة المختلفة للمعمور في مصر*

السنة	عدد السكان	المساحة ٣٥ ألف كيلومتر مربع	المساحة ٤٠ ألف كم ٢	المساحة ٥٥ ألف كم ٢
١٩٧٦	٣٨٠٢٢٨٠٠٠	١١٠٠	٩٥٥	٩٦٠
١٩٧٨	٤٠٠٠٠٠٠٠	١١٤٣	١٠٠٠	٧٢٧
١٩٨٠	٤١٠٠٠٠٠٠	١٢٠٠	١٠٤٥	٧٦٠
١٩٨٣	٤٦٠٠٠٠٠٠	١٣٠٠	١١٥٠	٨٣٦
١٩٨٤	٤٧٠٠٠٠٠٠	١٣٤٢	١١٧٥	٨٥٤
١٩٩٠	—	١٤٥٠	—	—
٢٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠	١٧٥٠	١٢٧٣

وعلى العموم فحسابات الكثافة تعتمد على طريقة التحكم فيها، بمعنى أن الطريقة التي يتم بها انتخاب المساحة التي ينسب إليها السكان ولذلك فإن مقارنة مصر بغيرها من الدول سوف تصبح مسألة لا جدوى من وارتها . ولكن عموماً يمكن القول بأن مصر من أكثر بلاد العالم سكاناً . ولعل المقصود هنا هو أنها من أكثر بلاد العالم الزراعية^(١) .

وإذا كانت مصادر كثيرة قد اتفقت على أن كثافة السكان في مصر هي ما بين ٢٣٠٠، ٢٥٠٠ نسمة في الميل المربع في عام ١٩٧٠ فهي لا شك قد تجاوزت حالياً رقم ٣٠٠٠ نسمة للميل المربع . وإذا حسبنا هذه الكثافة على أساس المساحة المزروعة فقط ، وهي ستة ملايين فدان ، أي ٢٥٥٠٠ كيلومتر مربع ، تصبح الكثافة ١٨٤٠ نسمة للكيلومتر المربع

(1) Cooper, Mark, N., "The Transformation of Egypt",
London, Croom Helm, 1982.

أو ما يعادل ٤٤٠٠ نسمة للميل المربع وهنا بحق تصبح مصر فعلا من أكشف جهات العالم .

وإذا ما حسبنا كثافة السكان داخل مدينة القاهرة سنة ١٩٧٠ والتي بلغت ٥١٠٢٨ نسمة في الكيلومتر المربع ، وأنها وصلت في عام ١٩٧٦ الى ٦٠٩٥٦ في الميل المربع ، وانها لا شك تزيد الآن على ٨٠ر٠٠٠ في الميل المربع .

وعلى العموم فيمكننا أن نميز في مصر بين مناطق الكثافات السكانية الآتية :-

(١) مناطق الكثافات السكانية المرتفعة : وهي تلك التي تزيد على ١٠٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، وتمثلها المناطق المحيطة بالقاهرة ، وتضم الى جانب منطقة القاهرة الكبرى محافظات الجيزة والقليوبية والمنوفية .

(٢) مناطق الكثافات السكانية المتوسطة : وتضم محافظات الدقهلية والغربية وبني سويف والمينا وقنا . وتتراوح الكثافات السكانية في هذه المحافظات بين ٧٠٠ ، ٨٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع .

(٣) مناطق الكثافات السكانية المنخفضة : وهي الجهات التي تكون الكثافة السكانية فيها من ٤٠٠ - ٧٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع ، وتمثلها محافظات الشرقية وكفر الشيخ وشمال الدلتا بصفة عامة . ومحافظه الفيوم .

(٤) الجهات المخلخلة سكانية : وهذه تضم محافظات البحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد وسيناء الشمالية والجنوبية .

سكان الحضر:

تتركز الأغلبية العظمى للسكان في مصر في الوادي والدلتا ، اذ تبلغ نسبة سكان الصحاري والمراكز العمرانية المبعثرة على البحر الأحمر وسيناء والساحل الشمالي الغربي - غرب الاسكندرية - تبلغ نسبتها ما بين ١٥ ٪ ، ٢ ٪ فقط من جملة السكان ، ويتوزع سكان مصر بين الوادي والدلتا حسب النسب التالية : ٣٤ ٪ منهم في الوادي ، ٦٤ ٪ في

الدلتا والقاهرة والاسكندرية ٢ ٪ منهم يتوزعون في بقية الأراضي المصرية .
أما سكان الحضر : فقد كانوا في عام ١٩٦٦ نحو ٣٤ ٪ من جملة السكان نجدهم
الآن يزيدون على ٤٦ ٪ من جملة السكان . والمعروف أن جملة سكان الحضر في عام ١٨٩٧
لم يتجاوزوا المليونين . وهؤلاء هم سكان كل المدن المصرية في ذلك الوقت - صغيرة
وكبيرة والتي كان عددها ٨٧ مدينة كذلك نجد أن القاهرة والاسكندرية قد استحوذتا
سويا على نصف هذا العدد (مليون نسمة) بينما توزع بقية السكان بين ٨٥ مدينة أخرى .

وعلى عكس ذلك تماما ، نجد أن سكان الحضر في مصر في عام ١٩٧٦ بلغوا ١٦
مليوناً ، واستأثرت المدن العشر الأولى (والتي يزيد عدد سكان كل منها على مائة ألف
نسمة) استأثرت على ثلاثة أرباع هذا العدد (نحو ١٢ مليون نسمة) ، بينما الربع
الباقى (٤ مليون) نجده موزعا بين ١٢٠ مدينة صغيرة (يقل عدد سكان كل منها عن
مائة ألف نسمة) ، الى جانب ذلك فإن سكان مدينة القاهرة وصلوا الى ٨٤٠٠٠٠٠ ره نسمة
والاسكندرية الى ٢٣١٨٠٠٠ نسمة .

وعموما فإن ظاهرة زيادة معدلات السكنى الحضرية في مصر ، وزيادة أعداد المدن
الجديدة ، وأحجام المدن القديمة ، ظاهرة تشترك فيها مصر مع عدد غير قليل من البلاد
النامية أو بلاد العالم الثالث . حتى أن ارتفاع معدلات السكنى الحضرية فيها أصبح صفة
مشتركة . وليس كما كان في الماضي في أنها كانت تأتي كمؤشرات للتقدم الاقتصادي
مثلما حدث عقب الانقلاب الصناعي في أوروبا .

والارتفاع المضطرب في أعداد سكان الحضر في مصر، وزيادة نسبتهم الى جملة السكان
ترجع في المقام الاول الى زيادة معدلات الهجرة من الريف الى المدن . وإلى زيادة أعداد
وأحجام المراكز الحضرية كذلك الى النقص الواضح في الخدمات الأساسية والمزايا الاجتماعية
والمعيشية في القرى اذا ما قورنت بالمدن . فضلا عن التعديلات الادارية المتلاحقة ، التي حولت
قرى كثيرة الى مدن بقرارات رسمية ، ومن ثم أصبح سكانها يحسبون في حصة السكان الحضريين .
(١)

(1) Abdel-Hakim, M.S. & Wassim Abdel-Hamid,

"Some Asepects of Urbanization in Egypt",
Centre for Middle Eastern and Islamic Studies,
Occasional Papers Series, No. 15, 1982, VII 45,
University of Durham, England.

" النشاط الاقتصادي "

تنعكس الظروف الطبيعية والبيئية والسكانية لمصر بشكل واضح على أحوالها الاقتصادية ، وكذلك تنعكس هذه على طبيعة النشاط الاقتصادي للسكان ، ومصر كما هو معروف ، دولة نامية ، لها ظروفها الخاصة ، التي أثرت على مسارها الاقتصادي ، ووجهته وجهات معينة في الفترة المعاصرة . ولها كذلك برامجها في التنمية الاقتصادية . التي هدفت في أغلبها إلى الارتقاء الاقتصادي ورفع مستوى معيشة السكان ، ورفع المعاناة عنهم . كذلك فإن لمصر معوقات خاصة في عملية التنمية الاقتصادية . بعض هذه المعوقات بديهي ومعروف ، مثل الظروف العسكرية ، وتقلب السياسات الاقتصادية . والبعض الآخر يحتاج إلى تشخيص دقيق ، وعلاج ناجح ، وأخطر هذه المعوقات على الإطلاق ، هو النمو العشوائي المتزايد لسكان البلاد . ولا شك أن الزيادة السكانية الكبيرة التي سجلتها مصر في العقدين الأخيرين ، مسئولة إلى حد كبير عن زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، وكذلك أدت إلى الاستنزاف المستمر لموارد البلاد وتأخير برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي ، بل . أحيانا إلى افساد مفعولها وإبطاله . وشابت أن جميع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطوات الانعاش الاقتصادي التي حققت وفورات أو فائض في الانتاج أو الدخل ، قد أبت الزيادة السكانية المتسارعة على شمارها ، وعادت بالمشكلات الأصلية إلى نقطة الصفر . أي النقطة التي بدأت عندها برامج التنمية .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الوادي والدلتا وهما المجال الوحيد للنشاط الحيوي والاقتصادي ، نجد أن الصحاري تحف بها من الناحيتين الشرقية والغربية . وأن هذه الرقعة المعمورة الضئيلة المساحة نسبيا قد وصلت بالفعل إلى نقطة التشبع السكاني ، ومن ناحية أخرى وصلت درجة التراحم إلى حد لم تعد تصلح معه برامج الانعاش الاقتصادي داخلها . إذ يتحتم لانجاز أي عمل اصلاحي يحقق نجاحا ونموا اقتصاديا ، أن يخرج عن الاطار التقليدي للتنمية وأيضا يخرج عن الاطار الجغرافي للمعمور . فمصر بالفعل بحاجة إلى مشروعات غير عادية في التنمية الاقتصادية ، وأفكار طموحة لانقاذ مسارها الاقتصادي .

والبيئة المصرية هيأت للوادي والدلتا صلاحيات لاحتكار المجال المعمور ، والمجال

المزروع ، فالبلاد فيما وراءها تكاد تكون خلوا من أي نمط أو صورة للنماء سواء للنماء الشجري أو المراعي . حتى في أكثر صور المراعي تواضعا ، وباختصار فلا توجد خسارج الوادي والدلتا أي صورة من صور النماء اللهم إلا المساحات الصغيرة المنتشرة للواحات في جوف الصحراء الغربية ، وبعض المساحات الصغيرة التي تعتمد على المياه الباطنية على الساحل الشمالي للبلاد . حيث توجد بعض المراعي الفقيرة لغترات محدودة خلال فصل الشتاء حيث تستفيد من المطر .

وقد زاد هذا من الضغط السكاني والاقتصادي على الوادي والدلتا حيث ظلت الأرض الزراعية هنا المصدر الوحيد للغذاء للإنسان والماشية . في الماضي والحاضر . وإذا عرفنا أن مساحة الأرض الزراعية في مصر لا تزيد على ستة ملايين فدان ونصف المليون وفي أحسن التقديرات ٦٩٠٠٠٠٠ فدان . وبحساب عدد السكان حسب آخر التقديرات وهو ٤٩ مليون نسمة ، ونسبنا السكان إلى الأرض الزراعية ، في أحسن التقديرات لكان نصيب كل فدان يزيد على ستة أشخاص .

والأرض الزراعية في مصر شديدة الخصوبة في جميع الأحوال ، فهي أرض طيبة معطاءة ، وفي مقدورها أن تسد احتياجات أهلها ، وبحساب ستة أشخاص للفدان وأيضا لنسب أعلى من ذلك . بشرط أن تتطور أساليب وتقنيات باستعمال الأرض الزراعية ، وكذلك تطورت أساليب إدارة الزراعة بها . على المستوى المحلي ، وعلى مستوى المناطق والدولة أيضا . فالأرض الزراعية في مصر لا تزال بحاجة إلى من يرعاها رعاية أفضل وبتطبيق الأساليب العلمية والطرق الزراعية الحديثة . وبشرط أن تحل هذه الأساليب محل أساليب الزراعة التقليدية ، التي ظلت تمارس بها الزراعة لآلاف السنين . والتي تعود على أصحابها بمردود ضئيل نسبيا .

وعلى الرغم من ذلك فإن الأرض الزراعية في مصر تزرع مرتين وثلاثة مرات في الأراضي العادية . حيث يزرع الفلاح بها محصولا شتويا ثم يتبعه بمحصول صيفي سريع ، ثم محصول نيلي . وفي الجهات القريبة من المدن تزرع الأرض بالخضر السريعة النمو والتي تمكن الفلاح من زراعتها لعدة عروات . لمواجهة الطلب المتزايد على الخضار . ولتحقيق أرباح كبيرة أيضا .

نصيب الزراعة في الناتج القومي للبلاد :

ويعتمد على الزراعة في مصر حتى الآن أكثر من نصف السكان ، سواء في كسب قوتهم مباشرة منها ، أو عن طريق ممارسة أعمال تخدم الزراعة ، أو أعمال متصلة بالأرض ، وبالرغم من ذلك لا تسهم الزراعة في الناتج القومي للبلاد بنسب تتلائم مع حجم العمالة أو السكان المرتبطين بها . وهناك تقديرات كثيرة لمقدار مساهمة الزراعة في الدخل القومي ، وحسبت هذه الاسهامات بطرق مختلفة ، وأفضل التقديرات ٣٠ % ، لكن البعض أعطى الزراعة مؤخرًا ١٩ % من الناتج القومي .

وعلى عكس الصورة السابقة ، نجد أعدادا متزايدة لا تزال تنخرط في الصناعة والوظائف الصناعية والحرفية ، غير أن هذا القطاع الأخير يسهم بإسهامات متواضعة نسبيا في الناتج القومي للبلاد . وتزيد ضالة نصيب الصناع في الناتج القومي إذا ما عرفنا حجم العمالة المشغلة بها . فحصة الصناعة أقل بكثير من حصة الزراعة . بالرغم من أنه كان لمصر نشاط صناعي مؤكد منذ فترة (نصف قرن تقريبا) في مجالات صناعة السكر والنسيج والزجاج والأصبغ والكيماويات وغيرها .

قطاع الخدمات :

أما الشريحة التي تزداد اتساعا وحجما باضطراد من حجم العمالة في مصر ، فهي شريحة المشتغلين بالخدمات ، لاسيما الخدمات الادارية ، والتي تضخمت بشكل ملفت للنظر ، وبالرغم من ذلك فإن إضافات هذه الشريحة الى الناتج القومي متواضعة للغاية . وهي لا تتناسب إطلاقا مع أعداد المشتغلين بها . كما أنها لا تتناسب أيضا مع حجم الاتفاقات الرأسمالية التي توجه لهذا القطاع . والتي تشكل كاهل خزانة الدولة .

وإذا أضفنا الى ذلك أن الخدمات نفسها قد لحق بها انخفاض كبير في مستوى الأداء . وقد أدى هذا الى الدعوة الى خفض حجم العمالة الحكومية ، وهو الاتجاه الجديد في الالتزام الدولة بتدبير وظائفها للخريجين الجدد . والذي يتحتم عليهم أن يخرطوا في أي قطاع يختارونه من قطاعات النشاط الاقتصادي الحرة . ومن المنتظر بالطبع أن توجد

هذه السياسة مشكلة عملية ، خاصة عندما تبدأ الدولة في تطبيقها على عشرات الألوف من شباب الخريجين الجدد الذين ينتظرون الوظائف الحكومية كأحد المحصلات الاجتماعية المسلمة .

حركة العمالة وأثرها في النشاط الاقتصادي :

وبسبب نقص الأراضي الزراعية ، وتزايد الضغط عليها ، وارتفاع أسعارها الى مستويات قياسية ، سواء في الوادي أو الدلتا ، فقط تعرضت الزراعة ، والنشاط الزراعي بصفة عامة الى هروب أعداد كبيرة من المشتغلين بها الى وظائف أخرى . وفي أغلب الأحيان : هروب الناس من الزراعة الى جهات أخرى ليس فيها مجال للعمل أو النشاط الاقتصادي بالمرة ، وغني عن البيان أن نوضح الأعداد أو المعدلات التي عليها الهجرة من الريف الى المدن في مصر حاليا . وبصفة خاصة الى المدن الكبرى بحثا عن حياة جديدة أكثر منها بحثا عن وظائف جديدة . وعموما فإن معظم من يحصلون على أعمال جديدة . يجدونها في قطاعات الخدمة والقطاعات الصناعية والحرفية . ولكن نتيجة لنقص التدريب والمهارة ، عجزت قطاعات النشاط الصناعي والحرفي عن استيعاب هذه الأعداد ، الا في المستوى الأدنى في صورة عمالة عادية . وفي الوقت الذي عجزت في الصناعة والنشاط الحرفي عن استيعاب هؤلاء ، نجد أن القطاع الزراعي لا يزال في أمس الحاجة الى هذه السواعد ، ولكن تيار الهجرة لم يتردد بعد الى الريف والزراعة . ولا يزال هؤلاء يفضلون الوظائف المتدنية العادية الرخيصة الأجر على العودة الى الجهات الريفية التي نزحوا منها . والسبب هو طمعا في مزايا الحياة الحضرية والخدمات الاجتماعية الموجودة في المدن .

وقد حاولت الحكومة أن تعالج هذه المشكلة بامتصاص أعداد من هؤلاء في وظائف الحكومة والقطاع العام في قطاعات المرافق والخدمات العامة . وبالرغم من ذلك لم تسجل هذه الخدمات أي تحسن يذكر ولا يزال الناتج القومي منها محدودا بالرغم من زيادة حجم العمالة بها .

ونتيجة لهذه السياسة في التوظيف ، واستيعاب العمالة النازحة من الريف واجهت الدولة نوعين من العمال الغير مرغوب بهما . الأول : عمالة محملة على وظائف بصرف

النظر عن خبرة أو مهارة + وهذه طبعاً بطلالة مقنعة تدفع الدولة أجراها اختياراً دون ما كفاءة في العمل + والثاني : عمالة لا تستطيع الدولة أن تتحملها أو تستوعبها. وهذه تسبب للدولة مشكلات اقتصادية واجتماعية ، وأفرزت افرازات سلوكية وطفيلية أضرت بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية +

وجدير بالذكر أن العمالة الماهرة قد تعكنت من الهجرة الى خارج البلاد حيث فرص العمل العجزية في البلاد العربية البترولية + وعدد آخر في بلاد عربية بترولية زراعية كالعراق + ولكن بعد عقدين كاملين تقريباً من العمر الذهبي للبترول ، بدأت مصر تشعر بالجوانب السلبية لهجرة العمالة الماهرة ، وأثرها العميق على القطاعات الانتاجية والحرفية والوظائف التخصصية ^(١) ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع أجور هذه الفئات ، وغياب الفئة الحاذقة منهم في المهن المختلفة ، ورغم ذلك تكونت نوايا حرفية قديمة تحت اغراء الكسب السهل + وقد شجعت الأجور العالية لهؤلاء قطاعاً من المشتغلين خارج الحدود بالعودة الى الوطن + فضلاً أن الفترة الأخيرة سجلت انكماشاً في حجم العمل في الدول البترولية وبالتالي تقلصت فرص استمرار العمالة المصرية بنفس الشغل ، وسوف يمر وقت طويل بالقطع ، قبل أن يشعر المجتمع بنتائج عودة هؤلاء + وقبل أن تشعر الدولة بفائدة مردودهم الاقتصادي والانتاجي على الناتج القومي للبلاد +

الناتج القومي لمصر :

والناتج القومي لمصر كان قد وصل في عام ١٩٦٨ الى ١٩٦٩ الى نحو ٢٦٤٩ مليون جنيه مصري + ويتوزع هذا الرقم على جملة السكان في ذلك الوقت ، يصبح نصيب الفرد من الدخل القومي نحو ٧٩٤٨٠ جنيهاً مصرياً +

(1) Gillespie, Kate, " The Tripartite Relationship:

Government, Foewign Investor and Local Investors, during Egypt Economic Openning", Praeger Studies, Praeger, New York, 1984.

والمعروف أيضا أن فترة الستينيات كانت فترة نمو اقتصادي سريع نسبيا^(١) . زادت فيها معدلات الانتاج الزراعي ، وبدأت الصناعة تدخل بنصيب في الناتج القومي^(٢) . ولكن ما أن بدأ عقد السبعينات حتى تباطأت المعدلات السنوية للنمو الاقتصادي ، وهبطت الى معدلات لا يمكن تفسيرها الا اذا أرجعناها الى أعباء النفقات العسكرية . وكان طبيعيا أن تنكمش بدرجة ملحوظة الشرائح الرأسمالية الموجهة الى الاستثمار الاقتصادي وخصوصا القطاعات الانتاجية . في الوقت الذي زادت فيه الأعباء الاقتصادية للدولة ، مما ضاعف من الاحساس بالازمة الاقتصادية . وينبغي أيضا أن نسجل أن نصيب الفرد من الناتج القومي ظل يسجل زيادة محسوسة حتى بداية السبعينات . وهذه ظاهرة غير عادية ، إذ في مثل هذه الظروف الاقتصادية التي وضحتها ، فإن أي زيادة في نصيب الفرد من الناتج القومي تحتاج للتفسير^(٣) . خصوصا في دولة نامية مثل مصر . أوقفت كل عمليات التنمية في فترة للتفرغ لمواجهة ظروف عسكرية خاصة ، ثم ما لبثت أن تخطت هذه الظروف وبدأت من جديد مراحل التنمية ، حيث كانت تتعامل الحكومة مع عمليات التنمية من خلال برامج قصيرة المدى^(٤) . وفي الدراسة التي أجرتها دائرة المعارف البريطانية

-
- (1) Abdel-Fadil, M., "The Political Economy of Nasserism: A Study in Employment and Income Distribution Policies in Urban Egypt", 1952-1972, Middle East Journal, Vol. 38. No. 3, November 1984, PP. 523-25.
 - (2) Hansen, Bent & Girgis A. Marzouk, "Development and Economic Policy in the UAR", North Holland Publishing Co., Amsterdam 1965.
 - (3) Cooper, Mark, N. "The Transformation of Egypt", London and Canberra, Croom Helm, 1982, PP.43-61.
 - (4) Waterburg, John, "The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of two Regimes", Princeton Studies on the Near East, Princeton, N.J. Princeton Univ. Press, 1983, PP. 3-19.

حول الموضوع (١) . تشير الدراسة الى أن هذا أمر يستحق التسجيل فعلا ، ويستدل على ذلك بأن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج القومي انما جاء نتيجة لأن أرقام الانتاج الزراعي سجلت أرقاما قياسية بالنسبة للفدان في تلك الفترة وأن التعليم العالي خلالها تقدم تقدما لم يسبق له مثيل في تاريخ مصر المعاصر . فضلا عن التطور الكبير الذي شهدته الصناعات الثقيلة بالإضافة الى الاسهامات الطبية للصناعات التحويلية ، وكذلك ارتفاع القوة الشرائية التي حركت سوق السلع الاستهلاكية مما أوجد رواجاً ظاهرة . فضلا عن الانفاق العسكري الذي كانت له بعض الانعكاسات على الحياة المدنية .

أما الجوانب السلبية لتلك الفترة فهي البطالة بوجهيها الصريح والمقنع والهجرة من الريف الى الحضر الذي أدخل بتوازن العمالة الزراعية نسبيا . وقلة الانفاق الاستثماري في الزراعة لحساب الأنشطة الأخرى .

تنوع الاقتصاد المصري :

وفي ضوء التطورات الاقتصادية السابق شرحها ، يمكن القول بأن مصر ، لم تصبح كما كانت ، أو كما كان معروف عنها في الماضي بلدا زراعيا . وهي أيضا لم تتحول الى دولة صناعية ، كذلك فإن مصر بالرغم من أنها تصدر قسطا طيبا من البترول ، لا يمكن اعتبارها دولة بترولية أيضا . وقد عبر جمال حمدان عن هذه العلاقة ببساطة في قوله " اننا أصبحنا دولة نصف زراعية ، وثلاث صناعية ، وربع بترولية " (٢) .

وفي الستينات كان نصيب قطاع المال والتجارة من الدخل القومي محدودا ، إذ كان يتردد بين ٢٥ ، ٣٠ % ، بينما كان نصيب الزراعة والصناعة يقترب من ٧٠ % ، ولكن بسبب الانفتاح الاقتصادي في السبعينات ، انخفض قطاع الزراعة من ٣٢ % الى ٣٢ % ، وقطاع الصناعة التحويلية من ١٧ % الى ١٦ % ، والقطاعان معا من ٤٩ % الى ٣٨ % .

(1) The New Encyclopaedia Britannica: Egypt, Arab Republic
PP. 449-508, William Benton, London, 1982.

(٢) جمال حمدان شخصية مصر الجزء الثالث مرجع سابق ص ١١٣

هذا بينما يبلغ نصيب الحرف الثالثة (أي قطاع المال والتجارة والخدمات) نحو ٥٢ ٪ أي أكثر من الزراعة والتجارة معا .

وفي السبعينات أيضا استمرت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الانخفاض فسانخفض نصيب الزراعة في الناتج القومي من ٢٢٫٧ ٪ إلى ١٧٫٣ ٪ وقطاع الصناعة والتعدين من ١٥٫٤ ٪ إلى ١٣٫٩ ٪ .

هذا وقد سجلت الزراعة نموا في الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ بنسبة ١٫٤ ٪ بينما سجلت الصناعة في نفس الفترة نموا نسبته ٤ ٪ . أما البترول فقد سجل نموا مقداره ١٦٫٦ ٪ . والكهرباء ١١٫٤ ٪ ، والبناء ٩ ٪ . وقد قفزت عائدات قناة السويس وتحويلات المغتربين في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠ من ١٥ ٪ من الدخل القومي إلى ٣٨ ٪ .

وعن آخر الأرقام المتاحة عن ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، فتشير إلى أن إجمالي الموارد قد بلغت ٢٨٫٧٤٢ مليون جنيه مقابل ٣٠٫٧٢٧ مليون للناتج المحلي بينما تعلن الحكومة المصرية هذا العام (١٩٨٥) بأن الدولة تسعى من خلال برنامج للتنمية الاقتصادية بحيث ترتفع بالناتج القومي إلى ٤٧٫٤٠٠ مليون جنيه ^(١) أي بزيادة عن المعدلات الحالية للتنمية مقدارها ٧٫٢ ، ويشير نفس البيان بأن الناتج القومي المصري قد حقق خلال السنوات الثلاثة الماضية نحو ٧٦ ٪ من المستهدف .

(١) بيان الحكومة المصرية على لسان رئيس وزارة مصر أمام مؤتمر المغتربين بالقاهرة أغسطس ١٩٨٥ - الصحافة المصرية - موجز عنه في جريدة الشرق الأوسط ١٥ أغسطس ١٩٨٥ - الصفحة الأولى .

"الزراعة في مصر"

للزراعة أهمية خاصة في مصر منذ فجر التاريخ وحتى الآن ، اذ أفاء الله على أهل هذه البلاد بأرض طيبة تتجدد خصوبتها في كل عام منذ القدم ، وذلك عن طريق تكوينات الغرين التي ظل نهر النيل يرسبها على سطح الأراضي المصرية في كل عام أثناء الفيضان ، الذي كان يفد الي البلاد في مواعيت منتظمة هذه الاضافات الطينية المنتظمة كانت تضيف طبقة جديدة رقيقة من تربة النيل العظيم ، تجدد بها شباب الأرض، وتزيدها عطاء وفعالية . وظلت الحال على هذا النحو حتى بناء السد العالي جنوب أسوان ، والتي توقفت بعده اضافات الغرين ، وتوقفت عمليات تجديد شباب الأرض الزراعية . ولا يزال مفعول الرصيد القديم لهذه الارسابات مؤثرا حتى الآن في العطاء والانتاج . ولكن هذا لا يعني أن السد العالي ليست له آثار جانبية ^(١) .

وفضلا عن الانتظام الهائل لورود مياه النيل ، وتطور نظم الري وتوزيع مياه النهر في مستويات وطبقية تنازلية من المجرى الرئيس للنهر - وهو المصدر الأول - الى قنوات الري الكبرى ، فالفروع الثانوية ، نزولا الى الجداول الصغيرة على رأس كل حقل .

وتوزيع المياه ، مسئولية تولها ولاية مصر وحكامها على مر العصور وهي واحدة من أهم وظائف الدولة الحيوية ، ولا تقل عن مهام السيادة والحكم الأخرى . ولا يزال - بفضل الله وحمده - ينساب ماء النيل سلسا وفيرا الى كل الحقول ، مشبعها كل المحاصيل بما تحتاج اليه من ماء وفي الوقت الذي تحتاج اليه . ولكي تصل مصر الى هذه الحالة المتقدمة من تأمين وصول الماء بهذه الطريقة ، نجدها وقد مرت بسلسلة طويلة متتابعة الحلقات من التطورات في تقنيات ومشروعات وأساليب وهندسة الري . تطلبت في القرنين الماضيين ، ومنذ بداية حكم محمد علي بناء شبكة دقيقة لقنوات الري ، والخزانات

(1) Parker, C. "Egypt" in: K.S. McLachlan, R.M. Burrell, S. Hoyle and C. Parker's:

The Developing Agriculture of the Middle East", Graham & Trotman Limited, Publishers, England, 1976, PP. 3-25.

والسدود ، والبوابات والأهوسة ، وكذلك الى تنظيم زمني مدروس للتصرفات اليومية للماء بالمتر المكعب ، عند نقاط قياس عديدة على مجرى النهر وأنواع قنوات الري المختلفة ، انتهت هذه الي بناء جدول زمني تحدد فيه الكميات المسموح مرورها والأمطار المكعبة من الماء عند كل نقطة ، ومواعيد فتح واغلاق بوابات التغذية .

كما أن الله سبحانه وتعالى قد تفضل على أهل هذه البلاد بمناخ معتدل طيب ملائم لنمو المحاصيل والشمار على مدار العام ، مما جعل مصر عامرة بخيبرات الله من حبوب وبقول وفاكهة بالدرجة التي كانت تفيض عن حاجة أهلها ، حيث كانت هذه الخيرات تصدر الى الخارج . ولا تزال منتجات مصر من الزراعة تملأ أسواق البلاد العربية من الخضر والفاكهة بأسعار منافسة حتى الآن .

دور الزراعة في الاقتصاد المصري :

والزراعة أهم قطاعات النشاط الاقتصادي في مصر ، أو على الأقل فقد ظلت كذلك لعشرات السنين ، حيث كانت العصب الرئيسي للاقتصاد المصري ، دون منافسة من أي قطاع اقتصادي آخر . الا في منتصف هذا القرن عندما بدأت قطاعات اقتصادية جديدة تدخل مساندة للزراعة في دعم اقتصاد البلاد ، كالصناعة والتعدين وقناة السويس والبتترول والسياحة والعمال والتجارة والخدمات ، وأخيرا تحويلات المغتربين .

وبالرغم من ذلك كله ، فلا تزال الزراعة هي أهم قطاع اقتصادي منفرد ان لا تزال تسهم بنحو ٣٠ ٪ من الناتج القومي وان كانت هذه النسبة قد تذبذبت قليلا لتراجع في السنوات الأخيرة حول ال ٢٠ ٪ . وبالرغم من ذلك فلا يزال يشغل بها ما لا يقل عن ٥٠ ٪ من حجم القوى العاملة في مصر . وظلت الزراعة تمد خزانة الدولة تقريبا بمعظم احتياجاتها من النقد الأجنبي . وفي الواقع كانت الزراعة في الستينات هي المصدر الوحيد للنقد الأجنبي مع قناة السويس والسياحة . وذلك من خلال صادراتها من القطن والأرز والبصل والخضر وغيرها .

وقد أدى هذا الى تكثيف استعمال الأرض الزراعية ، وزيادة إنتاجيتها فضلا على

(١) الضغوط السكانية المتزايدة . والطلب المتزايد على منتجات الأرض .

وتنفق الدولة أموالاً طائلة على الاستثمارات الزراعية الرأسمالية المباشرة وغير المباشرة . سواء في تعميق وتنظيف وشق قنوات للري أو في صيانة وإنشاء شبكة للصرف الجيد ، أو في العناية بالأرض الزراعية عن طريق دعم السماد وتأمين وصوله للفلاحين عضواً كان أم كيمالياً . وكذلك تأمين البذور المنتقاه العلاقة لكل نوع من أنواع التربة في الوادي والدلتا . أو مقاومة الآفات والحشرات الزراعية بالتدخل المباشر عن طريق أجهزة الفنية للقضاء عليها .

وكذلك تبذل الدولة جهوداً خاصة من أجل دعم المحاصيل الزراعية ، ورفع حد أدنى لأسعارها في الداخل والخارج ، وكذلك تسويقها تعاونياً وإعطاء مساعدات وسلفيات للزراع بضمان المحاصيل .

وكذلك تستمر الدولة في سياسة صيانة الخزانات والسدود ، وعمل محطات لرفع مياه الري . وعمل قنوات جديدة للري بالراحة . وتشجيع الزراع على الارتفاع بحد إنتاجية الأراضي الزراعية في المحاصيل المختلفة .

وأكثر من ذلك الجهود التي بذلتها الدولة في استصلاح أراض جديدة وتحويلها من حالتها الصحراوية إلى أرض منتجة ، تدب فيها الحياة ، بالإضافة إلى العناية بالأراضي القائمة ، وحمايتها من وبائي التصحر وتجريف .

وعلى الرغم من تنوع قنوات النشاط الاقتصادي في مصر في الفترة الأخيرة والتي بدأت بالفعل تنافس النشاط الزراعي ، فإن نصيب قطاع الزراعة مثلاً في عام ١٩٧٤ وصل إلى ١٨٠٠ مليون جنيه ، أي ما يعادل ٣٠ ٪ إجمالي الإنفاق الحكومي ، بالرغم من ذلك

(1) Richard's A., "Aspects of Agriculture Development, 1800-1980", International Journal for Middle Eastern Studies, Vol. 15, No. 3, August 1983.

(١) فان نصيب الزراعة في تلك السنة من الدخل القومي لم يزد على ٢٠ % فقط .

الأراضي الزراعية في مصر :

ظل المصريون منذ أقدم العصور يعتمدون على النشاط الزراعي وعلى الشريط الطويل الضيق الذي يمثله الوادي بين الصحراوين الشرقية والغربية ، وكذلك الدلتا ، دن تغيرات تذكر . اللهم في العقدين الأخيرين ، عندما بذلت جهود خاصة لفك حصار الصحراء للوادي والدلتا ، والتي ظلت تطوق الأرض الزراعية بهذا الحصار الأصفر لآلاف السنين .

والتعبير الشهير لهيرودوت في " أن مصر هبة النيل " ، جاء في محله تماماً ، معبراً عن واقع الحال المصري . فلولا ورود مياه النيل الى مصر بانتظام في كل عام ، وكذلك على مدار السنة ، لما اختلفت أراضي الوادي والدلتا عن الصحاري التي تحيط بهما من الشرق والغرب ، والمعروف أن الانتقال في مصر من المعمور الى اللامعمور انتقال فجائي . حتي أن الواحد ليضع قدماً على الأرض الزراعية والأخرى على الأرض الصحراوية في معظم هوامش الوادي والدلتا . قاعدة يمكن تطبيقها في كل الأطراف بدون استثناء . وبالرغم من ذلك - القرب الشديد بين الأرض السوداء الخصبة ، والأرض الصفراء الجرداء - فشتان بين صور المزروع المعمور المأهول ، وبين صور الجذب ، بين الحياة والموت .

ولقد ظلت الزراعة لقرون طويلة عصب الحياة في مصر ، ومحور اقتصادها الذي تدور حوله . ولا تزال كذلك حتى يومنا هذا . بالرغم من الضائقة النسبية لما تقدمه الزراعة حالياً الى الناتج القومي^(٢) . حيث انكمشت نسبياً أنصبه الزراعة في الناتج القومي بصورة تدريجية في السنوات الأخيرة ، مفسحة المجال أمام قطاعات جديدة أخرى . وينساب الايقاع الاقتصادي حالياً شراكة بين البترول والصناعة والزراعة والقناة والمال

(1) Parker, C. "The Developing Agriculture of the Middle East",
Ibid, P 3.

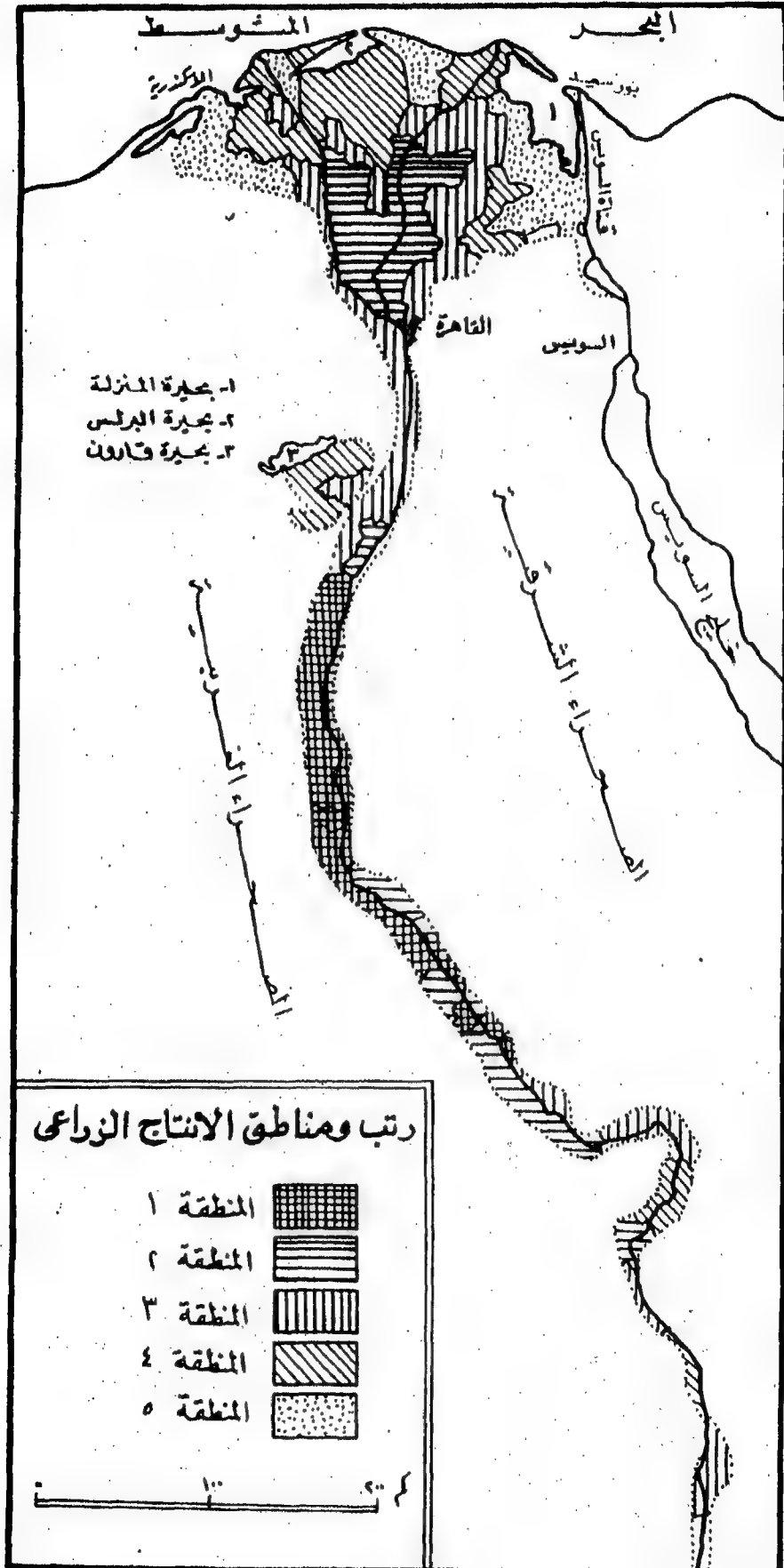
(2) Nassar, S., "The Role of Egyptian Agriculture in the Realization
of Food Security", Misr Al-Muasirah No. 386,
October 1981, PP. 150-120.

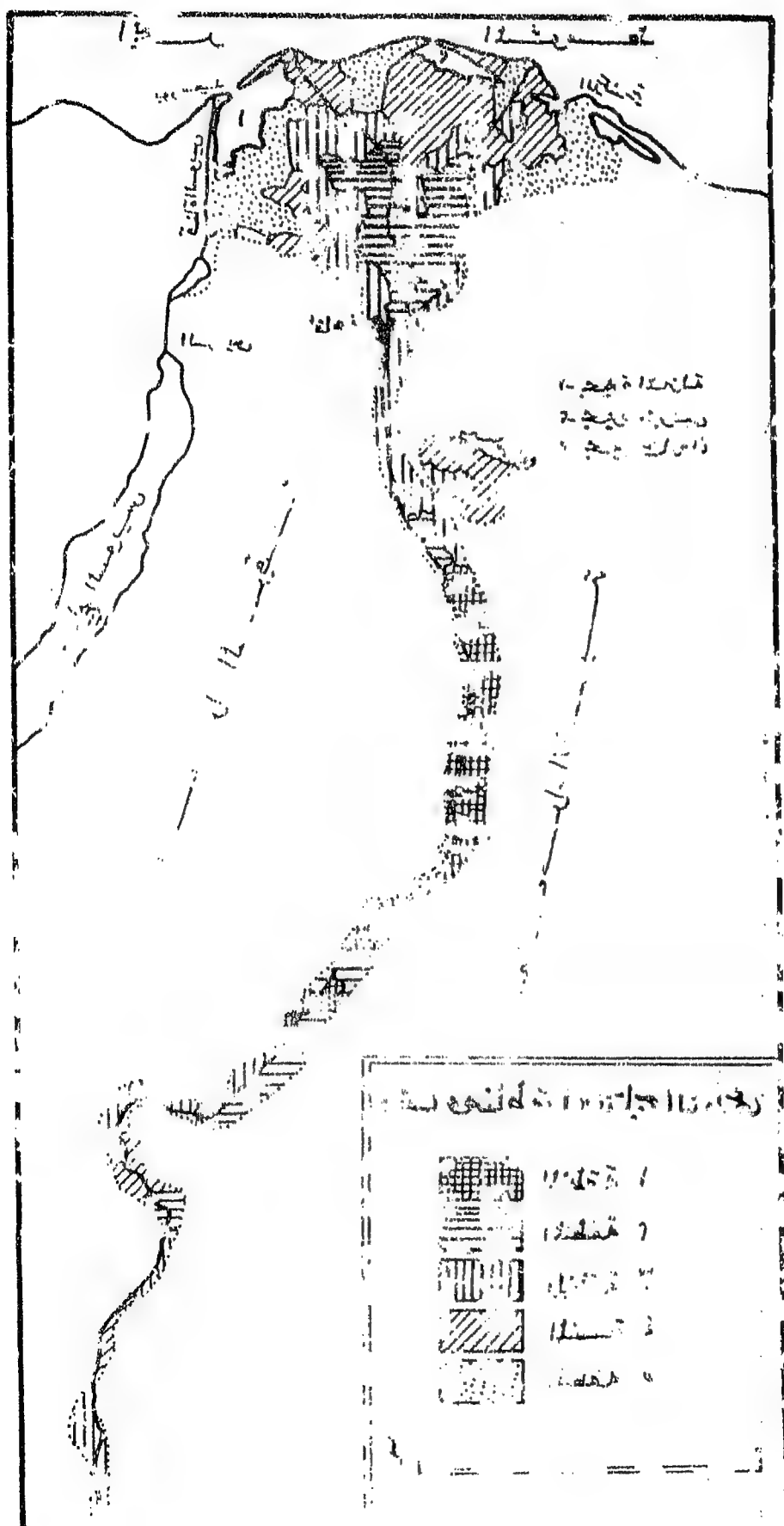
والتجارة وتحويلات المغتربين . فهذه كلها قطاعات تتبادل المقدمة من سنة الى سنة ويعتمد الناتج القومي للبلاد عليها بصفة رئيسية . ولكن تبقى الزراعة بصدق محور بل وركيزة الأمن الغذائي في مصر ومفتاحه . وهذا هدف استراتيجي في ذاته بصرف النظر عن مقدار اسهام هذا القطاع في الناتج القومي .

مساحة الأراضي الزراعية :

وقد تعرضت مساحة الأراضي الزراعية في مصر لذهذبات كثيرة عبر التاريخ . بين انتعاش وانكماش ، تأثرت خلالها بعوامل الاستقرار السياسي والاقتصادي من ناحية ، والأحوال السكانية من الناحية الأخرى . وثابت تاريخيا ، وانكماش مساحة الأرض الزراعية واهمال المصريين لها في فترات القهر والتسلط الأجنبي ، بينما كانت تزيد مساحتها وتنتعش أحوالها ويزيد عطاؤها في فترات الاستقرار السياسي الاقتصادي .

وفي جميع الأحوال فقد تراوحت مساحة الأرض الزراعية في مصر بين سبعة ونصف مليون فدان في الفترة التي سبقت تكون البراري والسياحات المحلية في شمال الدلتا الى حوالي ثلاثة ملايين ونصف فدان في بداية القرن التاسع عشر . ولكنها وصلت في منتصف القرن الماضي (١٨٥٢) الى ٤١٦٠٠٠٠ فدان ، وفي عام ١٨٧٧ الى ٤٢٤٣٠٠٠ ، والى ٤٧٥٨٠٠٠ في عام ١٨٨٢ ثم الى ٥٠٠٠٠٠ فدان في منتصف القرن الحالي . وتقدر مساحة الأراضي التي تشغلها الرقعة المعمورة في مصر حاليا بنحو ٧ مليون فدان من جملة مساحة الأراضي المصرية والمعروف أنها مليون كم ٢ (أو نحو ٣٨٦٠٠٠ ميل مربع) مليون فدان من هذه الملايين السبعة تشغلها مراكز العمران في رتبها وأحجامها المختلفة (القرى والمدن والعواصم الكبرى) كذلك تشمل هذه المساحة الطرق والمصارف والترع وقنوات الري ، سواء ما يتصل منها مباشرة بالزراعة أو ما يتصل بالأنشطة الأخرى . وتستهلك التوسعات العمرانية السنوية حول المدن والقرى وفي المناطق الصناعية ما بين ١٠٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ فدان في التقديرات المتفاوتة ، بينما يقدر البعض الفاقد السنوي للأراضي المصرية قد يصل الى ما بين ٥٠٠٠٠ ، ٦٠٠٠٠ فدان وهذه تقديرات متشائمة جدا (أي مبالغ فيها) . والمعروف أيضا أن هذه التوسعات العمرانية ينزح اليها من أهل الريف الى المدن نحو ٢٠٠٠٠ نسمة سنويا . (ومن المعروف أن الكثافة السكانية في مدينة





القاهرة وكوكبة المدن الإقليمية تصل الى ضعف مثيلاتها في أوروبا) .

وهذا يترك ٢٠ ٪ فقط من اجمالي مساحة مصر للأرض الزراعية الخالصة في أجزاء
الوادي والدلتا والتي تبلغ مساحتها نحو ٥٠ مليون فدان بينما لا تزيد المساحات
المستزرعة حديثا على المليون فدان . بمعنى أن المساحات المستصلحة حديثا لم تعوض
أبدا المساحات التي فقدتها الأراضي الزراعية للتوسعات العمرانية والمنشآت الأخرى .

نظم الري القديمة :

ان من أعظم الاصلاحات التي أدخلت على مصر وتأثرت بها بحق هي تطوير نظم الري
بها . سواء في الفترة الكلاسيكية أو الحديثة والاصلاحات التي أدخلت على نظم الري في
عصور المملكة القديمة والوسطى والحديثة في مصر كان لها أعمق الأثر في تنظيم توزيع
الماء . وذلك من خلال شبكة دقيقة ومقننة المقادير والمواقيت . نحصل بموجبها الأرض
الزراعية على المياه عبر شبكة أو سلسلة متتالية من الأحواض ، والتي يملأ الواحد منها
بعد الآخر على التوالي ، حيث تتراص هذه الأحواض بنظام على جانبي النهر في نظام
سابق غير مسبوق لري الحياض ، لا يزال يدرس حتى الآن كواحد من النظم الكلاسيكية
للري - الفريدة في نوعها في التاريخ وفي العالم المعاصر .

الري الدائم :

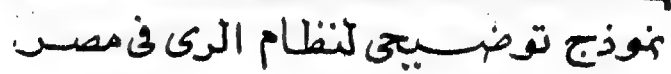
وادخال نظام الري الدائم في الزراعة في مصر هو الاصلاح الحقيقي للري والزراعة في
مصر . والذي تأخر وصوله كثيرا حتى أوائل القرن الماضي . عندما طبقت نظم جديدة
للري تسمح بانسياب الماء في النهر وقنوات الري في مصر على مدار السنة ، بدلا من الري
الفيضي في موسم الفيضان فقط . وذلك عن طريق بناء سلسلة من الخزانات والهوابط في
نقاط مختارة على النهر وفرعيه ترفع منسوب المياه أمام هذه الخزانات بالدرجة التي
تسمح بمرور المياه وانسيابها الى قنوات الري التي أعدت خصيصا لذلك . وبذلك أمكن ري
الأراضي المصرية ربا مستديما وهو ما يسمى بنظام الري الدائم " .
الذي أدخله محمد علي في مصر . حيث أنجز مشروعات طموحة في طول البلاد وعرضها

لقنوات للري وسدود وخزانات تخدم البلاد كلها .

وبالرغم من ذلك . بقيت تكملة هذه الشبكة من القنوات حيث أكملها حكام مصر بعد محمد علي . وحتى الفترة التي سبقت بناء السد العالي في أسوان ، كانت هناك مساحة تقدر بنحو ٧٠٠.٠٠٠ فدان ، تروى ربا حوضيا . تحولت بعد اتمامه الى نظام الري الدائم لأول مرة في عام ١٩٦٤ .

والري الدائم في مصر هو بحق الثورة الزراعية الحقيقية . وهو يعادل في أهميته الاقتصادية والاجتماعية الانقلاب الصناعي في أوروبا . واستمرت سلسلة من مشروعات الري الكبرى في مصر ، وتتابعت الواحد منها بعد الآخر . وأتقن المهندسون المصريون تقنيات بناء الخزانات ، وضبط الماء ، ومدوا خيرتهم تلك الى السدود الشقيقة حيث أنشئت أيضا سلسلة من الخزانات والسدود لتأمين وضبط الماء في المراحل المبكرة لجريان النهر . وأهم هذه المشروعات بناء القناطر الخيرية (قناطر محمد علي) وخزان أسوان وسد جبل أولياء وسد سنار والنيل الأزرق . بالإضافة الى محطات للرصد والقياس على طول مجرى النهر من مكوار على النيل الأزرق الى أدينا ودمياط في مصر الدنيا . وتمت بعد ذلك عملية لخزان أسوان على ثلاث مراحل . وعاصرت هذه المرحلة انشاء الرياحات الكبرى (التي أصبحت من شدة امتلائها بماء النيل أشبه ما تكون بأنهار صغيرة) .

وكانت الزيادة في المساحة الزراعية . زيادة محصولية فقط أكثر منها زيادة في المساحة الفعلية . ففي عام ١٩١٠ الى ١٩١٤ كان متوسط مساحة الأرض الزراعية في مصر ٢٠٠.٠٠٠ هـ فدان ، وهذه المساحة تقل ٣٠.٠٠٠ هـ عن القمة التي وصلتها مساحة الأراضي الزراعية في مصر في العقد الأول من هذا القرن . والتي بلغت ٥٠٠ مليون فدان . ومن ٢٥٩.٠٠٠ هـ فدان في عام ١٩١٧ ، أخذت مساحة الأرض الزراعية تزيد ببطء وأحيانا تتذبذب حتى تمكنت من استعادة القمة السابقة في العقد الأول . اذ وصلت الى رقم ٥٤٤.٠٠٠ هـ فدان في عام ١٩٢٧ وظلت مساحة الأرض الزراعية حول هذا المعدل حتى قيام الثورة المصرية .



نمودج توضیحی لنظام الری فی مصر

نمو المساحة المحصولية :

وقد توقفت عمليات التوسع الأفقي للأراضي الزراعية في مصر بعد سنة ١٩٣١ بصفة مؤقتة ، حيث بدأ التركيز بعد هذه المرحلة على التوسع الرأسى . للاستفادة من امكانيات ومزايا الري الدائم . وأصبحت الأرض الزراعية منذ ذلك التاريخ تزرع ثلاث زراعات : واحدة شتوية والأخرى صيفية قبل الفيضان والثالثة نيلية مع الفيضان . ومن هنا بدأت مرحلة جديدة لتطور مساحات الأرض الزراعية في مصر . فمن ٧٦١٠.٠٠٠ فدان عام ١٠ - ١٩١٤ ، وصلت المساحة المحصولية ٨٦٣٤.٠٠٠ فدان في عام ١٩٣٠ . أي أن المساحة المحصولية زادت مليون فدان في عشرين سنة . ثم الى ما يقرب من ١٢ مليون فدان حاليا .

ومن الجوانب السلبية لأسلوب زراعة الري الدائم ، أن التربة بدأت تتأثر بفقدان كمية الطين التي كانت ترسب فوق الأرض الزراعية بل ولاستفحال مشكلات الصرف وحاجة الأرض الى التخلص من المياه الزائدة .

كما أن الأرض كانت تأخذ فترة راحة اجبارية تهوى فيها التربة وتتعرض للشمس أثناء انتظار الفيضان . هذه الفترة كانت تغيد الأرض كثيرا . ولكن بعد تطبيق نظام الري الدائم ، أصبحت الأرض تستريح عروة واحدة ثلاث سنه كل ثلاث سنوات أو كل سنتين حسب جودة الأرض . ثم تبين أن مشروعات الصرف في مصر لا تقل أهمية عن مشروعات الري . بل أخطر على الأرض الزراعية ان هي أهملت . ومن هنا أخذت الدولة على عاتقها انجاز مشروعات لتعميق المصارف وإنشاء شبكة ملائمة منها ، جنباً الى جنب مع مشروعات الري السائدة . وعلى ذلك زادت أطوال المصارف في مصر من ٦٣ مليون كم في ١٩١٧ الى ٩٢ مليون كيلومتر في عام ١٩٣٧ . أي بزيادة قدرها ٤٠ ٪ مقابل زيادة قدرها ١٠ ٪ فقط في أطوال الترع .

هذا الى جانب الآثار السلبية التي بدأت تظهر كنتيجة لبناء السد العالي . والتي ظهر أثرها واضحا على الأراضي الزراعية ، من ارتفاع نسبة الرطوبة بها نتيجة تدهور أحوال الصرف . وإلى نقص المخصبات المعدنية التي كان يأتي بها الفيضان فيجدد شحاب الأرض . الى زيادة النحر في النهر والترع الأمر الذي أدى الى انخفاض منسوب الماء في النهر

وقنوات الري نتيجة لتعميق القاع . كذلك تأثرت الخزانات والسدود التي احتاجت إلى صيانة هندسية وبنائية مركزة بعد زيادة سرعة اندفاع الماء في النهر وقنوات الري بعد أن تخفف من جولته الثقيلة أمام السد العالي . فضلا عن زيادة معدلات الملوحة في الأرض الزراعية .

ونتيجة لذلك تأثرت انتاجية الأرض الزراعية من المحاصيل المختلفة خصوصا بعد أن استمرت في البلاد ظاهرة تعرية التربة وتجريفها لصناعة الطوب لمجابهة التوسعات في العمران . وقد لخصت لجنة بحوث بحيرة السد العالي بالمركز القومي للبحوث بالقاهرة (أكاديمية البحث العلمي) أهم أسباب تعرية الأراضي الزراعية من التربة في النقاط التالية :-

(١) زيادة معدلات الملوحة في التربة نتيجة للتحويل في الزراعة من نظام الري الحوضي إلى نظام الري الدائم المعمول به حاليا في كل البلاد .

(٢) الاسراف التقليدي في استخدام مياه الري " حيث يلجأ الغلاخون المصريون إلى اشباع أراضيهم بالمياه بدرجة زائدة ظنا منهم أن هذا يفيد الأرض . وهم في الحقيقة لا يقومون بري الأرض ولكن يغمرها بالمياه . مما يزيد من معدلات المياه الزائدة في التربة .

(٣) تجريف أجزاء لا يستهان بها من الأرض (التربة السطحية) من طبقة ممتازة من التربة تعوض في عشرات القرون . وذلك لصناعة الطوب ومواد البناء المحلية القروية . ولأن تعوض هذه الطبقة المفقودة ، وخاصة بعد توقف الفيضانات النيلية من الوصول إلى الحقول بعد السد العالي . وجدير بالذكر أنه بعد جدل استمر لعشرة سنوات حول تجريم تجريف الأرض صدرت مؤخرا التشريعات التي توقف هذا العبث . وكذلك توقفت إلى الأبد صناعة الطوب الأحمر من الطمي اعتبارا من أوائل أغسطس ١٩٨٥ م .

(٤) عمليات النمو العمراني المتزايدة ، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات ، أو

الدوائر الحكومية التي أيضا اشتركت في مسئولية النمو العمراني الغير مخطط وكذلك الهجرة المتزايدة للسكان من المناطق الريفية الى المدن والمراكز الصناعية^(١) .

المركب المحصولي للزراعة في مصر :

تنقسم الزراعة في مصر عبر التاريخ الى مرحلتين أساسيتين ومختلفتين ، بمشا ما أن نظام الري الحوضي والري الدائم مختلفان . فالزراعة الحوضية القديمة كمرحلة أولى استمرت لآلاف السنين حتى محمد علي ثم مرحلة الزراعة الحديثة منذ محمد علي وحتى الآن .

(١) الزراعة القديمة : ومركبها المحصولي يعتمد أساسا على المحصول الشتوي الشائع ، وبعد ذلك طعم في العصر العربي بمحاصيل جديدة أدخلها العرب وأغلب الظن أن هذه المرحلة لم تعرف فيها الزراعة المصرية لا القطن ولا الذره . وان كان هناك رأيا يخالف ذلك^(٢) ، وهذا أمر يدعو للدهشة لانه ثابت بما لا يدع مجالا للشك ، أن القطن المصري والذره محاصيل عرفها العالم بعد الكشف الجغرافية ، وعموما فالمركب المحصولي ، يتكون من المركب الشتوي ، وهو مركب فرعوني^(٣) . وعموما فالركب الشتوي للمحاصيل يتكون من الحبوب (القمح والشعير) والبقول (الفول والعدس) ثم مجموعة البصل والثوم ، ثم مجموعة المحاصيل البستانية .

ثم أضاف العرب محصولين أساسيين هما القصب والارز ، وكذلك الموالح بأنواعها والمشمش والبرقوق والخوخ^(٤) ، ثم في وقت لاحق الذره العويجه من أفريقيا

(1) Parker, C. "The Development of Agriculture ect.", Opt.Cit. P.8.

(2) Arminjon, P., "La Situation Economique de l'Egypte, Pairs, 1911, P. 69.

(3) Hartmann, Ferande, "L'Agriculture dans l'ancienne Egypte, Paris, 1923, P. 17.

(4) Fisher, W. B.. "The Middle East", London, 1968, P 188.

أو لعلها محصول سوداني (١) ، وإذا كان المركب المحصولي قد عرف انقلابا جوهريا كما هو معروف بصورة القطن على يد محمد على . فلعل الجذور أعمق من ذلك ، حيث أدخلت الذرة الشامية في وقت مقارب لتلك الفترة أيضا . وقد غيرت هذه من المركب المحصولي المصري بدرجة أساسية . ولكن يشترك معها أيضا محاصيل جديدة . إذ نستطيع التعرف على خمسة أو ستة محاصيل غيرت من هيكل الزراعة في مصر . هي القطن والذرة والقمح (في أواسط القرن الماضي) والمحصول الرابع هو الارز (أواسط القرن الحالي) وأخيرا المحاصيل البستانية التي إنطلقت بخاصة مع الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، والمحاصيل الثلاثة الأخيرة ، بالرغم من ذلك هي المحاصيل الرئيسية في الزراعة المصرية حاليا .

وقد تعرضت المنتجات الزراعية ، مع الزيادة الكبيرة في اعداد السكان ، الى زيادة في الطلب عليها محليا . الأمر الذي أدى الى خفض معدلات الصادرات الزراعية المصرية بصورة تدريجية عاما بعد عام . حتى القطن - ساحر الاقتصاد المصري - انخفضت أيضا أرباحه ، وشغل انتاجه ، وارتفعت تكاليف مقاومة آفاته . كذلك الارز الذي وصلت صادرات مصر منه في عام ١٩٧٠ الى ٧٠٠.٠٠٠ طن ، نجدها حاليا دون رقم ٢٨.٠٠٠ طن لارتفاع الطلب عليه محليا ، نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة في مصر . ودخول فئة كبيرة من السكان ضمن شريحة أكلة الارز بدلا من الخبز .

وبصفة عامة فإن الصادرات الزراعية حاليا لا تزيد مساهمتها على ١٥ % فقط من اجمالي قيمة صادراتنا الاجمالية . هذا بالرغم من الرقابة الصارمة التي تفرضها الدولة على المزارعين ، لضمان حد أدنى من مساحات محصولية معينة ، تبعا للسياسة الزراعية للدولة . والتي تهدف الى عدم انخفاض المساحة المزروعة قمحا عن ثلث الأراضي الزراعية . والزيادة مساحة الأراضي المزروعة قطن على ثلث المساحة الزراعية . وبالرغم من ذلك فقد انصرف الناس من تلقاء أنفسهم عن زراعة اشنين ، مفسحة المجال لزراعات بستانية طارئة وأنشطة أخرى في استخدامات اخضر ، اراعية لم تكن معروفة في المركب المحصولي المصري . والسياسة الزراعية للدولة كانت تهدف أساسا الى إيجاد توازن بين المحاصيل

(١.) Audebeace, Ch., "L'agriculture Egyptienne a la fin du XIII
Ciecle ect., EC.C., 1919, PP.145-147.

الغذائية والمحاصيل النقدية . فضلا عن الجهود الكبيرة التي تقوم بها الدولة لتشجيع المركب المحصولي وجماليته من خلال عمليات مقاومة الحشرات والآفات الزراعية ، خاصة دودة ورق القطن ، وكذلك مساعدة الزراع وأمدادهم بالسلف النقدية والسماذ وغير ذلك .

زراعة معيشية أم زراعة تجارية :

والنمط العام للزراعة في مصر بصفة عامة نمط تجاري في المقام الأول على الأقل حاليا . فهو لم يكن كذلك في الماضي - القريب - ، وبذلك تأتي مصر مخالفة لعدد كبير من الدول النامية التي تكون الزراعة فيها في الغالب زراعة معيشية (١) . فالزراعة فيها وظيفة اعاشه ، ومن ثم تركز فقط على محاصيل الغذاء (٢) .

وإذا كان الكلام عن مساهمة قطاع الزراعة في مصر في حل مشكلة الغذاء فإن اسهام المحاصيل الحقلية في مصر في الغذاء يشكل ٧٥ ٪ ، بينما النسبة الباقية للمواد الغذائية فتقوم بها منتجات الحيوان والفاكهة والخضر ومكونات غذائية ريفية أخرى .

وبالرغم من الكمية الهائلة التي تنتجها مصر من المحاصيل الغذائية كالقمح والذره والأرز والشعير ، فإن مصر تستورد حاليا المواد الغذائية - وخصوصا القمح - بشقسل ، وتدفع الدولة ما بين ٨٠٠ مليون ، ٩٠٠ مليون جنيه في دعم المواد الغذائية ولم تتمكن من رفع هذا الدعم لاصلاح الاقتصاد بالرغم من توصيات البنك الدولي ولجان الاصـلاح الاقتصادي وبذلك . كذلك فإن من بين كل عشرة أرغفة في السوق المحلية في مصر ٧ منها من قمح مستورد وثلاثة من قمح محلى . وبذلك يكون قد ذهب الى الأبد ذلك الشعار القديم في أن مصر " مزرعة القمح الرئيسية للامبراطورية الرومانية " ، وتجاوزا أيضا نقول

(1) Donald, Mead, "Growth and Structural change in Egyptian Economy", Irwin, London, 1967.

(2) El-Khamash, Magdi, M., "Economic Development and Planning in Egypt", Ph/D. Thesis Forwarded by Joseph J. Spengler, Praeger, New York, 1968, PP. 41-73.

ذلك حتى الحرب العالمية الثانية . حيث كانت تقوم مصر بإمداد أوروبا ليس فقط بالقمح ولكن أيضا بالمواد الغذائية الأخرى .
واليوم مصر تعتمد بصورة أساسية على القمح المستورد والذي يفي بنحو ٧٠ ٪ من احتياجاتها منه . ربما ترتفع النسبة عن ذلك في بعض السنوات . وبدلا من عبارة " قمح من مصر " أصبحنا الآن نتكلم عن " قمح لمصر " .

والجدول التالي يشير إشارات صادقة إلى التحول الاستهلاكي الكبير للغذاء في مصر

نوع المحصول	الانتاج في ١٩٧٥	الاستهلاك المقدّر	حجم العجز	العجز ٪
القمح	١٩٩٠٠٠٠٠	٥٩٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٢١٠
الذرة	٢٤٠٠٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠	٣٧
الأرز	١٧٠٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٢
الفول	٢٨٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	٨٠
العدس	٢٥٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٣٠٠
السكر	٦٥٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	٦٠

استصلاح الأراضي وآفاق التوسع في الرقعة الزراعية :

هدفت الدولة ومنذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن إلى فك احتكار الغذاء وتأمينه ، والتوسع في الأراضي المنتجة له ، عن طريق اصلاح أراض جديدة لملاحقة الزيادات المتسارعة للزيادة السكانية السنوية ^(١) وإذا ما قارنا بين المعيد والدلتا كآفاق للتوسع الأفقي

(1) Vatikiotis, P.J. "Egypt since the revolution", Studies on Modern Asia and Africa, No. 7., Papers delivered at a Conference held by the Centre of the Middle Eastern Studies and Oriental and African Studies, University of London, Sept. 1966, PP.3-195, London, Allan & Unwin, 1968.

واصلاح الأرض الزراعية فليس ثمة مجال للمقارنة ، بين امكانيات في أطرافها الشرقية والغربية للتوسع والاستصلاح ، وبين محدودية الصعيد وقلة امكانياته وانحصاره .

وقد تمت بالفعل في الفترة الأخيرة جهود ملحوظة لزيادة الرقعة الزراعية والقابلة للاستزراع ، حيث انتقل الزحف بالتاكيد الى هوامش الدلتا الصحراوية شرقا وغربا (١) ، بحيث أصبحت مراكز الاستصلاح المكثف من أجل احتواء الأراضي الجديدة وتعميرها . وقد اعتمدت بعض هذه التوسعات على تقنيات متقدمة في الري مقل الري المحوري والري بالرش . كذلك اعتماد الاستصلاح هنا على الأساليب الميكانيكية الضخمة في تسوية الأراضي وتقسيمها واعدادها للزراعة ، أو في حفر الترع وقناة الري والمصارف ، أو حتى في تقنيات نقل المعدات ، أو في أساليب متابعة هذه الأراضي بعد تسليمها للمستفيعين بها سواء بالتوزيع بالبيع أو بحق الامتياز للفئات الزراعية .

ومن الأمثلة الرائدة لهذه المشروعات الجديدة مشروع استزراع صحراء الصالحية ، وغرب النوبارية ، كذلك بذلت جهود لاستصلاح الأراضي وزراعتها في الوادي الجديد ، بحكم أن هذه المنطقة غنية بمواردها المائية منذ القدم . فقد تم حفر آبار عميقة ، وتنظيف عشرات الآبار القديمة ولكن هذه الجهود وقفت أمامها الرمال المتحركة ، وتصحّر الأراضي الزراعية . وأيضا نظرا لقلة سكانه ، وعدم رغبة سكان الوادي في الهجرة الى مثل تلك المناطق النائية . وان مشروع الستينات الطموح لزراعة ادي جديد مواز لوادي النيل في الصحراء الغربية قد وقفت حيال تحقيقه عقبات كثيرة . وليس أدل على ذلك من أن الاحتياجات الأساسية لسكان محافظة الوادي الجديد (من الخضر والفاكهة) تأتي حاليا بانتظام من محافظة أسيوط .

والرمال المتحركة في الوادي الجديد لا تلتهم الأرض الزراعية فقط ، ولكن تلتهم أيضا الطرق والمنشآت ، ثم تكشف عنها من جديد بعد عدة سنوات . كما أن التصرفات

(1) Monsour, M., et la " Some of the economic and agricultural growth limitations in Egypt", Misr-al-Muasirah , 386, Oct. 1981, PP. 87-103.

اليومية لمياه الآبار في تناقص مستمر . كذلك فإن المشروعات الاستثمارية الانتاجية في الوادي الجديد متواضعة الى حد كبير ، وذلك لبعده عن مراكز الجنوب الاستثماري الكبرى (حول القاهرة والدلتا) . لذلك نجد أن خط التنمية تسير في تلك الجهات ببطء شديد . فضلا عن أن نصيب الوادي الجديد من برامج التنمية التي تقدمها الدولة ، نصيب محدود (١) .

وهنا نجد أنفسنا أمام مجموعة متباينة من آساليب استعمالات الارض الزراعية . من حيث كثافة الاستخدام والاستثمار ، من حيث تقنياته .

أولا : الأراضي الزراعية القديمة في الوادي والدلتا : وهذه جهات كثيفة سكانيا يستخدم أهلها الارض الزراعية بكثافة متناهية بالأساليب التقليدية ، وكذلك مع بعض الأساليب المتطورة في نفس الوقت . والأرض هنا مثقلة بالمحاصيل ، وأحيانا مستنزفه .

ثانيا : أراضي الواحات والوادي الجديد والجهات النائية : وهي أراضي لها مشكلات كبيرة في الري وكذلك في الصرف ، تعاني من قلة الاهتمام والعناية الحكومية وكذلك من نقص العمالة ، وتقاوم التغيرات الصعبة للطبيعة والبيئة .

ثالثا : أراضي حديثة الاستصلاح (من عشرة الى عشرين سنة) : موزعة على صفار الزراع الذين تنقصهم الامكانيات المادية والفنية . وكذلك يواجهون ظروف صعوبة الري في الأراضي الجديدة . قليل منهم ترك الارض أو تصرف فيها بالبيع . والباقي يزرعها زراعة معيشية .

رابعا : المشروعات الكبرى للاستصلاح والاستزراع معا : في غرب النوبارية مثل مشروع

(1) Shama, R.C. "New Valley Development in Egypt: "National Geographer. (Allahabad) - Media, Vol. 17, No. 1, June 1982, PP. 5-13.

المزرعة الآلية . وكذلك في منطقة الصالحية ، حيث مشروع وادي الملاك ، كذلك مشروع الصالحية الكبرى (صحراء الصالحية) وغيرها من المشروعات ذات الشغل الرأسمالي والآلي . وتعتمد الزراعة هنا على الحداثة والتطور التكنولوجي . وهذه المشروعات تلقى دعماً كبيراً من الدولة ولكن مساحاتها محدودة نسبياً .

وقد تمت بالفعل في الفترة الأخيرة جهود استصلاح واستزراع للأراضي في منطقة غرب النوبارية . وبعد أن كانت مساحة الأراضي الزراعية في غرب الدلتا كلها حول رقم ٦٧٠٠٠٠ فدان ، نجدها الآن وصلت إلى ١١٠٠٠٠٠ فدان والمساحات الزراعية في محافظة

البحيرة حالياً موزعة على النحو التالي :-
المساحة الزراعية التقليدية في المحافظة ٦٨٥٠٠٠ فدان يضاف إليها ٢٠٠٠٠ فدان تزرعها شركات مختلفة مثل النهضة ، ومساهمة البحيرة . وهناك ٢٠٠٠٠ فدان أخرى من الأراضي البور قيد الاستصلاح .

وجدير بالذكر أنه تمت إضافة رياح جديد غربي الدلتا ، وهو الرياح الناصري ، والذي يسير موازياً للرياح البحيري حتى قرب كوم حمادة ، وتعتمد عليه بصفة أساسية مشروعات التوسع الزراعية في منطقة غرب النوبارية . بل ولأول مرة تعبر مياه النيل خط طريق القاهرة الاسكندرية الصحراوي لتخدم مياه جهات إلى الغرب منه ، حيث يمتد الطريق عدة مرات فوق ترع للري كما تفعل ترعة النصر في القطاع الجنوبي ، وترعة المزرعة الآلية في الشمال .

وبالمثل تقرر توصيل مياه النيل إلى وادي البطون من أجل تطويره وإعادة تعميره . ولإفادة منه كمصرف طبيعي للمياه الزائدة عند الاحتياج . وبذلك فالذي يعرف ويتابع خط الطريق الصحراوي الذي يصل بين القاهرة والاسكندرية ، يلاحظ التغيرات التي تحولت إليها منطقة نصفه الشمالي ابتداءً من جناكليس وحتى العامرية . والمنطقة أصبحت مغلقة من النشاط والعمل ، والأرض تزيد مساحتها يوماً بعد يوم . وخصوصاً بعد توزيع أراض

زراعية على شباب الخريجين لتشجيعهم على تعمير تلك الجهات .

"الصناعة"

والصناعة المصرية أيضا عرفت تطورات. وذهبت من الانكماش والنمو ، منذ بدأت مصر عصر الصناعة في العصر الحديث . وكانت الجهود الأولى لتحديث الصناعة الارتقاء بها ، تلك الجهود التي قام بها محمد علي ، وازدهرت فعلا في عهده ، ولكنها مالبثت أن انحطت بسرعة في عهد اسماعيل ، كذلك تدهورت أكثر في عهد الاحتلال البريطاني لمصر .

ولكن ظروف الحرب العالمية الأولى - التي منعت الاستيراد - أعطت الصناعة المصرية أول فرصة للانتعاش الطفيف . عادت بعدها المنافسة الأجنبية من جديد بعد انتهاء الحرب . ولم ينقذ الصناعة المصرية منها إلا فورة الوطنية المصرية التي عمت البلاد في الثلاثينات وترشيد التعريفة الجمركية لصالح الصناعة الوطنية - بعد انتهاء فترة التجارة الحرة التي كانت سائدة قبل ذلك - .

ثم تأتي الحرب العالمية الثانية لتعطي الصناعة المصرية أكبر دفعة فعلية منذ نشأتها ، وقد زادت هذه من تقدم الصناعة المصرية واندفاعها بعد ذلك في فترة الثورة لتصل إلى مراحل الصناعة الثقيلة .

وبالرغم من أن الصناعة في مراحلها الأولى كانت موجهة توجيهها زراعيًا بمعنى أنها كانت تركز على تصنيع المنتجات الزراعية ، مثل صناعة غزل ونسج القطن وكذلك صناعة السكر من القصب ، والصناعات الغذائية الأخرى . إلا أن صناعات كثيرة بدأت في الازدهار في فترة الخمسينات والستينات . قبل الصناعات الكيماوية والهندسية والمعدنية والخزف والصيني . وبعد ذلك اتجهت مصر إلى الصناعات الثقيلة التي على رأسها يأتي الحديد والصلب والألومينيوم .

وكان النمو الصناعي في مصر حتى ١٩٤٧ مقصورا تقريبا على المجموعة الأولى من الصناعات السابق ذكرها مع بعض صناعات الالياف والصوف والأسمدة وان كانت أغلبها صناعات استهلاكية لسد احتياجات السوق . إلا أنها سدت شجرة كبيرة في الاقتصاد .

وهيأت المناخ الصحي لنمو صناعة حديثة وبدأت بالفعل بعض الصناعات الثقيلة في الفترة من ١٩٥٦ الى ١٩٦١ مثل صناعات العتاد الحربي والجرارات وعربات السكك الحديدية + مشيرة بذلك الى تهيئة مصر لدخول المرحلة التالية وهي مرحلة الحديد والصلب والصناعات الثقيلة الأخرى (١).

وكان النمو الصناعي في فترة الخمسينات يسير بمعدل ٧ ٪ في السنة . ولكن في الستينات نراه يرتفع الي معدل ١٠ ٪ في السنة ، ثم هو في سنة ١٩٦٩ يرتفع من جديد الى ٢١ ٪ في السنة من اجمالي الناتج القومي للبلاد (٢) ومن واقع هذا العرض لاسهامات قطاع الصناعة المتزايدة في الدخل القومي نستطيع أن نحكم على الدفعة القوية التي أعطيت للصناعة في فترة الستينات فقد بلغ حجم العمالة الصناعية درجة غير مسجلة من قبل . حيث بلغ جملة من يشتغلون في الصناعة في مصر في المنشآت الكبيرة (٢٥ عامل فأكثر) نحو ٥٠٠.٠٠٠ عامل + وقد بلغت نسبة من استوعبتهم الصناعة من جملة الأيدي العاملة في مصر في الستينات نحو ١١ ٪ .

وقد تركزت القطاعات الصناعية الكبرى في الستينات حول صناعة الغزل والنسيج (أساسا القطن) ، وبعد ذلك تأتي الصناعات الغذائية ، فالصناعات الهندسية والمعدنية ثم الصناعات الكيماوية ثم صناعة تكرير البترول فصناعة مواد البناء +

وفي عام ١٩٦٩ شملت المنتجات الصناعية غزل القطن ، والمنسوجات القطنية واستخراج الزيوت النباتية ، وتكرير السكر ، وصناعة الجبن وتبييض الارز وضربه ، وصناعة التبغ والسجائر ، وصناعة اطارات السيارات وأثاثيب الفان المضغوطة ، والورق والصابون .

(١) محمد محمد ابراهيم الديب : حول سياسة التصنيع في مصر ، من حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس ، المجلد الخادي عشر عام ١٩٦٨ . الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية . مطبعة جامعة عين شمس ، الصفحات من ٢٥٨ - ٢٧٨

(2) The New Encyclopaedia Britannica, Egypt's Arab Republic, 1982 edition PP. 449-508.

والسماذ ، والمنتجات الزجاجية (١) .

وقد كان التركيز في تلك المرحلة على الصناعات الثقيلة ، ومن أجل ذلك ، وقعت مصر مع الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٦٤ اتفاقا طويل الاجل للارتقاء بالصناعات الثقيلة والكهرباء ، تلاه اتفاق آخر في عام ١٩٧٠ لدعم الصناعات الثقيلة أيضا . حيث يتم بموجبه توسعة مصنع الحديد والصلب في حلوان الى مجمع كبير لصناعة الصلب ذو أربعة أفران لصهر وصناعة الصلب ، والوصول بالاشتياج الى مليونين ونصف من الأطنان . وكذلك نص الاتفاق على إنشاء مجموعة أخرى من الصناعات التي تعتمد على الاستهلاك الكبير للطاقة الكهربائية من السد العالي . وهو إنشاء مجمع الألومنيوم في نجع حمادي . كذلك شمل الاتفاق اكمال مشروعات كهربية الزيف المصري .

وعموما فإن بعض هذه المشروعات اكملت وبعضها لم يكمل ، عندما ألغي هذين الاتفاقين في عام ١٩٧٢ ، صاحبه خروج الخبراء السوفيات من مصر .

وأهم هذه المشروعات على الإطلاق هو مشروع كهربية الزيف المصري . الذي يغير من الهيكل البنائي والاقتصادي والاجتماعي لمجتمع وحياة الزيف المصري حاليا .

كما تم في عام ١٩٧١ افتتاح مصنع لسماذ نترات الأمونيوم في حلوان والسذي يعتمد في انتاجه على الغازات الشاتجة عن صهر الحديد في مصنع الحديد والصلب بحلوان . واندفعت بعد ذلك الصناعة في قطاعات صناعية جديدة لتشمل جهات جديدة ، ومنه ارد وخامات جديد ، مثل صناعة الفوسفات وغيرها . وفي أواخر الستينات وأوائل السبعينات كانت الصناعة المصرية وصلت مرحلة تحتاج فقط معها الى قوة دفع بسيطة ودعم من الدولة عن طريق حمايتها وحماية منتجاتها ، وفتح أسواق لها في الخارج .

(1) Mabro, Robert & Samir Radwan, "The Industrialization of Egypt 1939-1973: Policy and Performance, Oxford, Clarendon Press, 1974.

وما أن بدأت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي المعروفة في ١٩٧٤ حتى بدأت المنتجات الأجنبية تغزو الأسواق المصرية مكتسحة أمامها جميع المنتجات الصناعية المصرية . وتأخرت لذلك عمليات النمو الصناعي بشكل ملحوظ .

ولا يمكن التقليل أبداً بحال من الأحوال من قيمة وحجم الانجازات الصناعية في مصر في مرحلة ما قبل الثورة . وبصفة خاصة في الأربعينات كما لا ينبغي أن ننسى أكثر مما ينبغي من الانجازات الصناعية للثورة . ويرى البعض أن قوة الدفع الصناعي التي عرفتتها مصر في سنوات ما بعد الثورة ما هو إلا امتداد للدفع الصناعي الذي حدث في مصر قبل الثورة وخاصة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية . ويقول البعض أيضاً أن ما حدث للصناعة قبل يوليو كان الدفعة الصناعية الأولى . وما حدث بعد يوليو لها كان هو الدفعة الصناعية المكملة .

وإذا كانت الفترة من ١٩٥٤/٣ إلى ١٩٦٤/٣ هي قمة التصنيع المكثف وعقد النمو الصناعي السريع ، حيث معدل النمو الصناعي في عام واحد ١٩٦١/٦٠ نحو ١٥ ٪ . وقد أضيف في الفترة من ١٩٥٢/١٩٦٧ نحو ٣٦٠ مصنعا فئة أكثر من خمسين عاملا للمصنع الواحد . ولكن وقعت أيضاً في تلك الفترة أخطاء اقتصادية فادحة أخرت الصناعة .

ومن المؤسف حقاً أن كل هذا المد الصناعي ، يتهاوى بسرعة شديدة مع نكسة ١٩٦٧ ولكنه يتعافى بعد ذلك . ولكن الأسوأ من ذلك أو الذي زاد الطين بلة هو أن المد الصناعي الكبير في مصر تبدد بل وتبخر في عهد الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي في السبعينات ، والذي ترك الصناعة بلا حماية ، وفتح الباب على الغارب أمام الاستيراد الاستهلاكي غير المشروط للسلع المنتجة محلياً وغيرها . والصناعة المصرية تحت رحمة المنافسة الأجنبية وأمام زحفها "وجدناها" تضع وتتهاوى . فليس في مصر الآن تعريف جمركية مدروسة ، تراعي الانتاج الصناعي المحلي . ومن أمثلة الصناعات التي تدهورت بشكل ملحوظ صناعة إطارات السيارات وصناعة الجرارات وصناعة البطاريات والصناعات المعدنية والهندسية .

توزيع المراكز الصناعية :

بالرغم من كل السلبيات التي صاحبت النشاط الصناعي في الفترة الأخيرة . فإن مصر لا شك ولا تزال تملك صناعات متطورة ، ومناطق معروفة للتركز الصناعي بها . وربما وللانصاف فائضا لا نجد في مصر أقاليم صناعية بالمعنى الأكاديمي المعروف - مثل المناطق الصناعية المنتشرة في البلاد الصناعية في أوروبا والعالم الجديد ، أكثر من ذلك نجد في مصر صناعات في الأقاليم . وكذلك ليست عندنا مدن صناعية بالمفهوم الصناعي الغربي . ولكن عندنا صناعات موزعة في مدن . وللانصاف نستثني من هذا حلوان والمحلة الكبرى وكفر الدوار ، التي هي مدن صناعية بالفعل .

وإذا أردنا أن نتعرف على المناطق الصناعية في مصر ، ونقوم بتوزيعها نجد أنه توجد عندنا منطقتين صناعيتين بالدرجة الأولى وهما :

- (أ) منطقة القاهرة الصناعية .
- (ب) منطقة الاسكندرية الصناعية .
- (ج) مناطق أخرى من الدرجة الثانية توجد بها بعض الأنشطة الصناعية مثل مدن الدلتا الصناعية الرئيسية ، ومدن قناة السويس ، أما في الصعيد فلا نجد من مدن الدرجة الأولى في الصناعة سوى أسوان ونجع حمادي . وبعد ذلك تأتي مدن القصب .

(١) وتوجد في الدلتا محاور لمدن ذات نشاط صناعي

- | | | | | | | | |
|-----|--------|------------|----------|---------|-----------|--------|--------|
| (أ) | سخا | كفر الشيخ | دسوق | فوه | المحمودية | أدفينا | رشيد . |
| (ب) | المحلة | طلخنا | المنصورة | فارسكور | دمياط . | | |
| (ج) | زفتى | ميت غمر | الزقازيق | بلبيس . | | | |
| (د) | تلا | شبين الكوم | منوف | أشمون . | | | |

منطقة القاهرة الصناعية :

وتبدأ هذه من جنوب محافظة القليوبية حتى شمال محافظة الجيزة من "أبورعيل" والخانكة شمالا ربما أيضا إلى قها إلى القلج وألمناطه ومدينة نصر حتى التبين والشويك في الجنوب . ومن الوراق في أمبابه حتى الحوامدية والبدرشين . وكان طبيعيا أن تظهر حول هذه المراكز الصناعية مدن صناعية بحكم الوظيفة مثل شبرا الخيمة ودمنهور وشبرا بجم وبهتيم ومسطرد في الشمال . وفي الجنوب عين حلوان وحلوان ووادي جوف وكفر العلو والتبين (١) .

منطقة الاسكندرية الصناعية :

وعلى العكس من مدينة القاهرة ، نجد المنطقة الصناعية للاسكندرية خطية وشديدة الاستطالة ، محصورة كالمدينة نفسها بين البحر المتوسط وبحيرة مريوط . ولعل هذا يزيد من شدة استطالة المنطقة الصناعية . إذ تمتد المنطقة من برج العرب غربا إلى رأس خليج أبي قير شرقا (أكثر من ثلاثين كيلومترا) وكذلك تمتد من العكس إلى السيوف .

كما تمتد التوسعات الصناعية إلى الجنوب الغربي حتى العامرية وربما يتخطاها على جانبي الطريق الصحراوي القاهرة الاسكندرية . كما يمتد هذا النطاق الصناعي في الاتجاه الجنوبي الشرقي في اتجاه كفرالدوار (٣٠ كم أيضا) . وأهم ما يميز منطقة الاسكندرية الصناعية هي أنها تتوسع في الشرق لتتحول إلى مركب متعدد النواحيات الصناعية . وأهم الأنشطة الصناعية في منطقة الاسكندرية هي صناعة الغزل الرفيع (الاسكندرية وكفر الدوار) ، وصناعة الغاز والأسمدة (أبوقير) ، صناعة تكرير البترول (العكس) ، وصناعة الورق وصناعة النحاس ، وأنشطة أخرى كثيرة . وتستفيد الاسكندرية من ظهور فسيح مفتوح في اتجاه العامرية ، وسهولة النقل المائي والبحري ومزايا ميناء الاسكندرية ووفرة العمالة والخبرة .

(١) محمد محمود ابراهيم الديب : تصنيع مصر من ١٩٥٢ - ١٩٧٢ ، تحليل اقتصادي

"الطاقة"

أولا : الكهرباء :

قبل بناء السد العالي جنوب أسوان ، وانشاء محطة الكهرباء المائية العملاقة ذات الاثنى عشر توربيننا ، كانت مصر تعتمد في الحصول على الطاقة الكهربائية على سلسلة من محطات حرارية لتوليد الكهرباء ، تعمل بالفحم أو الديزل وكانت المحطة المائية الوحيدة لتوليد الكهرباء في مصر . تلك التي كانت تعمل عند خزان أسوان ، وقد ارتفع انتاج مصر للكهرباء خلال الخطة الخمسية الأولى وما بعدها بشكل ملموس . فوصل الانتاج في عام ١٩٧٠ الى ٧٥٩٢٠٠٠٠٠ كيلووات ساعة ، والطاقة الكهربائية المنتجة حاليا تزيد على ١٢٥ مليار كيلووات ساعة ، بمعنى أن مصر ضاعفت انتاجها من الكهرباء نحو ٦٠٠ مرة في الفترة من ١٩٥٩ حيث كان الانتاج فقط مليوني كيلووات ساعة .

وامكانيات مصر الحالية في انتاج الكهرباء تسير بتقدم سريع . فالسد العالي تنتج محطته نحو ٧٥ مليار كيلووات ساعه ، وان كانت طاقته القصوى عشرة . وهناك نحو أربعة مليارات كيلووات ساعه منتجة من المحطات الحرارية المنتشرة في مصر ، يصبح المجموع ١٢٥ مليار كيلووات ساعه . وتسير مصر بسرعة نحو استيعاب كامل هذه الكمية . وفي وقت قريب سوف يكون من الضروري البحث عن مصادر جديدة للطاقة ، لسد الاحتياجات المتوقعة ، والناجمة عن زيادة الطلب عليها . خصوصا بعد قرب اكتمال شبكة كهربة الريف المصري ، والذي بفضلها يكون في مقدور سكان الريف استخدام التيار الكهربائي بطريقة طبيعية .

هذا بالإضافة الى زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية ، نتيجة ارتفاع مستوى معيشة السكان بصفة عامة ، وتزايد عادات استخدام الكهرباء في الأغراض المنزلية والحرفية والصناعية . حيث تنتشر مئات المنشآت الصناعية والحرفية التي تعتمد أساسا على الكهرباء . وحتى في القطاع الريفي تنتشر أيضا مئات المنشآت الزراعية والآلية التي تعتمد على الكهرباء مثل مزارع الدواجن ، وشلاجات الخضر ، والآليات الأخرى .

كذلك ارتقت التقنيات الحرفية والمهنية ، وأصبحت الأدوات الكهربائية أدوات عادية للحرفيين في الريف والمدن . كذلك الاستغناء بشكل ملحوظ عن الأعمال العضلية في القطاعات المختلفة بعد الاعتماد على الآلات ، وهذا أيضا يزيد من استهلاك الطاقة (١) .

والاتجاه في مصر حاليا هو نحو الطاقة النووية ، والتي وقعت مصر بشأنها اتفاقيتين واحد مع ألمانيا الغربية والثاني مع الولايات المتحدة الأمريكية . ولم يتم بعد اختيار أماكن بناء هذه المحطات ، والأغلب أن واحدة منها ستنشأ في منطقة الساحل الشمالي الغربي ، قرب الضبعة . ولا تزال الآراء متضاربة في مصر حول الكلفة النهائية لهذه المواقع . وذلك للخطورة البالغة التي قد تتأثر بها المناطق المحيطة بها نتيجة تعرضها للإشعاع من ناحية والغبار الذري من ناحية أخرى . هذا بالإضافة الى مشكلة الطريقة التي تقترحها هيئة الطاقة الذرية للتخلص من النفايات الذرية . وبين مواقع في أقصى جنوب غرب الصحراء الغربية وجهات مماثلة في الصحراء الشرقية لا يزال يدور النقاش حولها .

ومن أجل هذا أنشئ جهاز جديد في مصر يسمى " جهاز التنظيم والأمان النووي المصري " وذلك للتعامل مع مشكلة الأمان النووي والتي تتركز حول كيفية ضبط المفاعلات النووية وعدم انفجارها . وهي مشكلة مثارة بوضوح منذ حادث انفجار المفاعل النووي في بنسلفانيا ، والذي تلتته عدة حوادث مماثلة في أوروبا .

ومن أكبر الأسباب التي تجعل مصر تتجه بسرعة نحو الطاقة النووية هي أن مصر تستهلك بطريقة متزايدة بترولها الذي تنتج منه يوميا نحو ٨٧٠٠٠٠ برميل ، الأمر الذي يجعل العمر الافتراضي للبترول المصري حاليا ما بين عشرة وخمسة عشر سنة فقط . وهذا يضع الاقتصاد المصري في وضع خطير .

(1) Nazli Choucri & Sopriya Lahiri, "Short-run Energy-Economy Interactions in Egypt", Massachusetts Institute of Technology, World Development, Vol. 12, No. 8, August 1984, PP. 799-820.

والبرنامج النووي في مصر يتلخص في انشاء أربع محطات نووية ، تبلغ قوتها أربعة آلاف ميغاوات حتى عام ٢٠٠٠ ، وأنه بعد تنفيذ هذا البرنامج سوف تسد الطاقة النووية نحو ٤٠ ٪ من احتياجات استهلاك الطاقة في مصر عام ٢٠٠٠ .

ثانياً: البترول :

كان انتاج مصر من البترول في عام ١٩٦٦ ١٣٠٠٠٠٠ برميل يوميا وكانت معظم الكمية منتجة من البترول تأتي من حصول البترول في سيناء والساحل الشرقي لخليج السويس . وبعد سنة ١٩٦٧ سقطت هذه الآبار في أيدي أعداء البلاد ، وفقدت مصر بذلك نحو ٦٠ ٪ من بترولها في ذلك الوقت . رغم احتياجها الشديد له في تلك المرحلة ، مرحلة الصمود الاقتصادي والعسكري .

وبالرغم من ذلك فقد توالى الاكتشافات البترولية الجديدة في منطقة خليج السويس وغيرها ، فوصل الانتاج في عام ١٩٧١ الى ٤٢٠٠٠٠٠ برميل يوميا . ثم الى نصف مليون برميل يوميا في عام ١٩٧٢ . ثم استعادت مصر سيناء بعد ذلك ومعها خيراتها من نفط وغيره ، وأعيد تشغيل آبار سيناء بعد افساد اليهود لها . هذا بالإضافة الى اكتشافات أخرى جديدة في خليج السويس والصحراء الغربية واكتشاف حقول للغاز في الدلتا . والمهم أن انتاج مصر من البترول في أحدث التقديرات الرسمية هو ٨٧٠٠٠٠٠ برميل يوميا ، أو ما يعادل حوالي ٤٨ مليون طن سنويا .

ومصر تصدر من هذا الانتاج حصة لا بأس بها . وليس أدل على ذلك من أن قطاع البترول قفز الى مقدمة القطاعات الاقتصادية التي تسهم في الدخل القومي ، بالرغم من أن مصر ليست مصنعة دولة بترولية . ولكن المحزن أن حصة مصر التي تصدرها تتناقص كلما زاد الاستهلاك المحلي للنفط . وظاهرة زيادة معدلات استهلاك البترول محليا ، ظهرت بشكل جدي وخطير في السنوات الأخيرة . والتي ترجع أسبابها الى :

- (أ) تزايد أعداد السيارات والمركبات والآليات التي تعمل بالسولار أو الديزل بشكل كبير جدا .
- (ب) تزايد المشروعات الصناعية والحرفية التي تستخدم البترول مباشرة أو التي تستهلكه في صوره المختلفة .

ومع زيادة معدلات استهلاك البترول ومشتقاته في مصر تضيع على البلاد حصة لا بأس بها من النقد الأجنبي الذي كان يأتي به البترول . وعلى العموم فمن المتوقع أن تضرب رقم ٥٠ مليون طن سنوياً في إنتاج البترول . وهي دولة مصدرة له وليست عضواً في المنظمات البترولية الدولية ، ولكنها تلتزم اختياراً بقراراتها . ومصر تستهلك ثلثي بترولها ، وتصدر الثلث ، والذي يسهم في الناتج القومي للبلاد بنحو ٢٥ ٪ .

ثالثاً: الغاز الطبيعي :

ومن خلال عمليات البحث عن البترول من قبل الشركات المصرية وشركات الامتياز الأخرى . تم اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي ، انتاجها ذو طبيعة تجارية . ففي أوائل السبعينات كان حقل مرجان ينتج نحو ٣٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز يومياً . وقد نجحت شركة شل في الكشف عن حقل جديد للغاز الطبيعي في خليج " أبوقير " وصل انتاجه الى نحو ٣٥٠ مليون قدم مكعب يومياً . ثم اكتشفت شركة أخرى مصرية إيطالية حقولاً للغاز في منطقة شمال الدلتا قرب بلدة " أبو مهيدي " ، بدأ استخدام منتجاتها منذ عام ١٩٧٠ ، وتذهب حصيلة انتاج حقول شمال الدلتا في اتجاهين :

(أ) لتغذية عمليات انتاج السماد في مصنع قريب أيضاً ينتج سنوياً نحو ٧٥٠.٠٠٠ طن من السماد .

(ب) أما الحصة الثانية فتذهب في تغذية احتياجات الوقود اللازمة لمشات المنشآت الصناعية المنتشرة عبر شمالي وشمال غربي الدلتا .

ووجود الغاز الطبيعي الى جانب البترول ذو مغزى استراتيجي ، إذ أن الغاز كمصدر للطاقة يخفف الضغط عن استهلاك البترول ، الذي زادت معدلات استهلاكه بالفعل ، وأن السياسات العالمية الجديدة في استخدام الطاقة هي تشجيع مصادرها وعدم التركيز على استهلاك عنصر واحد . ولا شك أن الغاز الطبيعي في مصر ، قد خفف الضغط كثيراً عن البترول ومشتقاته ، ووفر حصة لا بأس فيها تستخدم في التصدير ، أو في الصناعات البتروكيمياوية أو حتي تركه احتياطياً في باطن الأرض .

وأهم ما يميز حقول الغاز الطبيعي في مصر أنها منتشرة جغرافياً ، بين الصحراء

الغربية ، ومنطقة شمال الدلتا ، وخليج السويس ، وتجميعها يكلف أموالاً طائلة . كما أنه لا يمكن اسالة هذه الغازات لأن تكلفة الاسالة للتسويق التجاري تتكلف بليونى دولار على الأقل . وليست عندنا الكميات المنتجة منه التي تتلائم مع هذه النفقات الباهظة . فضلا عن كميات الانتاج والتي كان يمكن أن توجه الى صناعات البلاستيك والألياف الصناعية والمنظفات لا تكفي لذلك . فضلا عن أنها تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة . وتبقى لمصر ثلاثة استخدامات للغاز الطبيعي :

(١) كمادة تحويلية في صناعة الأسمدة ، في صناعة الحديد والصلب (حلوان) والدخيلة حيث مصنع الحديد الاسفنجي .

(٢) كوقود رخيص يغني عن البترول التقليدي ، يبدل المازوت في المصانع ومحطات الكهرباء الحزارية ، ويبدل السولار والديزل للمكينات .

(٣) الاستخدام المنزلي العادي عن طريق الأنابيب العادية ذات الغاز المسال ، أو عن طريق شبكة غاز الأحياء السكنية كبديل للغاز المسال .

والسياسة التي تتبعها الدولة حاليا في انتاج الغاز الطبيعي ، هي أن يسد الغاز الطبيعي نحو ٣٠ % من احتياجات استهلاك الطاقة في البلاد خلال العشرين سنة القادمة . وقد رادت الدولة من انتاج الحقول الحالية من ٩ مليون متر مكعب يوميا الى ١٦ مليون ١٩٨٣ . وعندما تتأكد الدراسات والأبحاث الحالية لحقول منطقة خليج أبوقير للغاز قد تتمكن الكميات المكتشفة الدولة من عملية اسالة الغاز في اسطوانات وتصديره الى الخارج . والمعروف أن الدولة العربية الوحيدة التي تعمل ذلك هي الامارات العربية المتحدة .

تكرير البترول :

أنشئ أول معمل لتكرير البترول في مصر عام ١٩١٣ ، وجاء ذلك بعد سنة واحدة من انشاء مصفاة عبدان ١٩١٢ . وكان اجمالي طاقة مصر التكريرية في عام ١٩٥٢ هي ٢٤ مليون طن تغطي نحو ٧٩ % من احتياجات البلاد ، وأنشئ معمل آخر لتكرير النفط في المكس غرب الاسكندرية عام ١٩٥٦ بطاقة ٢٥٠ ألف طن في السنة . وفي عام ١٩٦١ بلغت طاقة مصر التكريرية نحو ٤١٢ مليون طن تغطي نحو ٩٧ % من احتياجات البلاد البالغة آنذاك ٤٢٢ مليون طن ولكن بنهاية ١٩٦٢ بلغت الاحتياجات ٦ مليون طن .

وفي عام ١٩٦٧ قام الاسرائيليون بضرب مصفاة السويس والمعامل الملحقة بها .
وبذلك تبقى لمصر مصفاة واحدة رئيسية هي مصفاة المكس . وبعد ذلك قامت الدولة بنقل
ما تبقى من معدات التكرير بالسويس الى مسطرد (شمال القاهرة) كذلك قامت بهنشاء
معمل جديد للتكرير في طنطا ، لتغذية وسط الدلتا باحتياجاتها ثم بعد ذلك نقلت
معدات أخرى الى المكس والقاهرة . بعد توسعة المعملين . وكانت القاهرة تستهلك نحو
٤٤ ٪ من منتجات البترول ٦٥ - ١٩٦٦ . وأنشئ معمل آخر بالعامرية جنوب غرب
الاسكندرية . فأصبح بها معملان مقابل معمل القاهرة ، بالإضافة طبعاً لمعمل طنطا .
وكانت طاقة التكرير الاجمالية في البلاد في عام ١٩٧٨ نحو ١١ مليون طن نجدها في
عام ١٩٨١ وصلت ١٧٢ مليون طن . وأنشئ معمل آخر للتكرير بأسسيوط طاقتة مليوني
طن (١)
١٩٨٢ .

ومن الملاحظ بصفة عامة أن الاسكندرية وليست القاهرة هي التي ورثت مهام التكرير
التي كانت تقوم بها السويس . ولاتزال مصر تستورد مشتقات البترول المكررة من الخارج
لزيادة الاستهلاك عن الانتاج المحلي . وقد واجهت مصر مشكلة كبيرة في نقل خامات
البترول من خليج السويس الى الاسكندرية حيث معمل التكرير الوحيد في ذلك الوقت ، وذلك
خلال الفترة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٥ فترة اغلاق قناة السويس . أما الآن فان الشحنات تصل
بانتظام الى معامل الاسكندرية ، وخاصة بعد اتمام خط الانابيب العالمي سوميد "
بين السويس وسيدي كريس غربي الاسكندرية . وقد افتتح هذا الخط رسمياً عام ٧٤ ، حيث
اشتركت في تمويله مجموعة شركات أوروبية بالاشتراك مع مصر وطاقة هذا الخط في نقل
البترول هي ١٢٠ مليون طن سنوياً .

والاتجاه في مصر حالياً يسير نحو نقل كل المواد البترولية عن طريق شبكة من
الأنابيب الداخلية والناقلات الساحلية ، وذلك لشدة ارتفاع تكاليف النقل في الأولى
ولعدم وفرة ضئيل ملائمة في الثانية . والأنابيب هي الحل الأمثل لحل المشكلة القائمة
بين الانتاج والاستهلاك .

"القطاع المالي والاقتصادي"

يتركز النشاط المالي والمصرفي في البنك المركزي المصري ، والذي أنشئ لأول مرة في عام ١٩٦٠ ، وبعد ذلك بقليل (١٩٦١) تم تأميم كافة البنوك العاملة في مصر ، حيث تركزت أنشطتها في خمس بنوك رئيسية تشرف عليها الدولة ، بالإضافة طبعاً الى البنك المركزي المصري . وبناءً على هذه التغيرات ، أصبحت الدولة مسئولة عن تمويل النشاط الزراعي والتعاون وقروضه واستثماراته ، كذلك أنشئ ما يسمى بالبنك الصناعي ، وثلاثة أنواع أخرى من بنوك التسليف . وكانت القرارات التي صدرت في يوليو ١٩٦١ ، قد انتهت باغلاق بورصة العقود في كل من القاهرة والاسكندرية ، وكذلك بورصة القطن (١) .

ولكن منذ أواسط السبعينات بدأ عصر جديد في مصر من الناحية المالية والاقتصادية حيث انفتحت الابواب الاقتصادية في مصر على الداخل والخارج وأعطيت تصاريح جديدة لسلسلة من البنوك الأجنبية القديمة بمعاودة نشاطها في مصر ، كما أعطيت تصاريح أيضاً لعدد آخر من البنوك الجديدة للعمل في مصر . وقد بلغ عدد هذه البنوك الأجنبية وفروعها في مصر في عام ١٩٨١ نحو ١٢٠ بنكاً ركزت نشاطها على التعامل في النقد الأجنبي ، وعلى التحويلات الخارجية ، وتأمين عمليات الاستيراد التي نشطت بشكل كبير في الفترة ١٩٧٥ الى ١٩٨٢ .

ومنذ عام ١٩٨١ والدولة تضيق الخناق على هذه البنوك من أجل حماية رصيد مصر من النقد الأجنبي من أن يستنزف ، وتحول الى الخارج من خلال هذا النشاط المصرفي الذي لم تحكم الدولة الرقابة على نشاطه . وصدرت في عام ١٩٨٤ قرارات لترشيد الاستيراد وقيدت عمليات تحويل النقد الأجنبي للاستيراد وقصرت عمليات التعامل في الاستيراد على بنوك الدولة . وعهدت الى البنك المركزي المصري بالاشراف على البنوك الأخرى في عمليات التمويل الخارجي وتحويل النقد .

(1) El-Khammash, Magdi M., "Economic Development and Planning in Egypt", Praeger, New York, 1968.

ونتيجة لهذه السلسلة من الاجراءات التصحيحية ، اضطر عدد غير قليل من هذه البنوك من اغلاق أبوابها والانصراف الى أنشطة أخرى (في الداخل) (١) .

وفي مصر حاليا نحو ١٢٠ بنكاً للتسليف التعاوني بأنواعها ، وهذه هي المصدر الوحيد حاليا للاقراض والتمويل والاستثمار في الزراعة والتعاونيات وتنمية الثروة في الريف (٢) .

وأسندت الى البنك المركزي بعد ذلك عمليات التمويل والتحويلات الخارجية ، وكل ما يتصل بسياسة النقد الاجنبي ، لضبط عمليات الاستيراد وترشيدها خلال سنوات الخطة الخمسية الحالية (٣) .

التجارة الخارجية :

تباينت النسب المئوية السنوية لنصيب كل من الواردات والصادرات خلال السنوات من ١٩٦٥ الى ١٩٦٩ ، اذ بلغت ١٦ ٪ للصادرات ، ١٩ ٪ للواردات من اجمالي الناتج القومي للبلاد ، والمعروف أن الصادرات ظلت أقل من الواردات منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، غير أن الفرق بين الاثنين كان ضئيلا جدا في هاديء الامر ، أما الفرق بينهما اليوم فهو كبير جدا بكل المقاييس .

ومعظم واردات مصر هي مواد خام أساسية كالقمح ، ولكن مع ذلك تشتري مصر سلع أخرى كثيرة مثل الكيماويات ومنتجاتها ، والماكينات والمعدات الهندسية ومعدات

(1) Waterburg, John, "The Egypt of Nasser and Sadat: The Political Economy of Two Regimes", Princeton University Press, Princeton, 1983.

(٢) النشرات الدورية للبنك المركزي المصري.

(٣) لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، السياسة النقدية والائتمانية ، مجلس الشورى المطابع الاميرية ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٧

النقل والبناء ، وسيل هائل من السلع الكمالية في الفترة الاخيرة .
والنسبة بين المواد الغذائية وبقية المواد هي على النحو التالي ربع الواردات مسواد
غذائيه وثلاثة أرباعها من مواد ومعدات أخرى وبلغ استهلاكه متنوعة . وقد آلت كل
حركة التجارة الخارجية في الاستيراد والتصدير الى شركات القطاع العام ، والقطاع الحكومي
لفترة ، احتكرت فيها هذا النشاط . ثم أعيد فتح المجال أمام شركات القطاع الخاص مع
استثناء بعض السلع التي ظلت شركات القطاع الحكومي والعام تحتكر التجارة بها .

والقطاع العام له مشكلات خاصة بنشأته والدور الذي يقوم به في النشاط الاقتصادي
المصري . وكذلك التعديلات المطلوب ادخالها عليه لتصحيح مساره .^(١) أما الصادرات
فمعظمها تقليدية كالقطن الذي لا يزال له دور واضح في حركة الصادرات والنقد الاجنبي ،
نظرا لتفوق القطن المصري طويل التيلة عن أنواع الاقطان العالمية الأخرى . وكان القطن
المصري حتى وقت قريب هو المصدر الرئيسي (ان لم يكن الوحيد) للنقد الاجنبي الى جانب
السياحة والقناة التي تذبذبت مواردها . أما حاليا فان شريحة النقد الاجنبي التي يأتي
بها القطن متواضعة للغاية ، حيث انكسرت بدرجة كبيرة بالنسبة لمصادر أخرى جديدة
للنقد الاجنبي كالنفط ومحاصيل زراعية أخرى . وقد قفز النفط الى مقدمة القطاعات
الاقتصادية من حيث قيمة صادراته^(٢) . وتقدمت مع البترول مجموعة سلعية أخرى من
منتجات الزراعة كالخضر والفاكهة والأرز ، وان كانت لا تعادل النفط في القيمة
الاجمالية للصادرات^(٣) . بعبارة أخرى فان احتكار القطن لحصيلة النقد الاجنبي في

(١) لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشوري تقرير اللجنة عن القطاع العام

المطابع الاميرية القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٣ ، ٤

(2) Rodney, J.A.W., "Egypt's Export & Diversification: Benefits and Constraints", The Developing Economies, Vol. XXII, March, 1984, No. 1, PP.86-101.

(3) Lavy V., "The Economic Embargo of Egypt by the Arab States: Myth and Reality", The Middle East Journal, Vol. 38, No.3, Summer 1984, PP. 419-432.

مصر أصبحت مسألة تاريخية نضيف الى ذلك محاصيل تصديرية أخرى كالبصل والثوم وغيرها .
كما تصدر مصر الى جانب النفط والمنتجات الزراعية ، ومنتجات كيميائية ،
وبتروكيماوية وفوسفات ومواد أخرى ^(١) . ولكن المواد المصنعة لا تزال قليلة نسبيا ،
وخصوصا وأن المنافسة التي تواجهها قوية في الداخل والخارج .

القطاع الخاص :

يعتمد اقتصاد البلاد بصفة رئيسية حسب دستور ١٩٧١ على مجموعة من الأسس
الاشتراكية التي تعطي مؤسسات الحكومة والقطاع العام الحق الأكبر في التجارة والمال
وتسيير العمليات الاقتصادية في البلاد ، وقد ظل هذا سائدا ومنذ فترة ، وخاصة منذ
عام ١٩٦١ عندما تم تأميم الصناعات والبنوك والمال وكل أدوات النشاط الانتاجي في
الصناعة والزراعة (في حدود معينة) ، وشركات النقل والمواصلات ، وتجارة القطر
وقطاعات اقتصادية متنوعة ^(٢) .

وبالتدريج أحس القطاع الخاص بأن الدائرة تضيق حوله ، حتى أقفل الطريق أمامه
تماما إذ أصبح من المستحيل ان يقوم القطاع الخاص بأي ممارسة للنشاط المالي أو التجاري
أو الصناعي خلال الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٧١ ، وبعد ذلك بدأت بعض المجالات تفتتح تدريجيا
أمام القطاع الخاص . حيث تركت بعض الشغرات أمام نشاط القطاع الخاص في الزراعة ،
والتصدير ، بالرغم من الحد الأقصى للكسب للفرد والمعلن رسميا بواقع ٤٨٠٠ جنيه في
السنة والحد الأقصى المعلن أيضا في الملكية الزراعية بواقع ٥٠ فدان للفرد .

(1) Wilson, Boney J.A., "Egypt's Export Diversification: Benefits and Constraints, Op. Cit. PP. 86-101.

(2) O'Brien, Patrick Karl, "The Revolution in Egypt's Economic System: from private enterprise to Socialism 1962-65, London, Oxford Univ. Press, 1966, PP. 5-19.

والطريقة التي سارت عليها الأمور منذ أواسط السبعينات وحتى الآن تشير الى أن القطاع الخاص قد استعاد مكانته القديمة ودعمها بقوة في كل أوجه النشاط الاقتصادي في البلاد . حيث أفسحت أمامه مجالات الاستثمار في الزراعة والصناعة والتجارة والمسال والبنوك والانشاءات والمقاولات . وأصبح من العبث فعلا الكلام بصورة جدية عن الركائز الاشتراكية التي نص عليها دستور ١٩٧١ ، حيث بات الباب مفتوحا على الغارب أمام كل أنواع استثمارات القطاع الخاص وأحجامه بدون قيود ولا حتى سقف اقتصادي معين . وفي المقابل بدأت شركات القطاع العام تحقق خسارة منتظمة ومتزايدة . وليس أبسط من اشارات رسمية الى تصفية بعض شركات القطاع العام التي تخسر بصفة دائمة . أي بيعها كلها أو جزئيا للقطاع الخاص .

وعلى العموم فقد تميزت الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨٥ في مصر بأنها فتحت مجالا واسعا أمام القطاع الخاص والاقتصاد الحر ، والاستثمارات الرأسمالية ، وقد زحفت هذه بمؤثراتها على مؤسسات القطاع العام ، فأجبرت القطاع العام على استحداث طرق جديدة في الادارة والنشاط الاقتصادي للمنافسة .

دور الدولة والقطاع العام في توجيه اقتصاد البلاد :

في الوقت الذي انكمش فيه نشاط القطاع الخاص بل وتوارى تماما في فترة الستينات ، زاد في المقابل دور القطاع العام ومؤسساته ، بزيادة نفوذها ودعم الدولة لها ، وقصر أوجه النشاط الاقتصادي عليها . خصوصا بعد يوليو ١٩٦١ عندما أصبحت جميع المؤسسات الانتاجية في البلاد خاضعة لاشراف الدولة . فالدولة هي التي تحدد أسعار السلع ، وتحدد السلع التي تدعمها ، وهي التي توجه السياسة الزراعية والصناعية . وتحتكر نشاط التجارة الخارجية .

وهناك سلع كثيرة ظلت الدولة تبيعها بالسعر الاجتماعي وليس بالسعر الاقتصادي ، حيث تدفع الخزانة الفرق بين السعرين . لتحقيق أهداف اجتماعية وسياسية معينة . وهي القضية المشهورة اقتصاديا وسياسيا "بقضية الدعم" . والتي تشمل الخبز والغاز ومواد تموينية كثيرة ، وعلما أخرى حيوية بالنسبة للانتاج الزراعي ونشاط البناء والسكان .

والفرق بين السعر الاجتماعي والسعر الاقتصادي أوجد ما يسمى " بالسوق السوداء " . فالسعر الاجتماعي مقصود به التيسير على المستهلكين ، بينما في معظم الحالات تستفيد به طبقة من المستغلين الذين يحرصون على أن يذهب هذا الفرق الى جيوبهم .

كما أن الدولة في المرحلة المشار اليها هي المالكة الوحيدة لأدوات الانتاج . وليس أدل على ذلك من أن كل القروض التي منحتها البنوك والقنوات المالية المختلفة في الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٧٠ ذهبت كلها للقطاع العام (١) .

خطط التنمية الاقتصادية :

عرفت مصر مجموعة من الخطط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بدأت الدولة في تنفيذها منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن ، بعضها كان لفترة خمس سنوات ، وخطط أخرى قصيرة لسنوات انتقالية وخطط أخرى لا تحتوي على برامج تنفيذية ولكن على سياسات عامة ، وتتعامل مع التنمية يوما بيوم . وهذا الفتاوت الكبير بين برامج التنمية يرجع الى الظروف السياسية والعسكرية الخاصة بالبلاد . والتي أوقفت عمليات التنمية لفترة من الزمن .

الخطه الخمسية الأولى :

قامت الدولة في عام ١٩٦٠ بعمل خطة للتنمية الاقتصادية غطت الفترة بين ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، وتضمنت استثمارات رأسمالية ، وصلت الى ١٥١٣ مليون جنيه مصري . وكانت هي الخطه الخمسية الأولى لمصر ، وحقت في نهايتها معدلا سنويا للنمو مقداره ٧ ٪ في السنه بالرغم من أن استثمارات لم توزع توزيعا جغرافيا جيدا . وكانت هناك

(1) Hansen, B. "Economic Development in Egypt", in Charles A. Cooper & Sidney S. Alexander (eds).

"Economic Development and Population Growth in the Middle East", New York: American ElSevier Publishing Co. 1972, P. 76.

قطاعات أكثر حظا من غيرها . وأهم ما يميز هذه الخطة أن العجز في الميزان التجاري كان سببا في تلك السنوات (١) .

الخطة الثانية :

وقد قامت الدولة برصد مبلغ معاشل لذلك الذي استهلكته الخطة الخمسية الأولى للتنمية (١١٥٣ مليون جنيه مصري) ، وذلك للانفاق على خطة التنمية الاقتصادية الثانية لتغطي الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٧٠ . ولكن أحداث يونيو ١٩٦٧ المؤسف ، والظروف الخاصة التي مرت بها البلاد بعد ذلك أخلت اخلا جسيما ببرامج التنمية لهذه الفترة . (٢) وهي فترة لم يتم فيها عمليا إنجاز أي شيء في اتجاه التنمية الاقتصادية حيث كانت فترة " اجهاض كبرى " وجهت الدولة كل امكانياتها الاقتصادية والبشرية للصمود ومواجهة الاستنزاف وبالرغم من ذلك تم فيها تنفيذ مشروعات متفرقة هنا وهناك ، أغلبها في اصلاح المرافق الحيوية ، ولتسيير عجلة البلاد يوما بيوم تقريبا . وعلى الرغم من ذلك لايزال يشار الى تلك الفترة على أنها الخطة الخمسية الثانية .

الخطة الثالثة :

أما الفترة ما بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، فكانت ترصد المبالغ المخصصة لتنفيذ برامج الخطة سنة بسنة مع الموازنة العامة . إذ لم يكن بالخزانة في عام ١٩٧٠ ما يمكن أن تضعه الدولة جانبها من أموال لمشروع خمسي للتنمية الاقتصادية .

(1) Amin, Galal, "The Egyptian Economy and the Revolution", in P.J. Vatikiotis (ed) "Egypt since the Revolution", Praeger Publishing, New York, 1966, P. 46.

(2) Kanousky, Eliahu, "The Impact of the Six-day War: Israel, the Occupied Territories, Egypt and Jordan", New York, Praeger Publishers, 1970, PP. 307.

الخطـة الخمسية الحالية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٧٦ :

بعد الخطـة الثالثة تـوالى الأحداث السياسية والاقتصادية . وواجهت الدولة ظروفـا جديدة هي " ما بعد ١٩٧٣ " وأعدت الدولة عددا من الخطط القصيرة المدى لازالة معوقات التنمية . ولإصلاح الدمار الذي ألحقته الحرب بمصر . ومواجهة مشكلات جديدة تسمى "مشكلات ما بعد الحرب " في مدن القناة وفي شبكة الطرق . وفي الاسكان والصناعة وغيرها . حتى وصلت الى الخطـة الخمسية المعمول بها حاليا ١٩٨٣/٨٢ ، ١٩٨٧/٨٦ (١) .

وعموما فان الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٢ ، كانت فترة لم يتمكن فيها الاقتصاد المصري من استيعاب برامج التنمية بنجاح ، لبعض الظروف الاقتصادية والادارية وسوء التدريب ، ونقص التقنيات الحديثة . كذلك للظروف العسكرية سابقة الذكر وكانت خطـة التنمية الأولى طموحة أكثر مما ينبغي . حيث هدفت الى مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات . ولكنها عجزت عن تحقيق ذلك . ولذا جاءت الخطـة الثانية في سبع سنوات وليس خمسة (٢) .

وبالرغم من ذلك لم تحقق الخطـة الثانية أية انجازات للأسباب سابقة الذكر . ومن أكبر الأخطار التي واجهتها مصر في تلك الفترة هروب الاستثمارات ورؤوس الاموال ، وانكماش القطاع الخاص ، والنقص الشديد في النقد الأجنبي ، الأمر الذي اضطر الدولة معه الى الاعتماد على القروض والتمويل الخارجي . مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وبرامج التنمية الدولية ومؤسساتها . وقروض أخرى لدعم النفقات العسكرية . وقد زاد هذا الاتجاه من مديونية الدولة . وكذلك زاد هذا من نفقات خدمة الدين (٣) ، ولعل

(١) لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجلس الشوري . تقرير عن ميزانية المدفوعات

المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٣/٨٢ ، مجلس الشوري المطابع الاميرية القاهرة ١٩٨٤ ص ٣-٧

(2) Eliyahu Kanovsky, Op. Cit. P. 306.

(3) Nazem Abdalla, "Egypt's absorptive capacity during: 1960-72,
International Journal for Middle Eastern Studies,
Vol. 16, No. 2, May 1984, PP. 177-198.

هذه كانت الورطة الكبرى التي فتحت الباب على مصراعيه أمام السياسة الجديدة للاقتصاد المفتوح أو ما يسمى بسياسة الباب المفتوح " The Open Door Economy " .

وبالرغم من السلبيات الاقتصادية الكثيرة لسياسة الباب المفتوح الاقتصادية والطريقة التي تم بها اطلاق هذه السياسة ، حيث كانت انفتاحا على الاستهلاك وليس على الانتاج . وبالرغم من الخلل الاقتصادي الذي ألحقته بالبلاد . فان مصر لم تصل بعد الى نقطة اللاعودة في الاصلاح الاقتصادي . فلا تزال هناك أوجه ايجابية وجوانب للاصلاح عند توفر الظروف والمبادرة الفعلية به .

ومن الحلول المقترحة لكي يرتقي الاقتصاد المصري :

- (١) توفر الأشخاص المدربين ذوي الكفاءة في المستوى الاداري والفني .
- (٢) توفر البنية الاساسية " Infrastructure " العلائمة .
- (٣) توفر العوامل السياسية المشجعة . وكذلك العوامل الثقافية والتأسيسية المناسبة للنمو .
- (٤) توفر المشروعات الاستثمارية الانتاجية الجيدة .
- (٥) توفر المدخرات المحلية ، والوفورات المناسبة من النقد الاجنبي . وتصحيح مسار الاقتصاد وترشيد الاستهلاك ورقابة الدولة لذلك .
- (٦) التوازن بين الصادرات واورادات .
- (٧) اصلاح معدلات الصرف في النقد الاجنبي لصالح الجنيه المصري .
- (٨) توفر الوقت الكافي لتوظيف رؤوس الأموال في الاستثمارات الانتاجية .

النظم الضرائبية

تنخفض بطبيعة الحال عائدات الدولة من الضرائب بقدر اختلال النظم الضرائبية ، سواء في ضرائب السلع الواردة أو ضرائب شرائح الكسب العادي أو الرأسمالي . وقد ظل النظام الضرائبي في مصر يركز على شريحة ضرائب الأثريان والعقارات . حتى أصبحت من كثرة عجزها لا تتناسب مطلقا مع حجم النشاط الاقتصادي والتصرفات الرأسمالية في البلاد . أما بالنسبة لضرائب الأثريان ، فقد أعدت مصر نفسها منذ أقدم العصور ، وهيأت نظاما

لادارة الزراعة والري في البلاد ، وتحصيل الضرائب عليها . والملكيات الزراعية بل والحيارات الزراعية حاليا مفتتة بشكل كبير ، الأمر الذي يجعل الأموال الأميرية التي يجمعها الصرافون في الريف المصري ، تعتبر شيئا ضئيلا جدا بالنسبة للمحصلة الأخرى التي يجمعها لبنك التسليف وللجمعية التعاونية الزراعية ومقاومة الآفات . وضرائب محلية أخرى يفرضها كل محافظ لمشروعات محلية .

والقطاع الثاني الذي يركز عليه النظام الضرائبي هو قطاع الموظفين ، حيث تخصم الضرائب بطريقة جزافية على المبالغ التي يتحصل عليها الموظفون أما الرواتب فشرائح الضرائب لها محدودة ، وكلها تخصم من المنبع . وقد ظل هؤلاء مصدرا أساسيا لتغذية الخزنة بعد القطن وضرائب الأطنان . ولكن هذه النظم ربما كانت ملائمة للنصف الأول من هذا القرن . أو في أحسن التقديرات حتى الستينات . أما الآن فالأنشطة الاقتصادية متنوعة . وهناك قطاعات طارئة على المجتمع المصري . في مجال المال والتجارة والمقاولات والبناء والتشييد . تحقق هذه الأنشطة آلاف الملايين من الجنيهات من الأرباح التي لا يدفع أصحابها عنها ضرائب للدولة . دون أن يكون للدولة سبيل الى تحصيلها أو تقديرها تقديرا صحيحا ، ومع تزايد وتنوع هذه الأنشطة وانتشارها بل وشيوعها ، أصبح النظام الضرائبي عاجزا عن تحصيل نصيب الخزنة من الأرباح الرأسمالية الكبيرة التي هيأ المجتمع للأفراد فرص جمعها دون رقابة . وفس نفس الوقت تزيد الدولة من تضيق الخناق على طبقة الموظفين الحكوميين والفلاحين ، لانهم عمليا تحت قبضتهم بالرغم من أن أرباحهم أو قل دخولهم لا تتناسب حاليا مع المتطلبات الأساسية للحياة .

ولذا فإن النظام الضرائبي في مصر بحاجة الى اعادة نظر جذرية ، وكذلك الى هيكل جديد وشرايح جديدة وفئات جديدة . واذا كانت حصيلة الدولة حاليا من اجمالي النشاط المالي والتجاري تقف عند الخمس ، فهي في الواقع ينبغي أن تحصل على نصف هذه الحصيلة لتتمكن من تأمين الخدمات والمرافق والوظائف السيادية .

ملخص لتطور النشاط الاقتصادي :

تركزت الجهود في السبعينات على اصلاح الاقتصادى للبلاد ، وكان الهدف الاساسى هو اصلاح الخلل الجسيم الذى اصاب اقتصاد البلاد نتيجة لعملية الاجهاض العسكـــــري والاستنزاف الاقتصادى فى الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٣ والتي زادت نتيجة لها اعباء الدفاع ونفقاته ، فى ظل ظروف نقص التمويل الكافى لعمليات التنمية الاقتصادية (١) . كان على الدولة أيضا أن تواجه بشجاعة تيار هجرة سكان مدن القناة ، أو " النزوح الكبير" وهو الخروج الكبير لسكان مدن قناة السويس الثلاثة ، الى القاهرة وعواصم الاقاليم بل وقرى الدلتا المصرية . نتيجة استمرار اسرائيل فى قصف هذه المدن بمدفعتها البعيدة المدى . وغاراتها التي لم تنقطع . كذلك واجهت الدولة مسؤولية التدمير الجسيم الذى لحق بالمنشآت الصناعية والاقتصادية والحيوية . مثل مصفاة السويس ومعاملها ، ومصنع للحديد فى " أبوزعبل " قرب القاهرة ، والمجمع الصناعى بالسويس . بل ومنشآت تعليمية فى قلب الدلتا . نتيجة لذلك هبط معدل النمو الاقتصادى عن معدل النمو فى الفترة السابقة (٧ ٪) ليقف عند ٢ ٪ فقط .

وظهر واضحا مما سبق أنه لكي تخرج مصر من أزمتها الاقتصادية ، وتتمكن من سد العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات ، فإنه يتعين عليها تدبير موارد خارجية لسد هذا العجز ، ولمواجهة التوسع فى الانفاق العسكرى . وهذا ما لم تتمكن مصر من تحقيقه .

وكان ضروريا أيضا أن تتجه مصر الى اصلاح الاقتصادى بطريقة جوهريّة . عن طريق استعادة الصناعة المصرية لمكانتها فى المنطقة العربية . وكذلك تكثيف نشاط الاستثمارات النفطية ، واعادة فتح قناة السويس وتنمية الصادرات بصفة عبّامة ومن النفط بصفة خاصة . كذلك استعادة نشاطها القديم فى تصفية وتكرير النفط ، لسد الاحتياجات المتزايدة منه محليا . كذلك البحث عن مصادر أخرى للطاقة ، للتخفيف عن

(1) Robert, M. "The Egyptian Economy 1952-72",
Oxford Univ. Press, 1974, PP. 154-75.

البتروول ولاطالة العمر الافتراضي للاحتياطي الاستراتيجي منه . والاتجاه الى الطاقة النووية والاستفادة القصوى من الطاقة الكهربائية الحالية وترشيد استهلاكها . وتوجيهها الى الاستخدامات الانتاجية ^(١) . وأيضا ضبط معدلات النمو السكاني ، والتي كانت تسيير باعتدال حتى عام ١٩٧٣ ، والتي انقلبت بعدها أوقل انفلتت . والملاحظ أن جميع الدلائل الديموغرافية ودراساتها تشير الى أن المشكلة السكانية سوف تستمر لفترة طويلة في مصر وأنها سوف تظل تنعكس بشدة على برامج التنمية الاقتصادية لتفسد مآصلها البرامج التنموية ^(٢) . وأن ضغوطا على الغذاء من جراء الزيادة السكانية سوف تزيد حدتها في المستقبل . وأن سكان مصر في نهاية القرن الحالي لن يقلوا بحال من الأحوال عن السبعين مليونا ، في أكثر التقديرات تفاولا .

النقل والمواصلات :

قام نهر النيل منذ أقدم العصور بوظيفة الشريان الحيوي للنقل فوق صفحة مائه الصافية ، ليربط بين أجزاء البلاد في الشمال والجنوب ، ويوحد أواصر الوطن الواحد . فظلت السفن الشراعية وقوارب النقل النهري تستخدم هذا الشريان منذ القدم ، مستفيدة من انحدار الماء تدريجيا من الجنوب الى الشمال وكذلك من الرياح الشمالية والشمالية الغربية التي تهب على البلاد طول السنة ، وتساعد على الملاحة الشراعية الرخيصة . وقد أغنى هذا النهر " حتى الرومان " عن عاداتهم التقليدية في الاهتمام ببناء الطرق

(1) Business International S.A., Geneva, Research Report:

Egypt: Business Gateway to the Middle East, B.I.S.A.C. 1976.

B.I. Round Table, held in Cairo, Dec. 1976.

(2) Report of the National Bank of Egypt "The 1982-83 Economic and Social Development Plan", The National Bank of Egypt, Economic Bulletin, Vol. 35, No.3, 1982, PP.145-163.

الرومانية التي أنشأوها في كل ربوع امبراطوريتهم • وعوضا عن ذلك استخــدموا " الطريق المصرية " نهر النيل • الذي تتدفق مياهه بسلاسة طول العام •

ومع ذلك فإن مصر تتمتع حاليا بشبكة حديثة من طرق النقل والمواصلات تغطي كلا من الوادي والدلتا • موزعة في ربوع البلاد جنبها الى جنب مع النهر وقنوات الري الكبرى كالرياح المنوفي والتوفيقي والبحيري والابراهيمية وترعة الاسماعيليه والنوبــــــــــــــــارية وغيرها •

وتصل أطوال الطرق البرية في مصر الى نحو ٢٩٤٠٠ ميل (٤٧٠٠٠ كم) ٢٠ ٪ منها مرصوفة (٩٠٠٠ ميل أو ٩٤٥٠ كم) • وهي قوام شبكة الطرق الرئيسية التي تربط بين المدن الكبرى في الوادي والدلتا • والمتمثلة في الخطوط الرئيسية في الدلتا ، وخط الصعيد ، وخط الساحل الشمالي ، خط سيناء • الشمالي والوسط • وخط السويس والبحر الاحمر حتى مرسى علم • وخط الواحات الخارجة والداخلية وخط الواحات البحرية والفيوم والطريق السريع للقاهرة الاسكندرية الزراعي الصحراوي •

وأربعة أخماس الطرق في مصر طرقا ترابية (زراعية غير مرصوفة)مؤسسة من كتل من التراب والطين ، تتأثر بسرعة بالعوامل الجوية والمطر في الشتاء ، وأحيانا تغلق لعدة أيام • والطرق السريعة تقتصر فقط على طريق القاهرة - الاسكندرية الزراعي والصحراوي • وطريق القاهرة الاسماعيليه • وفيما عدا ذلك فالطرق المرصوفة الأخرى طرق من الدرجة الثانية والثالثة •

السكك الحديدية :

وتبلغ أطوال السكك الحديدية في مصر نحو ٢٦٠٠ ميل أو ٤٢٠٠ كم وهي حسب النظام المتري المعمول به عالميا • بالإضافة الى عشرات الخطوط الفرعية الضيقة التي تخــــدم المناطق الريفية في الدلتا ومصر الوسطى • وقد قامت " سكك حديد الدلتا " كما كانت تسمى بوظيفة حيوية بالرغم من امكانياتها المتواضعة ولكنها غطت مرحلة تاريخية كانت فيها وسيلة الانتقال الوحيدة لجهات كثيرة • وقد أغلقت معظم هذه الخطوط بعد

تطور النقل السريع بالسيارات والحافلات مؤخرا .

ومصر من البلاد القليلة في العالم ، التي عرفت النقل بالسكك الحديدية في وقت مبكر . وان كان الهدف الأصلي من تغطية مصر بشبكة من السكك الحديدية هو لخدمة الامبراطورية البريطانية وتسهيل النقل السريع في منطقة قناة السويس الاستراتيجية ووصل الاسكندرية بخليج السويس . ومن أجل تشييت أقسامها في مصر + الا أن هذه الشبكة لا تزال حتى الآن العصب الحيوي لنقل الركاب في مصر بلا منازع + على الأقل بين القاهرة والاسكندرية وبين مدن الدلتا . وعلى طول خط الصعيد حتى أسوان والسد العالي . وهناك خط فرعي يصل الوادي باقليم الفيوم - وخط فرعي الى السويس وآخر يصل الاسكندرية بمطروح ، بالإضافة الى خط القاهرة العريش الذي دمرته حرب يونيو ١٩٦٧ ، ولا يزال معطلا حتى الآن + (خط فلسطين القديم) +

الملاحة المائحية :

قناة السويس هي أهم طريق ملاحى في مصر (وفي العالم طبعاً) ولها صيت ذائع في التاريخ السياسي والاقتصادي والتجاري والعسكري والاستراتيجى أيضا . وكان لها دور هام في توجيه أحداث السياسة العليا في مصر الحديثة . وقد كسرت أحداث يونيو ١٩٦٧ عصر قناة السويس الذهبى . الذي لن يعود . بعد انصراف غالبية ركاب البحر الى الطائرات المتطورة السريعة . كما اغلقت القناة قسرا بين ١٩٦٧ وحتى ١٩٧٥ ، لسنوات ثمانية طويلة . وعندما أعيد افتتاحها للملاحة من جديد ، استغرقت بعض الوقت لكي تستعيد المكانة القديمة في النقل البحرى للبضائع والنفط ، ولكن أبدا لن يعود مجد نقل الركاب القديم عبر القديم " طريق الشرق واستراليا " الذي انصرفت عنه بواخر الركاب العملاقة الى خط الاطلنطي .

وبعد افتتاح القناة تمت توسعتها وتعميق قاعها . وعمل تفرعة جديدة في القطاع الشمالى منها - لكي تسمح بمرور قافلتين في اتجاهين في وقت واحد - وللقناة دور واضح وبارز في الاقتصاد المصرى لم يزل . إذ تدر على البلاد عائدات من النقد الأجنبى يصل الى مليار دولار سنويا . ولو أن هناك مقولة تدعى بأن حصيلة مصر من

قناة السويس تذهب في خدمة الدين والرد على ذلك أنه على الأقل أن لدى مصر مصدر تسد به دين الدين وتمنع اتساع فجوته .

أما الملاحة في النيل وفروعه ، فإن أطوال الاجزاء الصالحة للملاحة في النهر وقنوات الري في مصر تصل الى نحو ٣٣٠٠ كم ، نصف هذه الأطوال في النيل نفسه في المعيد والدلتا ، والباقي في قنوات الري الكبرى المشار اليها سابقا . وهذه لا تزال تستخدمها أساطيل المراكب الشراعية وبعض الصنادل البخارية المحملة بالبضائع ، قاطعة مياه النهر وفروعه من الشمال الى الجنوب .

وبالرغم من معوقات النقل المائي في مصر ، مثل انتشار سلسلة من الجسور والأهوسة ، والجدول الزمني المعقد ، لفتح بوابات هذه الجسور أمام الملاحة وعدم وجود موانئ ملائمة ، بالرغم من ذلك كله ، فإن نشاط النقل النهري في مصر تزيد أهميته . لرخص تكلفته ، ولاشتداد الضغط على الطرق البرية في النقل وارتفاع تكلفتها ، خصوصا وأن هناك مواد معينة يناسبها النقل النهري مثل مواد البناء ، والمعدات المعدنية والآلات والحبوب والغلال بصفة عامة ، ومواد أعلاف الماشية . والسلع الأخرى التي تشمل عنصر الوقت في النقل .

وتفكر الجهات المعنية بحوث النقل في مصر حاليا في تنشيط النقل النهري ، واستعادة عصره الذهبي القديم ، وإنشاء سلسلة من الموانئ النهرية المناسبة . ولكن الخطر الوحيد الذي يهدد هذا الاتجاه . هو خطر تلوث مياه النهر التي لم تعد تحتفل أعباء إضافية للتلوث . خصوصا وأن أي تنشيط للنقل النهري في المستقبل سيكون بالضرورة في صورة الصنادل والقطع البحرية البخارية أو التي تعمل بالسولار ، وأن مخلفات هذه المواد تخلق الجهات المعنية بصورتها المتواضعة الحالية . فما بالك اذا هي تطورت وزادت أعداد القطع والحركة . ولا تزال المسألة محل بحث حتى الآن .

النقل الجوي :

لمصر مكانة رائدة في ميدان النقل الجوي في منطقة الشرق الأوسط . وأسطولها الجوي بالرغم من تواضع النسبي حاليا ، كان من أسبق الأساطيل الجوية في المنطقة . كذلك طيرت مصر منذ وقت ولاتزال - رحلات منتظمة الى معظم المدن الأوروبية والعالم الجديد والشرق الأقصى وأفريقيا . الى جانب الرحلات المكثفة التي تخدم بين القاهرة وعواصم البلدان العربية والإسلامية الشقيقة . ويخدم مطار القاهرة الدولي حاليا مناسبات الرحلات الجوية قدوما وإقلاعا . وقد تطور بسرعة كبيرة من مطار المازله القديم في الخمسينات ، الى مطار عملاق ذو حركة دائبة لا تقف . ونشاط مستمر في نقل الركاب والبضائع .

ومطار القاهرة الجديد الذي أفتتح مبناه في عام ١٩٦٥ ، وتمت له توسعات متتالية ، حيث انشئت مجموعة من صالات السفر الجديدة . وعدد جديد من المدارج ، توسع الى أربعة أمثال حجمه في عام ١٩٦٥ ومع ذلك ، لا تزال الدولة تفكر جديا في بناء مطار عملاق جديد يخفف الضغط المتزايد على مطار القاهرة الدولي الحالي .

وهناك عدد آخر من المطارات الأخرى في الاسكندرية ومرسى مطروح والعريش وبورسعيد والمنيا والخارجة والغردقة والأقصر وأسوان ، وكلها صالحة لاستقبال الملاحة الجوية . ولكنها حاليا تخدم الرحلات الداخلية فقط . وبعض الرحلات الدولية التي توجه الى الاسكندرية تباعا ، والأقصر أحيانا .

الموانئ المصرية :

عرفت مصر الموانئ البحرية منذ أقدم العصور ، فكانت لمصر تطلعات خارجية في التاريخ القديم ، كما أن موانئها على البحر المتوسط انتعشت بصفة خاصة أيام الامبراطورية اليونانية والرومانية . وكانت الاسكندرية الشجر الكبير لمصر عاصمة لمصر أيام الاسكندر . ونشطت موانئ أخرى في العصر العربي الاسلامي . مثل دمياط ورشيد . وهناك موانئ الحجيج على البحر الاحمر . وكانت محطات لاهجار الحججاج

واستقبالهم عند عودتهم مثل القصير ومرسى علم وسفاجه وغيرها . فضلا عن أثر قناة السويس وموانئ القناة الشبهية .

وبالرغم من طول السواحل المصرية وامتدادها الكبير على البحر المتوسط والبحر الأحمر وقناة السويس . الا أن عدد الموانئ المصرية يعتبر قليلا بالنسبة لأطوال سواحلها البحرية . فلمصر ثلاث موانئ رئيسية هامة ، وعدد آخر من الموانئ الثانوية والفرعية .

أما الموانئ الرئيسية حاليا فهي الاسكندرية والسويس وبورسعيد على التوالي . وهذه تتعامل مع أربعة أخماس الصادرات والواردات الكلية للبلاد . كما أنها هي الموانئ الأساسية التي يقصدها الركاب في السفر أو القدوم فضلا عن أن لها مرافئ طبيعية جيدة . وأكبرها طبعاً ميناء الاسكندرية الذي يحظى بإمكانات هائلة في معدات الشحن والتفريغ والآليات وفي عدد الارصفة (٤٨ رصيفاً) . كما أن خدمات الميناء متقدمة بدرجة كبيرة بالمستوى العالمي ومستودعات الميناء كثيرة ومترامية عبر أحياء شاسعة من المدينة . وحصل الميناء على مستودعات جديدة وأراضٍ لتخزين البضائع في منطقة العامرية لتخفيف الضغط عن الميناء ولزيادة كفاءة سحب البضائع ولسرعة معدلات التفسيح بالنسبة للسفن ، ولتوفير الغرامات التي تدفعها الدولة (المستورد الأكبر) في صورة غرامات تأخير ، لعدم تمكن السفن من دخول الميناء بسبب عدم وجود أرصفة كافية .

أما مينائي السويس وبورسعيد ، فتأتي أهميتهما في أنهما يمسان ببوابات قناة السويس الجنوبية والشمالية . في الماضي كان ميناء بورسعيد ذا أهمية أكبر ، أما حالياً فإن لميناء السويس الأهمية الأكبر بعد النمو الزائد في حركة الركاب والشحن من وإلى ميناء السويس . باعتباره المحطة المثلى لمصر على البحر الأحمر والتي تخدم السفر والتجارة بين موانئ البحر الأحمر الأخرى ومصر . وبصفة خاصة موانئ المملكة العربية السعودية ، التي زاد حجم التعامل معها في العقد الأخير بشكل كبير .

وهناك مجموعة أخرى من الموانئ المصرية الثانوية . مثل ميناء الفردقة وهو

ميناء الفردقه - وسفاجه (الفوسفات والالمنيوم) ، وكذلك ميناء القصير (محطة الحجاج القديمة) . ومؤخرا ميناء نويبع الذي يخدم الملاحة المصرية والعابرة ، القادمة من الأردن والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية عبر الأردن وميناء العقبة . ومنها عبر الطريق في سيناء الى القاهرة .

وهناك اتجاه في الوقت الحاضر الى اعادة تنشيط وتشغيل ميناء دمياط القديم . وذلك لتخفيف الضغط عن ميناء الاسكندرية ، الذي أصيب منذ فترة بالتضخم والعجز . وأصبحت أحجام البضائع الواردة اليه والمصدرة منه - (ان يستأثر وحده بنحو ٧٠ ٪ من جملة الواردات والصادرات في البلاد) - كذلك تطوير ميناء سفاجه على البحر الاحمر . بعد زيادة الحركة والضغط عليه وخصوصا البضائع الواردة من الشرق ، وعلى العموم فسوف يمر وقت طويل قبل أن يخف الضغط عن ميناء الاسكندرية بدرجة ملحوظة .

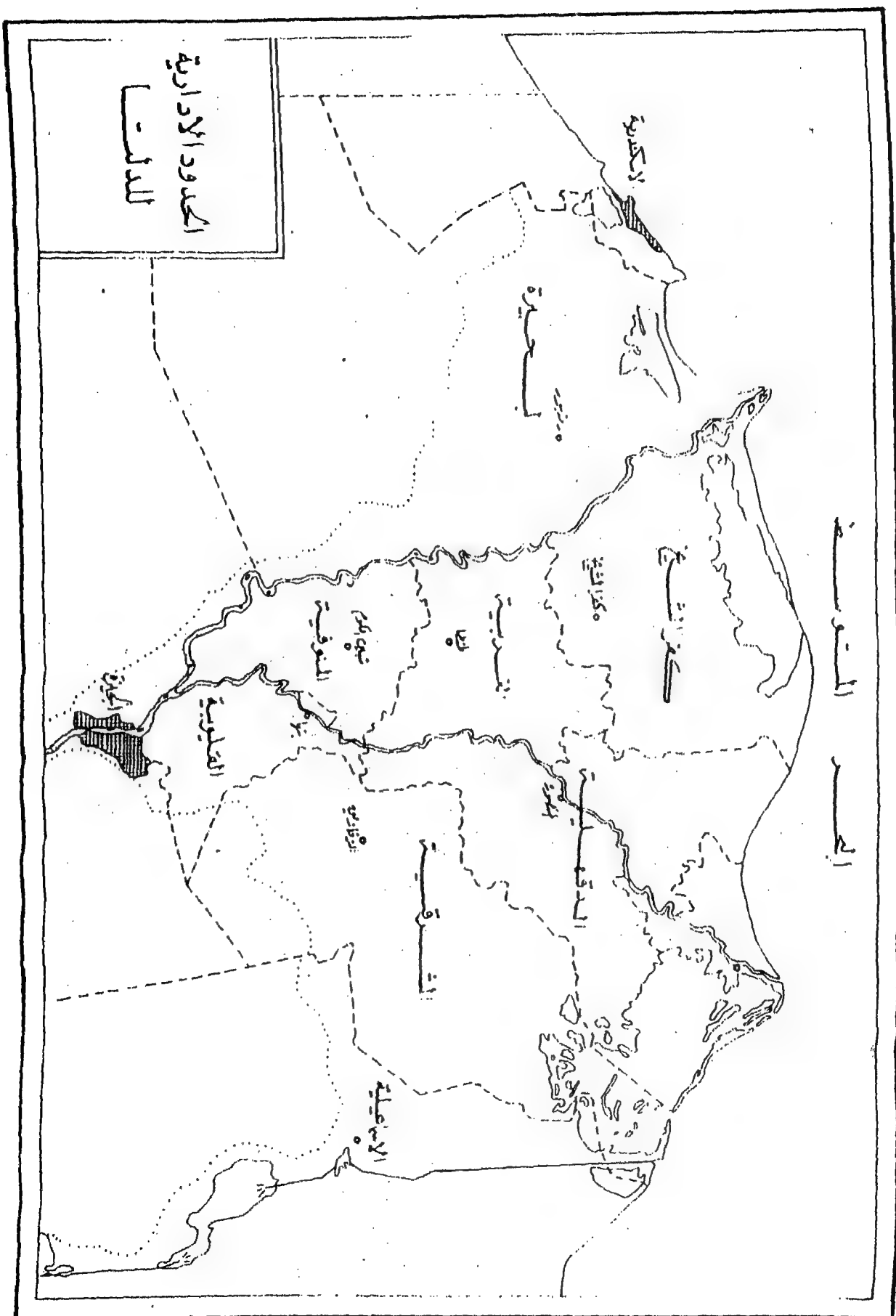
النظم الادارية والحكومية :

منذ استقلال مصر في عام ١٩٢٣ ، وانتهاء الحماية البريطانية ، وهي تعمل بالنظام الملكي الدستوري والذي صدر بشكله الدستوري في نفس السنة ، والذي ظل معمولا به حتى يوليو ١٩٥٢ عند قيام الثورة ، وبعدها بعام واحد الغي الدستور والأحزاب السياسية وأعلنت مصر جمهورية ، وتم العمل بدستور مؤقت ، وحلت هيئة التحرير محل الأحزاب السياسية ، ثم تطورت بعد ذلك الى الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهذه هي المؤسسات التي حكمت مصر خلال الخمسينيات والستينيات وحتى أواسط السبعينيات ، عندما أعيد من جديد فتح الباب لنشاط الأحزاب السياسية ، والتي تصدرها في البداية حزب مصر (بقايا الاتحاد الاشتراكي العربي) ، ثم الحزب الوطني الديمقراطي ، الذي تكون في غالبيته من أعضاء حزب مصر ، والحزب الوطني هو حزب الأغلبية في مصر حاليا وهو الحزب الحاكم في نفس الوقت ، والدستور المعمول به حاليا في مصر تم اقراره بعد استفتاء عام في سنة ١٩٧١ (١١ سبتمبر) .

الاقسام الادارية والحكومية بين المركزية واللامركزية :

ظل الحكم في مصر مركزيا منذ أقدم العصور ، ومركزية الادارة في مصر مركزية مكشوفة ، مثل مصر نفسها ، وظلت كذلك لآلاف السنين ، إذ أن طبيعة البلاد نفسها تعتمد أساسا على الزراعة (زراعة الري) التي تحتاج الى نظم دقيقة لتوزيعه ، أو قل لتقنين توزيع حصصه حسب جدول زمني منظم ، في نظام لا ينبغي خرقه ، أو التفريط فيه ومن ثم باتت مهمة توزيع الماء مهمة قومية تهم البلاد كلها ، وأصبح تأمين ميساء الري والمحافظة عليه ، وتوزيعه من مهام السيادة في الدولة المصرية منذ المملكية القديمة في زمن الفراعنة ، وكانت من الأسباب التي جعلت مصر تتقدم كثيرا في الادارة كما هي متقدمة في الزراعة .

ومركزية الحكم هذه استمرت في كل العصور ، بحكم الحتمية البيئية الزراعية ولكن عيوبها كثيرة ، خصوصا بعد تزايد أعداد السكان ، وتنوع أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وتضارب مصالح الناس واختلاط بعضها ببعض وتعطلها انتظارا لقرارات



مركزية من الحكومة في العاصمة ، وكانت الحكومة في القاهرة هي التي بيدها تصريف كل الأمور بما في ذلك الجزئيات الصغيرة في الإدارة .

لذلك لجأت الدولة منذ عام ١٩٦٠ الى نظام جديد في إدارة الأقاليم والدوائر الحكومية الإقليمية ، يسمى بنظام الحكم المحلي أو الإدارة المحلية ^(١) . قسمت مصر حسب هذا النظام الى أقاليم أو " محافظات " ، وعلى رأس كل محافظة حاكم اقليمي هو " المحافظ " ، وهو مسئول مباشرة عن جميع القضايا أمام وزير الحكم المحلي ، وكذلك أمام وزير الداخلية فيما يخص النواحي الأمنية بمحافظته . ويرأس المحافظ رؤساء المصالح الحكومية التابعين لجميع الوزارات في حدود محافظته . ويعاون المحافظ في حكم الاقليم عدد من المجالس المحلية في مستويات ثلاثة مختلفة :

(أ) مجالس القرى (ب) مجالس المدن (ج) المجلس المجلس للمحافظة ، حيث يتعامل المحافظ بصفة خاصة مع المجلس المحلي للمحافظة .

والبلاد مقسمة إدارية الى ٢٥ محافظة حاليا ، وكانت قبل الثورة مقسمة الى ١٤ مديرية بالإضافة الى محافظات القاهرة والاسكندرية ومدن القناة . أما التقسيم الإداري الجديد فيضم الجميع بما في ذلك محافظات البحر الأحمر وسيناء . الجنوبية والشمالية ومرسى مطروح والوادي الجديد .

ويتكون المجلس المحلي للمحافظة من أغلبية من أعضاء منتخبين (من الحزب الحاكم غالبا) اثنان عن كل مدينة من مدن المحافظة ، وأعضاء بالتعيين لا يزيد عددهم على ١٩ عضوا . من الأعضاء النشيطين في الحزب الوطني ، ومن بين الشخصيات الرسمية العاملة في المحافظة والممثلة للأنشطة والقطاعات الحكومية المختلفة ، كالتعليم والصحة والزراعة والشئون الاجتماعية . كما اشترط الدستور أن يكون نصف الأعضاء المنتخبين والمعينين من العمال والفلاحين وان كان هذا الشرط قد تحقق دوما من الناحية

(1) Ayubi, Nazih, N.M., "Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt", London, Ithaca Press, 1980.

الشكلية ، فهو لم يتحقق من الناحية الواقعية ، لاستحالة تحقيقه عمليا .

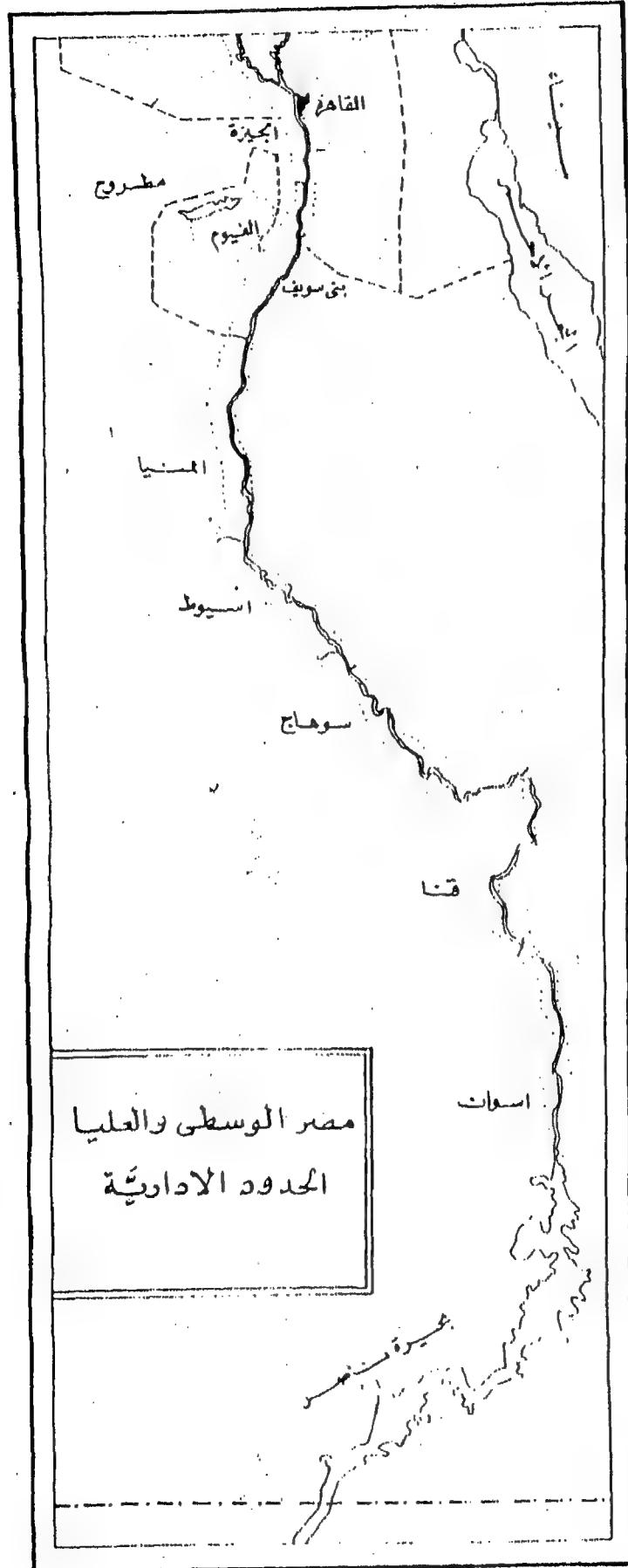
وتتكون مجالس المدن والقرى بنفس الطريقة ، وعلى نفس الأسس السابق شرحها .
فالى جانب الممثلين الرسميين للوزارات المختلفة ، هناك ٢٠ من الاعضاء المنتخبين ،
وخمسة من الاعضاء المعيّنين في مجالس المدن ، وفي مجالس القرى نجد ١٢ عضوا منتخبا ،
وعضوين معيّنين .

وللمجالس المحلية صلاحيات واسعة جدا في النطاق المحلي المخول لها . ولا يقف
أمام هذه الصلاحيات سوى ميزانية الدولة ، ورقابة وتحفظات الحكومية المركزية فقط .
ولهم حرية التصرف في السياسة التعليمية والصحية والسكان والزراعة والبلديات والنقل
والمواصلات في الحدود المسموح بها ، وبدون الخروج على الطابع العام لهذه الإدارات
المعمول به في المحافظات الأخرى . وتمويل المجالس المحلية ، وكذلك المشروعات والبرامج
التنموية والاجتماعية التي تقوم بها هي من الميزانية العامة للدولة . مضافا اليها
بعض محصلات الضرائب المحلية على الأطنان والعقارات ، مع بعض ضرائب محلية أخرى
متميزة (لا تزال محمل بحث من الناحية الدستورية) مثل الاموال التي تجمع من الزراع
والمواطنين لدعم الجامعات الاقليمية ، أو المشروعات المحلية الخاصة بالمحافظة . وتستعين
المحافظة أيضا ببعض القروض الخارجية والمنح الخاصة بتطوير مناطق معينة . ولم
تصل بعض محافظات مصر الى روح الادارة الاقليمية الفعلية ، وبرامج التخطيط
الاقليمي والتنمية المحلية ، والتي ظلت تتعثر بسبب اللوائح ، وتضارب الاختصاصات
لفترة طويلة . الأمر الذي جعل الحكم المحلي ، موجها توجيهها مركزيا حتى الآن ولايزيد
عن كونه ادارة محلية فقط .

الخدمات الأساسية :

من أكبر المشكلات التي واجهتها مصر في الفترة المعاصرة . هي مشكلات التعليم
والصحة ، ومشكلات اجتماعية أخرى ، من انكماش في حجم العمل ، وانخفاض في مستوى
المعيشة ، ومشكلات التخلف الأخرى اقتصادية كانت أم اجتماعية .

وهذه المشكلات وضعتها جميع الحكومات والأحزاب السياسية محل اهتمامها ، سواء



في سنوات الثورة أو فيما قبلها . ولكنها وضعت بعد الثورة محل اهتمام الحكومات بصفة مركزة ومؤكدّة بقصد اصلاح أوجه الخلل الاقتصادي والاجتماعي وكشفت الجبهود الإصلاحية لرفع مستوى المعيشة ، وتطورت الحياة بسرعة في مصر في الخمسينات وما بعدها وارتقى المجتمع بصورة ملموسة لا يمكن انكارها .

ففي مجال التعليم ، بلغ ما خصصته الدولة في الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥ / ٦٠ للتعليم ومشروعات النهوض به نحو ١٧ ٪ من جملة الانفاقات الحكومية العامة سنويا . حيث توسعت الدولة في كافة مراحل التعليم كما ونوعا . وفي عام ١٩٧٠/٦٩ بلغت نسبة من التحقوا بالتعليم الابتدائي ممن هم في سن التعليم نحو ٧٦ ٪ . ووصلت حاليا الى نحو ٨٠ ٪ . وهناك أكثر من ٢٥٠٠٠٠ من شباب مصر يتلقون نوعا أو آخر من أنواع التعليم العالي في الجامعات والمعاهد الفنية . من خلال ١٢ جامعة ، وعدد كبير من المؤسسات والمعاهد العالية المتخصصة في الجوانب الفنية والعسكرية .

وارتقت كذلك الخدمات الصحية والطبية في نفس الفترة . فزاد عدد المراكز الصحية الى ١٥٠٠ مركزا صحيا في عام ١٩٦٠ ، ثم الى ٤٠٠٠ في عام ١٩٦٩ ، كما تضاعفت أعداد الأسرة في المستشفيات الحكومية في الفترة ١٩٥٢ الى ١٨٩٦٩ . بينما تضاعفت أعداد الأطباء أربع مرات في نفس الفترة . كذلك تضاعف عدد أطباء الأسنان عشرون مره . وامتدت الخدمات الصحية الى قلب الريف المصري . حيث قدمت الحكومة لأول مرة النموذج الرائد المعروف حاليا " بالوحدات المجمعّة " حيث تنتشر منها في البلاد نحو ٣٠٠ وحدة ، تضم مركزا للخدمة الاجتماعية الصحية ومركزا للإرشاد الزراعي ومدرسة ابتدائية على الأقل . بالإضافة الى الوحدات الصحية العادية والتي كانت ١١٠٠ وحدة ١٩٧٠ ووصلت الى ٢٥٠٠ وحدة حاليا . وزاد عدد الاطباء الممارسين في مصر ليصل في عام ١٩٧٠/٦٩ الى عشرة آلاف طبيب وهم أضعاف أضعاف ذلك حاليا ، بعد تعدد كليات الطب (من ثلاثة في سنة ١٩٥٢ الى عشرة كليات في الوقت الحاضر) كما زادت أيضا أعداد الخريجين فيها .

ولا غرابة بعد ذلك أن تتقدم مصر في المجال الصحي والوقائي ، وهو الأمر الذي سمح لمنظمة الصحة العالمية في أن تتخذ من الاسكندرية مركزا رئيسيا لها . وأن تتقدم أيضا في مجال محاربة الأمراض المتوطنة كالبهارسيا والانكلستوما والملاريا ، وهي

أمراض انحسرت بدرجة كبيرة من على سطح الخريطة الصحية في مصر . وأصبحت معدلات وفيات الأطفال حاليا أقل من ٨٠ بالآلف . بعد أن كانت ٤٠٠ في الآلف في القرن الماضي .

"المراجع العربية"

- ١ - ابراهيم أحمد رزقانه :
الجغرافيا التاريخيه لشرق الدلتا ، رسالة دكتوراه غير منشوره
قسم الجغرافيا ، جامعة القاهرة ، ١٩٤٦ .
- ٢ - ابراهيم عامر :
" مصر النهرية " ، مجلة الفكر المعاصر ، ابريل ١٩٦٩ .
- ٣ - ابن عبدالحكم :
" فتوحات مصر " ، طبعة القاهرة ، ١٩١٤ .
- ٤ - جمال حمدان :
" من خريطة مصر الزراعية " ، القاهرة وبيروت ، ١٩٨٣ .
- ٥ - جمال حمدان :
" شخصية مصر : دراسة في عبقرية المكان "
الجزئين الثالث والرابع ، عالم الكتب القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٦ - حسن الشربيني :
" تطور الري المصري " القاهرة سلسلة الألف كتاب .
- ٧ - صلاح بحيري :
" جغرافية الصحاري العربية " ، عمان ، ١٩٧٢ .

- ٨ - عبدالفتاح الجبالي :
" الاثار الاقتصادية لهجرة العمالية المصرية "
السياسة الدولية ، يونيو ١٩٨٣ الصفحات من ٨٧ الى ٨٩ .
- ٩ - عبدالعزيز كامل :
" دراسة في أفريقيا المعاصرة " ، القاهرة ، ١٩٦٥ .
- ١٠ - عبدالعزيز كامل :
" في أرض النيل " ، القاهرة ، ١٩٧١
- ١١ - عبدالله يوسف الغنيم :
" جغرافية مصر : من كتاب الممالك والممالك لابي عبيد البكري ،
نص فقد بمناسبة المؤتمر الجغرافي الاسلامي الاول ، الذي رعته جامعة
الامام محمد بن سعود الاسلامية ، الرياض ، ١٩٧٩ طبع بالكويت ١٩٨٠ .
- ١٢ - علماء الحملة الفرنسية :
" وصف مصر " : الترجمة الكاملة : زهير الشايب المجلد الثالث
المدن والأقاليم . مكتبة الخانجي بمصر الطبعة الاولى ١٩٧٨ .
- ١٣ - علي الجبريلتي :
" خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية في مصر "
من ١٩٥٢ الى ١٩٧٧ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ١٤ - علي عبدالوهاب شاهين :
نصيب الاقليم المصري من الدراسات الجيومورفولوجية ، القاهرة ، ١٩٦١ .
- ١٥ - عمر طوسون :
" أطلس تاريخ مصر في العصر العربي ، القاهرة ، ١٩٢١ .

- ١٦ - فاروق شويقه :
" النوبة المصرية : دراسة في تفاعل الانسان والبيئة ، رسالة دكتوراه
قسم الجغرافيا جامعة القاهرة غير منشورة القاهرة ، ١٩٧٤ .
- ١٧ - القلقشندي :
" صبح الأعشى ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، الجزء الثالث عشر .
- ١٨ - كامل زهيري :
" النيل في خطر " ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٩ - لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لمجلس الشورى :
" تقرير عن القطاع العام " المطابع الاميرية القاهرة ١٩٨٢ .
- ٢٠ - _____ :
" ميزان المدفوعات المصري ١٩٥٢ - ١٩٨٢/١٩٨٣ ، القاهرة ١٩٨٤ " .
- ٢١ - _____ :
" السياسة النقدية والائتمانية ، مجلس الشورى " ،
المطابع الاميرية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٢٢ - محمد ابراهيم حسن :
" بعض المظاهر الطبيعية في دلتا النيل " ،
المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
- ٢٣ - محمد السقا :
" مستقبل سوق العمالة المصرية المؤقتة الى الدول العربية البترولية " ،
السياسة الدولية ، يوليو ١٩٨٣ الصفحات من ٩٥ الى ١٠٢ .

٢٤ - محمد حجازي محمد:

" الاستيطان والعمران في وادي سدر بسيناء " ، ضمن دراسة بعنوان
الجوانب البشرية في تعمير بعض المناطق المحررة من سيناء :
منطقة وادي سدر " ،
بحث نشره جهاز بحوث تنمية وتعمير سيناء ، وزارة البحث العلمي
القاهرة ، ١٩٧٩ ، الصفحات من ٣١ الى ٥٣ .

٢٥ - محمد حجازي محمد:

" مراكز العمران في شمال سيناء : بحث ميداني "
أعد البحث بمناسبة ندوة سيناء التي عقدت بمقر الجمعية الجغرافية
المصرية مايو ١٩٨١ القاهرة في ٤٧ صفحة .

٢٦ - _____:

" جغرافية الأرياف " دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٨٢

٢٧ - محمد حمدي المنياوي:

" نهر النيل في المكتبة العربية " ،
الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٦

٢٨ - محمد رياض:

" العباددة : دراسة في الاقتصاد الصحراوي "
الجمعية الجغرافية المصرية ، القاهرة ١٩٦١

٢٩ - محمد صفي الدين أبوالعز:

" مورفولوجية الأراضي المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٧

- ٣٠ - محمد عبدالله عنان :
" مصر الاسلامية : وتاريخ الخطط المصرية " ،
الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٦٩
- ٣١ - محمد عوض محمد :
" نهر النيل " ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢
- ٣٢ - محمد محمد ابراهيم ديب :
" حول سياسة التصنيع في مصر " ، من حوليات كلية الآداب - جامعة
عين شمس ، المجلد الحادي عشر ، ١٩٦٨
الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، مطبعة جامعة عين شمس
القاهرة ، ١٩٦٨ الصفحات من ٢٥٨ الى ٢٧٨
- ٣٣ - محمد محمود الصياد :
" عن الجمهورية العربية المتحدة " ،
دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٠
- ٣٤ - محمود توفيق حفناوي :
" مصر والعرب : لمحات تاريخية وبيولوجية " ،
دار الفكر العربي القاهرة ١٩٦٩
- ٣٥ - محمود عبدالفضيل :
" أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية ، على العمليات التضخمية
ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية ، في الاقتصاد المصري .
الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٠

٣٦ - نيهيل اميساي :
" الكشبان الرملية المتحركة في المناطق الصحراوية "
المجلة الجغرافية العربية ، القاهرة ١٩٧٠

٣٧ - نعمات أحمد فؤاد :
" شخصية مصر " ، القاهرة ، ١٩٧٨

الخلاصة :

يتبين من الدراسة السابقة أن الموضوعات التي ينبغي تغطيتها في دراسة جغرافية عن مصر قد تمت تغطيتها ، لكن طريقة الدراسة وأسلوبها فأمر فيه نظر . حيث تتباين الاتجاهات بين الاهتمام بالتفاصيل أو التركيز على بعض الجوانب سواء كانت طبيعية أو بشرية . وإن " دراسة لجغرافية مصر " بالمعنى المطلوب لم تتم حتى الآن . وما هذه إلا دراسة عامة مبسطة لموضوعات في جغرافية مصر . وإن فكرة عمل دراسة شاملة عن جغرافية مصر تصعد إلى سطح الخطيرة الجغرافية واهتمامها . ولعلها الآن تلح أكثر من أي وقت مضى . على تضافر الجهود والاختصاص العلمي للخروج بدراسة شاملة مقننة عن جغرافية مصر . ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع .

"English and French References"

- 38 Abdel-Hakim, M.S. & Wassim Abdel-Hamid,
 "Some Aspects of Urbanization in Egypt",
 Centre for Middle Eastern and Islamic Studies,
 Occasional Papers Series, No. 15, 1982, VII,
 University of Durban.
- 39 Abdel-Fadil, M.,
 "The Political Economy of Nasserism: A study
 in Employment and Income Distribution in Urban
 Egypt, 19 2-1972, Middle East Journal,
 Nov. 1984, PP 523-25.
- 40 Abdel Khalik, G. & R. Tignor,
 "The Political Economy of Income Distribution in
 Egypt", Middle East Journal - Vol. 1-38,
 No. 3, August, 1983.
- 41 Adeniyi, Oroge,
 "Egypt and the Nile Valley", Historical
 Society of Nigeria, Longman, London, 1977.
- 42 Ammat, H.M.,
 "Growing up in an Egyptian Village;
 a case study of Silwa Village of Aswan",
 University of London Press, London, 1954.
- 43 Amin, Galal,
 "The Egyptian Economy and the Revolution",
 in P.J. Vatikiotis (ed): "Egypt since the
 Revolution", Praeger Publishers, New York, 1966.

- 44 Arminjon, P.
"La Situation Economique dl'Egypt",
Paris, 1911.
- 45 Askar, Gamal & Others,
"The Estimates of Recent Trends in Fertility
and Mortality in Egypt", National Academy Press
Committee on Population and Demography, Report
No. 9, Washington D.C. 1982
- 45 Audebeau, Ch.,
"L'agriculture Egyptienne a la fin du XVIII,
Ciecle, Oct. 1919.
- 46 Ayubi, Nazih, N.M.,
"Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt",
London, Itheca Press, 1980
47. Ball, J.,
"Problems of the Libyan Desert",
Geographical Journal, 1927.
- 48 Ball, J.,
"Contribution to the Geography of Egypt",
Cario, 1939.
- 49 Beadnell, H.,
"Dakhla Oasis: its topography and geology",
Cairo, 1901.
- 50 Beadnell, H.,
"Frafra Oasis: its topography and geology",
Cairo, 1901.
- 51 Bear, Gabriel.,
"Fellah and Township in the Middle East",
Frank Cass and Co. Ltd., London, 1982.

- 52 Baines, John & Jamoir Malek,
"Atlas of Ancient Egypt", Phaidon, Oxford,
1980.
- 53 Business International, S.A. Geneva Report;
"Egypt: Business Category to the Middle
East", B.I.S.A.C., 1976, Business Inter-
national Round Table, Cairo, Dec. 1976.
- 54 Carr, A.M. & Saunders,
"World Population", London, 1936.
- 55 Choucri, Nazli & Sapriya Lahiri,
"Short-run Energy-Economy Interactions in
Egypt, Massachusetts Institute of Technology,
World Development, Vol. 12, No.8., August 1984.
- 56 Cooper, Mark N.
"The Transformation of Egypt", London
and Canberra, Croom Helm, 1982.
- 57 Creswell, K.A.G.,
"Fluctuation in the Population of Irrigated
Countries, Man. Vol. XV, 1915.
- 58 El-Darwsih, M.M.
"Analysis of Some Estimates of Population
in Egypt before XIX Century", Egypt
Contempraire, March, 1929.

- 59 Donald, Mead,
"Growth and Structural Change in Egyptian Economy", Irwin, London, 1967.
- 60 Elliott - Smith, G.
"The Ancient Egyptians, London, 1923.
- 61 Embabi, N.
"Structural of Barachan dunes at the Kharga Oasis depreseion", B.S.G.E., Cairo, 1970.
- 62 Encyclopaedia Britannica,
"Egypt's Arab Republic; in the New Encyclopaedia Britannica, William Benton, London, 1982, PP 449-508.
- 63 Fisher, W.B.
"The Middle East: a Physical, Social, and Regional Geography", London, Methnen & Co., Ltd., 1971.
- 64 Flower, Raymond,
"Napoleon to Nasser: the Study of Modern Egypt", London, 1972 c.
- 65 Geottery, Boumpfer,
"Town and Country Tommorrow" London, 1942.

- 66 Gillespie, Kate,
"The Tripartite Relationship: Government,
Foreign Investors and Local Investors,
during Egypt Economic Opening", Praeger
Studies, Praeger, New York, 1984.
- 67 Girard, M.,
"Memoire Sur l'agric. Industrie et Commerce
de l'Egypt", Description de l'Egypt. Etate
Moderne, Paris, 1912, T.II.
- 68 Graham, Anne, M.S.
"Northeast Africa", in Hodder, B.W. & D.R.
Harris's "Africa in Transition", London,
Methnen & Co. Ltd., 1972. PP 97-120.
- 69 Hamdan, G.M.
"Population of the Nile Mid-Delta; Past and
Present", Ph.D. Thesis, Reading Univ. Reading,
U.K., 1953, Two Volumes.
- 70 Hamdan, G.M.
"Evolution of Irrigation Agriculture in Egypt:
A History of Land Use in Arid Regions, UNESCO
Publication Paris, 1961, XVIII.
- 71 Hansen, Bent & Girgis A. Marzouk,
"Development and Economic Policy in the UAR",
North Holland Publishing Co., Amesterdam, 1965.

- 72 Hansen, Bent,
"Economic Development in Egypt", in Charles
A. Cooper & Sidney S. Alexander (eds), "Economic
Development and Population Growth in the Middle East",
New York, American El-Sevier Publishing Co., 1982.
- 73 Hartmann, Fernande,
"L'agriculture dans l'ancienne Egypt,
Paris, 1923.
- 74 Hegazi, M.H.M.,
"Rural Settlement and Land use Planning in the
Faqus District of Egypt: a Study in Experimental
Regional Planning", Ph.D. Thesis, Univ. of Reading,
Reading, U.K. , 1968, Two Volumes.
- 75 Hegazi, M.H.M.,
"River Basin Planning: a case study of the River
Nile", United Nations Development Planning Symposium
on: Regional Development, Cairo, March-April 1971.
- 76 Hegazi, M.H.M.,
"The Ecological Impacts of the Aswan High Dam",
United National Development Planning Symposium on:
Regional Development, Cairo, March-April 1971.
- 77 Huzayyin, S.A.S.
"The place of Egypt in Prehistory, Cairo, 1941.

- 78 Issawi, Charles,
"Egypt: An Economic and Social Analysis",
London, 1946.
- 79 Jordan, Paul,
"Egypt: The Blackland", Oxford, Phaidon, 1976.
- 80 El-Khamash, Magdi M.,
"Economic Development and Planning in Egypt",
Ph.D. Thesis, Forewarded by Joseph J. Spengler,
Praeger, New York, 1968.
- 81 Kanovsky, Eliyahu,
"The Impact of the six-day war: Israel, the
Occupied Territories, Egypt and Jordan",
New York, Praeger Publishers, 1970.
- 82 Kelly, A.C. & A.M. Khalifa and M.N. Khorazaty,
"Population and Development in rural Egypt",
Durban N.C., Duke University Press.
- 83 Landry, A.
"Traite de Demographie", Paris, 1949.
- 84 Lavy, J.,
"The Economic Embargo of Egypt by the Arab
States: Myth and Reality". The Middle East
Journal Vol. 38. No.3. Summer 1984. PP 419-32.

- 85 Lozach, J. & G. Hug,
 "L'habitat rural en Egypt, Le Caire, 1930.
- 86 Lozach, J.
 "Le Delta du Nile", Le Caire, 1935.
- 87 Mbaro, Robert & Samir Radwan,
 "The Industrialization of Egypt 1939-73:
 Policy and Performance", Oxford, Clarendon
 Press, 1974.
- 88 Mansour, M. et la
 "some of the Economic and Agricultural growth
 Limitation in Egypt", Misr al-Muasirah No. 386,
 Oct. 1981, PP 87-103.
- 89 Memoire Sur les "Finances de l' Egypt depuis les
 Pnaraons", Memoires Presentees a l' Insititute
 d' Egypt le Caire, 1924, PP 71-76.
- 90 Nassar, S.
 "The Role of Egyptian Agriculture in the
 Realization of Food Security", Misr Al-Muasirah,
 No. 386, Oct. 1981, PP 115-120.
- 91 Nazem, Abdalla,
 "Egypt's Absorptive Capacity during :
 1960-1972", International Journal for Middle
 Eastern Studies, Vol. 16, No. 2, May 1984.
- 92 O'Brien, Patrick Karl,
 "The Revolution in Egypt's Economic System:
 From private interprise to socialism, 1962-1965,
 London, Oxford University Press, 1966.

- 93 Parker, C.
"The Developing Agriculture in the Middle East",
edited by K.S. McLachlan, R.M. Burrell, S. Hoyle &
C. Parker, Graham & Tortman Limited Publishers,
England, 1976, PP 5-25.
- 94 Report of the National Bank of Egypt, : The 1982-83 Economic
and Social Development Plan, The National Bank of Egypt,
Economic Bulletin, Vo. 35, No.3, 1982, PP 145-163.
- 95 Richard's A.,
"Egypt's Agricultural Development 1800-1980",
International Journal for Middle Eastern Studies,
Vol. 15, No.3, August 1983.
- 96 Rodney, J.A.W.,
"Egypt's Exports Diversification: Benefits and
Constraints", The Developing Economies, Vol.XVII,
March, 1984, No. 1, PP 86-101.
- 97 Savary, J.
"Letter sur l'Egypte", Paris, 1786.
- 98 Seligman, Charles Gabrail,
"Egypt and Negro Africa: a Study in divine Kinship",
New York, A.MS? Press, 1978.
- 99 Semple, E.C.
"Irrigation and Reclamation in the Ancient
Mediterranean World, Annals of the Asscoiation of
American Geographers, Vol. XIX, No. 3, Sept. 1929.
- 100 Seton - Williams, V., & Peter Stocks,
"Egypt", London, Benn, The Blue Guides, 1983.

- 101 Shafei, A.
 "Lake Moeris and Lahun", B.S.G.E., Cairo, 1960.
- 102 Sharma, R.A.
 "New Valley Development in Egypt: National
 Geographer, (Allahabad), Media, Vol.17,
 No. 1, June 1982, PP 5-13.
- 103 Shata, A.,
 "Remarks on the regional geologic structure and
 ground water reservoir at Kharga and Dakhla Oases",
 B.S.G.E., Cairo, 1961.
- 104 Sogreah, G.,
 "Land Development of the Western Desert Coastal
 Zone, International Report, Desert Institute,
 Cairo, 1961.
- 105 Springborg, R.
 "Family, Power and Politics in Egypt:
 Sayed Marei: His Clan, Clients and Cohorts",
 Arabia: Islamic World Review, Vol.25, Sept. 1983.
- 106 Sutton, L.J.
 "Climatic Changes in Egypt", Comptes
 rendues, Congress International de geographie,
 Paris, 1931, T.II, 1ere Fascicule.
- 107 Vatkiotis, P.J.
 "Egypt since the Revolution", Studies on Modern
 Asia and Africa, No. 7, Papers delivered at a
 Conference held by the Centre of the Middle Eastern
 Studies and Oriental and African Studies,
 University of London, Sept. 1966, PP 3-195,
 London, Allan & Unwin, 1968.

فهرست

الصفحة

١ تقديم
٥ الموقع والخصائص الجغرافية العامة
٥ الأراضي المصرية
٦ وادى النيل فى مصر
٧ الدلتا المصرية
١٨ منخفض الفيوم
٢١ الصحراء الغربية
٢٦ الصحراء الشرقية
٣١ شبه جزيرة سيناء
٣٥ مناخ مصر
٣٨ العمران
٥٦ الخصائص اللغوية والعرقية للسكان
٦٣ الأحوال السكانية فى مصر
٨٤ النشاط الاقتصادى
٩٢ الزراعة فى مصر
١٠٨ الصناعة
١١٤ الطاقة
١٢٠ القطاع المالى والاقتصادى
١٢١ التجارة الخارجية
١٢٤ دور الدولة والقطاع العام فى توجيه اقتصاد البلاد
١٣١ النقل والمواصلات
١٣٨ النظم الادارية والحكومية
١٤٣ المراجع العربية
١٥٠ المراجع الأجنبية

رقم الايداع
بدار الكتب المصرية
٨٦/٤٤٦١

نحو دراسته في جغرافيته مصر

دكتور محمد مجازي محمد
قسم الجغرافيا - كلية الآداب
جامعة القاهرة

١٩٨٦

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهراني - الفيحة
القاهرة ت/ ٩٠٤٦٩٦